كتاب مهم لأي زمن
هنري كيسنجر

ريتشارد ن. هاس

رئيس لجنة الشؤون الخارجية

# الفرصة

## لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ

نقله إلى العربية

أسعد كامل إلياس

تصوير : أحمد ياسين

العبيكان
Obeikan

قام بتصوير الكتاب

أحمد ياسين

للمتابعة عبر تويتر

@AhmedYassin90

الفرصة

لحظة أميركا

لتغيير مجرى التاريخ

📷 قام بتصوير الكتاب 📚

أحمد ياسين

للمتابعة عبر تويتر

@AhmedYassin90

تصوير أحمد ياسين
للمتابعة عبر تويتر
@AhmedYassin90

# الفرصة

## لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ

ريتشارد ن . هاس

نقله إلى العربية

أسعد كامل إلياس

العبيكان
Obeikan

Original Title:

# The Opportunity

## America's Moment to Alter History's Course

By: Richard N. Haass

Copyright © 2005 by Richard N. Haass

ISBN 1 - 58648 - 276 - 9

All rights reserved. Authorized translation from the English language edition
Published in the United States by Public Affairs™, a member of the Perseus Books Group.
Eleven Cambridge Center, Cambridge, MA 02142 (U.S.A)

حقوق الطبعة العربية محفوظة للعبيكان بالتعاقد مع ببلك أفيرس - نيويورك - الولايات المتحدة

الطبعة العربية الأولى
1428هـ - 2007م

الناشر العبيكان للنشر

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب

هاتف: 2937574 / 2937581، فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرياض 11517

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان Obeikan

المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4160018 / 4654424 - فاكس: 4650129 ص.ب: 62807 الرياض 11595

---

جميع الحقوق محفوظة للناشر. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكيـة، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

قام بتصوير الكتاب

أحمد ياسين

للمتابعة عبر تويتر

@AhmedYassin90

إلى سام وفرانسيسكا

أرجو أن تصبح فرصتنا مستقبلكم

---

للمستقبل أسماء كثيرة

بالنسبة للضعيف هو ليس في متناول اليد

بالنسبة للخائف هو مجهول

بالنسبة للجريء هو فرصة.

فيكتور هوغو

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المقدمة ..... | 11 |
| **الفصل الأول** | |
| الفرصة لتحديد حقبة من الزمن ..... | 17 |
| **الفصل الثاني** | |
| قدر من السيادة أقل قليلاً ..... | 55 |
| **الفصل الثالث** | |
| مكافحة الإرهاب ..... | 75 |
| **الفصل الرابع** | |
| الصواريخ سائبة ..... | 101 |
| **الفصل الخامس** | |
| التكامل الاقتصادي ..... | 145 |
| **الفصل السادس** | |
| القوى الكبرى الأخرى ..... | 171 |
| **الفصل السابع** | |
| التكامل ودروس العراق ..... | 207 |
| **الفصل الثامن** | |
| الضرورة ..... | 237 |
| كلمات شكر ..... | 253 |
| المراجع ..... | 257 |
| فهرس التكامل ..... | 271 |

# المقدمة

يُروى أن شارل ديغول ذات يوم التفت إلى سيدة من الطبقة العليا تجلس إلى جانبه في مأدبة عشاء فسألها، محاولاً فتح الحديث معها "ما رأيها بالتاريخ". قالت السيدة كلاماً ما معناه أنها تحب التاريخ. صُدم ديغول برؤية شخص ما ينظر إلى التاريخ نظرة إيجابية في أعقاب حربين عالميتين، فأجابها ببرود "أنا لا أحبه" ثم انصرف عنها وأمضى بقية المساء متحدثاً إلى السيدة الجالسة إلى جانبه الآخر.

مع ذلك فإن التاريخ يفاجئنا بين الحين والآخر وينتج شيئاً ما إيجابياً بكل وضوح. ونحن الآن - وأقصد ليس مجرد الزمن الحالي، بل العقد ونصف العقد من السنين منذ انهيار جدار برلين، الذي أنهى الحرب الباردة- نختبر أحد تلك الأوقات.

إن ما يمنحنا إياه التاريخ نادر وثمين ولكنه فرصة هشة للدخول في عصر من السلام بأكمله، والرخاء، والحرية. الدافع إلى هذا الكتاب هو قلق عميق من جراء عدم استفادة الولايات المتحدة من الفرصة استفادة كاملة. خلال التسعينيات من القرن العشرين لم تفعل إدارة كلينتون سوى القليل جداً لتكييف العالم، وأقرب من ذلك زمنياً حاولت إدارة جورج دبليو بوش كثيراً أن تقوم بعمل زائد

عن الحد أو حاولت أن تفعل أشياء أكثر مما يجب بطريقة خاطئة. وبالتالي فإن النتيجة هي نفسها. إننا نجازف بتبديد الفرصة التاريخية المتاحة.

لقد انقضى نحو عقد من السنين منذ أن ألفت كتاباً نشر تحت عنوان "مسؤول الشرطة المتردد" the reluctant sheriff. ذلك الكتاب كان يحاجّ بأن عالم ما بعد الحرب الباردة كان نسبياً بدون بنية- هذه صيغة عصرية لما يسمى "الغرب القفر" الأمريكي في القرن التاسع عشر- وذلك بغياب ترتيبات واضحة للتعامل مع تحديات عالم ما بعد الحرب الباردة، وكان على الولايات المتحدة أن تنظم وتقود تحالفات من دول ومنظمات مستعدة ومقتدرة و(أتباع posses) لمواجهة تحديات الزمن. وما كان يقلقني آنذاك هو أن إدارة كلينتون بانحيازها الأول داخلياً-الذي كان التعبير عنه "إنه الاقتصاد يا غبي"-كانت في الجزء الأكبر منها معارضة لاستثمار الزمن والموارد التي تدعو إليها الحاجة من أجل النجاح في العالم، وهكذا كان من شأننا أن نبدد الفرصة الاستثنائية المتاحة لنا[1].

ما كنت لأكتب مثل هذا الكتاب الآن. لقد تغير العالم كثيراً. نحن لا نعمل فقط في فترة ما بعد الحرب الباردة، بل نحن الآن في فترة ما بعد 11 سبتمبر وفي حقبة ما بعد حرب أفغانستان وما بعد حرب العراق. بل يمكن القول إن ما تبدل أكثر هو الولايات المتحدة وسياستها الخارجية. ومسؤول الشرطة يكاد من الصعب وصفه بأنه متردد. المعجبون بسياسة جورج دبليو بوش الخارجية

قد يستقر رأيهم على أنها "حازمة" أما منتقدوها فيستقر رأيهم على أنها "متهورة". في كلتا الحالتين السياسة الخارجية والأمن القومي هما مرة أخرى من الأولويات الأمريكية، والولايات المتحدة مستعدة (كما رأينا) لاستخدام قوتها الهائلة، ولا سيما القوة العسكرية، مع بضعة من الأتباع إذا ما قررت وعندما تقرر ذلك.

وبالرغم من عدة تطورات إيجابية حدثت مؤخرا، فان الولايات المتحدة ليست ناجحة دائما. فالعداء لأمريكا بلغ مستويات قياسية.إن شن الحرب وكسبها أسهل من تثبيت السلام والتفاوض بشأنه. والديمقراطية يصعب غرسها في النفوس ويستحيل تثبيتها. وأولويات الأمور العسكرية يجب أن لا تخلط بالأمن، وأقل من ذلك أن لا تخلط بقابلية عدم التعرض للخطر. خلاصة القول أن الأمريكيين لن يتمكنوا من معالجة تحديات العولمة بنجاح وحدهم دون مشاركة آخرين.

إن الأفكار التي استقيت منها معلومات هذا الكتاب تشكلت على مدى عدة سنوات مضت. كنت مديراً لتخطيط السياسة في وزارة الخارجية الأمريكية من مطلع العام 2001 وحتى منتصف العام 2003، وبصفتي هذه عملت عن قرب مع كولن باول، ومع كوندوليزا رايس ومع آخرين في مجال بعض الجهود المركزية للسياسة الخارجية التي بذلتها الإدارة. وهذا العمل شمل المساعدة في إيجاد استراتيجية للأمن القومي نشرت في شهر سبتمبر 2002، وهي استراتيجية احاطت بأهمية بناء علاقات جيدة

والمحافظة عليها مع قوى كبرى أخرى، بالنسبة للولايات المتحدة. قبل نشر الوثيقة ببضعة أشهر، ألقيت في شهر أبريل عام 2002 خطابا أمام جمعية السياسة الخارجية تحدثت فيه بتفصيل واسع عن هذا الموضوع. والكثير من هذه الأفكار شذبتها أكثر في خطاب ألقيته في شهر مارس 2004 أمام اللجنة الوطنية للسياسة الخارجية الأمريكية بمناسبة تسلمي جائزة هانس ج. مورغنتاو Hans J.Morgenthau، في ذلك الحين كان هذا الكتاب قد قطع شوطا لا بأس به نحو اكماله، ولكن رد الفعل على ما كنت أريد أن أقوله قد شجعني على إكماله.

المسودة الأولى لكتاب " الفرصة" اكتملت في الأول من نوفمبر 2004، في اليوم السابق للانتخابات الرئاسية، وقد كتبتها دون معرفة من سيكون الفائز. كانت الغاية إنتاج كتاب ذي علاقة على قدم المساواة اما مع إدارة بوش الثانية أو إدارة كيري الأولى. أرجأت نشر هذا الكتاب خلال السباق في انتخابات شهر نوفمبر لسبب آخر، هو أنني لم أرغب في أن ينظر الى الكتاب في ضوء سياسي أو أن ينظر اليه بأي شكل وكأنه محاولة من جانبي للتأثير في نتيجة تلك الانتخابات. أقول كل هذا الكلام ليس نتيجة شعور متضخم بأهميتي وانما لأن كلام مسؤول سابق يمكن أحيانا أن يكون له تأثير ذو علاقة بالسياسة والتوقيت أكثر مما له علاقة بنوعية أفكار المسؤول السابق أو المسؤولة السابقة.

عندما كتبت هذا الكتاب كنت رئيس مجلس العلاقات الخارجية، وهو منظمة مستقلة أعضاؤها من سائر أطياف البلد وهو مركز علماء نذروا أنفسهم لتقديم ونشر أفكار تمكّن الناس في كل مكان من فهم أفضل لخيارات السياسة الخارجية التي تواجه الولايات المتحدة وحكومات أخرى. والمجلس منظمة غير حزبية حتى العظم. أنا لا أتحدث باسم المجلس الذي لا يتخذ مواقف مؤسسية.ولا أتحدث باسم العديد من الأفراد أو الأعضاء المنضوين فيه وكلهم مستقلون الى أقصى حد. هذا الكتاب يمثل تفكيري، لا أكثر ( وآمل) لا أقل.

**ريتشارد ن. هاس**

**نيويورك، مارس 2005**

☆ ☆ ☆

# الفصل الأول

## فرصة تحديد حقبة من الزمن

يبدو الوضع العالمي الحالي باعثا على الكآبة، وأحيانا يبدو طاغيا. والإرهاب هو الآن جزء من نسيج الحياة العصرية، في أفضل الحالات نتعايش معه وفي أسوأ الحالات نموت بسببه.والمسألة هى "متى " وليست "هل" ستعانى الولايات المتحدة من عمل إرهابي كبير آخر، لعله ينطوي على استعمال سلاح تدمير شامل، لقد قطعت كوريا الشمالية وإيران خطوات هامة نحو إنتاج مادة نووية متفجرة، وفي حالة كوريا الشمالية إنتاج أسلحة نووية. والسلام في الشرق الأوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين يظل بعيد المنال. ونسبة كبيرة من سكان العالم تعاني من الفقر، مع وجود ما يقرب من ثلاثة بلايين إنسان، أي نحو نصف سكان الكرة الأرضية يعيشون على ما قيمته دولاران أو أقل في اليوم. ومحنة هؤلاء الناس تتفاقم في أغلب الأحيان بمرض الإيدز HIV/AIDS، وأمراض أخرى تنتشر بالعدوى. والوضع في دارفور (في غربي السودان) ما هو إلا الأحدث في سلسلة طويلة من المآسي التي تؤكد حقيقةَ أن أكبر تهديد للعديد من الأفراد في سائر أنحاء العالم إنما ينبثق من أعمال حكوماتهم أو من أعمال مواطنيهم. ومبدأ الحماية للإنتاج المحلي حقق عودة مستمرة لجهود التوسع في التجارة الحرة في مقابل مصالح خاصة في أوروبا، والولايات المتحدة وأمكنة أخرى. ثم إن الولايات المتحدة، بعد انتصارات باهرة على ساحة المعركة، قد تبين لها أنه من الصعب إلى حد استثنائي أن تنشر الاستقرار سواء في أفغانستان أو في العراق. والعراق على نحو

خاص برهن أنه ساحة اختيار حرب مكلفة، حرب فجرت نقاشا واسعا في الولايات المتحدة وفي العالم بأجمعه حول السياسة الخارجية الأمريكية وحول كيفية استخدام الولايات المتحدة قوتها الهائلة. والحقيقة أنه منذ حرب فيتنام، وهي آخر حرب مكلفة اختارت الولايات المتحدة خوضها، لم تبرهن السياسة الخارجية الأمريكية أنها موضوع مثير للجدل وليست لها شعبية لا في الداخل ولا في الخارج كما هي الحال الآن.

مع ذلك، وبالرغم من هذه الصعوبات وغيرها لا يزال الزمن عبارة عن لحظة فرصة نادرة متاحة للولايات المتحدة والعالم. فالولايات المتحدة بالعمل مع حكومات القوى العظمى الأخرى، لا تزال قادرة على تكييف مجرى القرن الواحد والعشرين والتوصل إلى عالم يتميز إلى درجة مذهلة بالسلام والازدهار، والحرية لمعظم بلدان العالم وشعوبه.

والفرصة، مع ذلك، هي مجرد هذه الإمكانية. الفرصة تمثل احتمالا وليس أمرا لا بد منه. وهذا ما يفسر جزئيا سبب عيشنا في زمن يطلق عليه من قبل العديدين وصف ما بعد الحرب الباردة أو ما بعد الحادي عشر من سبتمبر. هذه الأوصاف تقول لنا أين كنا، وليس أين نحن الآن، بالأحرى لا تقول لنا إلى أين نحن متجهون. والحقبة الحالية لا تكتسب اسمها إلا عندما نرى ما الذي ستفعله الولايات المتحدة والعالم بهذه الفرصة. هذا يعني أن هذه الحقبة يمكن أن تتحول إلى حقبة من السلام والازدهار المستدام،

وذلك يمكن أن يحدث إذا ما نجحت أمريكا بمكانتها الأولى في ترجمة هذه الحقبة إلى تأثير وترتيبات دولية فعالة أو قد تتحول هذه الحقبة إلى حقبة من التعفن التدريجي فتكتسب صفة العصور المظلمة الحديثة، نتيجة فقدان الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى القدرة على السيطرة وبالتالي تتسم هذه الحقبة بانتشار أسلحة الدمار الشامل، والدول العاجزة وتزايد الإرهاب وعدم الاستقرار[2]، مع ذلك ثمة إمكانية ثالثة هي أن هذه الفترة سينظر إليها على أنها حقبة أُخرى بين حربين، أو بصورةٍ أدق على أنها حقبة داخل الحرب الباردة، هي ضمن نفس الكفاح الذي استمرّ نصف قرن مع الاتحاد السوفييتي من جهة ومنافسة أُخرى من هذا القبيل من جهةٍ أُخرى، الأرجح أن تكون بين الولايات المتحدة والصين.

في صميم الفرصة توجد حقيقة أننا نعيش في زمنٍ احتمال الحرب فيه بين الدول هو أقل مما كان على مدى عدة قرون، كما أن احتمال النزاع فيه بين القوى الكبرى في هذه الحقبة أمرٌ مستبعد. لقد شدّد الرئيس جورج دبليو بوش على هذه النقطة في تقديمه لاستراتيجية الأمن القومي لإدارته عام 2002، إذ قال: "اليوم أمام الأسرة الدولية أفضل فرصةٍ منذ نشوء الدولة-الأمة في القرن السابع عشر لبناء عالمٍ تتنافس فيه القوى العظمى سلمياً بدلاً من مواصلة استعدادها للحرب."[3] من الصعب المبالغة في أهمية هذا التطوّر. إنه يمثّل ابتعاداً أساسيّاً عن بضع مئاتٍ من

السنين في التاريخ الماضي، كان خلالها تعريف الصراع في العالم بأنه إلى حدٍّ كبير صراعٌ بين دولتين كبريين أو بين قِوى عظمى. فالقرن العشرون، على سبيل المثال، كان يسيطر عليه الصراع بين البلدان الليبرالية بصورة أساسيّة (بقيادة بريطانيا العظمى، وفرنسا والولايات المتحدة) و بلدانٍ مستَبِدّة ذات صفة عسكرية (ألمانيا واليابان في النصف الأول من القرن، والاتحاد السوفييتي في النصف الثاني). إن هذا الصراع تخللته ثلاثة حروبٍ عالمية، اثنتان منها كانتا شديدتي السخونة، أما الحرب الثالثة فكانت في معظمها (وهذا ما نحمده) باردة. كانت هناك تهديدات تستهدف الوجود ضد الولايات المتحدة وحلفائها، لكن هذه التهديدات انبثقت من منافسات القوى العظمى.

أما القرن الواحد والعشرون فمختلفٌ اختلافاً شاسعاً. فلأول مرةٍ في التاريخ الحديث لا تتخرط القوى الكبرى في عالم اليوم- وهي حاليّاً الولايات المتحدة، وأوروبا، والصين، وروسيا، واليابان، وربما الهند-في صراعٍ كلاسيكيٍّ للسيطرة على حساب بعضها بعضاً. هنالك بضع مطالباتٍ بأرض. في المستقبل المنظور الحرب بين دولتين أو أكثر من هذه الدول المتصارعة على الحدود هي أمرٌ بعيد الاحتمال إلى أبعد حدّ، وهي في بعض الحالات، لا تخطر بالبال.

لا يوجد حدٌّ فاصلٌ عقائديٌّ أساسي يجعل إحدى القِوى الكبرى تحشد ضد قوةٍ كبرى أُخرى في العالم، ومن المؤكد أنه لا

يوجد شيء يُقارَن بمحور "الشيوعية ضد العالم الحر" الذي اتصفت به الحقبة السابقة. تُشارك حكوماتٌ عديدة في وجهة النظر القائلة إن "قوات جديدة"، من ضمنها الإرهاب، المرض، انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهذه كلّها تشكّل أكبر تهديدات للأمن والاستقرار. والقوى الكبرى كافةً (بل جميع البلدان من الناحية الافتراضية، سواءٌ كانت بلداناً متوسطة أو صغيرة) تتشارك في مصلحة الحفاظ على الاستقرار الذي يوفّر السياق اللازم للتفاعلات الاقتصادية التي تعود بالنفع على الجميع.

إضافةً إلى ذلك فإن عدد البلدان التي يمكن وصفها بدقّة بأنها بلدانٌ كاملة الديمقراطية أو مقاربة للديمقراطية (أكثر من 100) هو العدد الأعلى في التاريخ، وهذا يمكن أن يُقال أيضاً عن اقتصاديات السوق[4]. هذا كلّه يبشّر بالخير ليس من أجل المستويات التي نسعى إليها في مجال حقوق الإنسان والرخاء فحسب، بل أيضاً من أجل السلام، إذ أن هناك أبحاثاً علميّة كثيرة تقول إن الديمقراطيات الناضجة هي أقلّ احتمالاً بأن تشن الواحدة منها حرباً على غيرها مما هي الحال بالنسبة لبلدانٍ لم تتجذّر فيها الديمقراطية أو لا توجد فيها أصلاً[5].

نحن لسنا مدينين بهذا الحظ الجيّد إلى الردع النووي، الذي كان ركيزة السلام بين القوتين المسيطرتين طوال الحرب الباردة. ومع أن الردع مستمرّ في مفعوله، فإن القوى الكبرى في عالم اليوم لا تشعر بقلقٍ فاعلٍ تجاه نيات بعضها بعضاً النووية. الأهم من ذلك

هي حقيقة أن قوة الولايات المتحدة - ولاسيما قوتها العسكرية- واضحة إلى حدّ أنها تثبط أي نوعٍ من العدوان المباشر من قبل دولة أُخرى. ولا يقلّ عن ذلك أهميّةً، وبغض النظر عن الخلافات الحادة التي ظهرت مؤخراً حول العراق ومسائل أُخرى، أن القبول الدولي أو على الأقل غض النظر عن القوة الأميركية والغاية الأميركية، لا يزال عالياً إلى حدّ أن القوى الأُخرى لا تميل كرد فعلٍ منها إلى مقاومة ما تفعله الولايات المتحدة في سائر أنحاء العالم. فما من دولةٍ من الدول الكُبرى ترى في الولايات المتحدة صيغة معاصرة ما لألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر مثلاً، أي كبلدٍ يهدف إلى السيطرة على القارة ويسعى إلى فتوحاتٍ استعماريّة لا بدّ، بالنتيجة من الردّ عليها.

ما من بلدٍ بمفرده عبر التاريخ امتلك قوةً أعظم مما تملكه الولايات المتحدة حالياً، وقلةٌ من البلدان أو الإمبراطوريات حظيت بميزاتٍ على البلدان المعاصرة لها كالتي تتمتّع بها الولايات المتحدة الآن. تُنفِق الولايات المتحدة الآن ما يقرب من 500 بليون دولار سنويّاً على الدفاع، أي أكثر مما تنفقه الصين، وروسيا، والهند، واليابان، وكل أوروبا مجتمعةً. إن الميزة النوعية للقوة العسكرية الأميركية بلغت حداً لا يستطيع معه أيّ بلدٍ آخر أن يُقارن بين قواته والقوات المسلحة الأميركية في قدرتها على التنقل والدقة وتحقيق الإصابة القاتلة. لا توجد قوةٌ مقابلة توازن قوة الولايات المتحدة. يتصف عالم اليوم بتفوّقٍ أميركيٍّ دراماتيكيٍّ-أي اختلال توازن القوى بصورة حاسمة.

أكثر من ذلك، أن الولايات المتحدة تتمتّع بترفٍ نادرٍ هو تركيز ميزانيتها الدفاعيّة بالكامل تقريباً على الخارج–في أوروبا، وآسيا، والشرق الأوسط الأوسع. وحتى بإقدامها على زيادةٍ حادة في الإنفاق على الأمن داخل أراضيها في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، فإن الولايات المتحدة تُنفقِ فقط ما بين 10 و 15 بالمئة من الأموال التي تنفقها على الأمن، على ما يوصف أنه دفاعٌ ذاتيٌّ ضد التهديدات الخارجية. تاريخيّاً، كانت القوى العظمى تنفق جزءاً كبيراً من مواردها لصدّ جيرانٍ أقوياء وليسوا أصدقاء. على عكس ذلك فإن الدولتين المجاورتين مباشرة للولايات المتحدة هما أكبر شريكتين تجاريتين لها. وليس هناك تهديدٌ ذو بالٍ في نصف الكرة الغربية. وبالتالي فإن الكثير مما تخصصه الولايات المتحدة للأمن القومي متاحٌ لاستعماله في أمكنة أُخرى من العالم

والقوة الأمريكية اقتصادية أيضاً. إن الناتج الوطني العام في الولايات المتحدة، وهو أكثر من 11 تريليون دولار، يزيد عن 20 بالمئة عن المردود العالمي،أي ما يعادل مجموع المردود السنوي من البضائع والخدمات في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين معاً، أو اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا والصين.إن الأداء الاقتصادي العالمي مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بالأداء الاقتصادي الأميركي. والوصول إلى السوق الأميركية أمرٌ جوهري، فالولايات المتحدة، بعدد سكانها الأقل من 5 بالمئة من سكان العالم، تستورد 18 بالمئة مما تصدره معظم بلدان العالم. والاستثمار

الأميركي هو في الغالب دافعٌ رئيسي للتنمية الاقتصادية في أمكنة أُخرى من العالم. ويظل الدولار أقرب شيء موجود لأن يكون عملة دولية.

ثم إن وزن الولايات المتحدة السياسي ليس أقلّ أهمية. فعندما بدأ التفكير بإيجاد الأمم المتحدة في أربعينيات القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الذّين مُنِحوا سلطة النقض (الفيتو). وكانت الولايات المتحدة الأولى بين دولٍ متساوية آنذاك ولا تزال هكذا حتى الآن. وفي أوضاعٍ تتراوح بين الشرق الأوسط وكوريا الشمالية من جهة وكولومبيا السودان من جهةٍ أُخرى، تكون الولايات المتحدة هي الغوريلا التي يُضرَب بها المثل وتزن 800 باوند، سواء أكانت في الغرفة أم لا. وما تختار الولايات المتحدة أن تفعله، وما تختار أن تمتنع عن فعله، يمكن أن يكون له، بل يكون له في الغالب، تداعيات عميقة. وهذا النفوذ السياسي يعززه المدى الثقافي الأميركي: تأثير الجامعات الأميركية وتأثير هوليوود والتلفزيون الأميركي، ووسائط الإعلام التي مقرها في الولايات المتحدة، والأفكار التي يولدها المجتمع الأميركي. فالولايات المتحدة هي في آن واحد نموذجٌ وواسطة للتغيير العالمي.

هذه القوة كلُّها لا تضمن عصراً من السلام الدائم ولا تعني أن التاريخ قد انتهى أو أننا آمنون. من المحتمل أن تنبثق تحديات تقليدية للسيطرة الأميركية. أحد هذه التحديات التي تواجهها

السياسة الخارجية الأميركية هو ضمان عدم إحياء التنافس بين القوى العظمى بمقياس الحقبة السابقة. لسوء الحظ، أن الخمس عشرة سنة الأولى في حقبة ما بعد الحرب الباردة لا توفر ذلك القدر من الأسباب الوجيهة للتفاؤل في هذا المجال. فما لم تحدث تغييراتٌ هامة في السياسة الخارجية الأميركية، سيكون شبه مؤكدٍ أننا سنرى عودة عالمٍ يكون تعريفه بسياسة توازن القوى، وهكذا أمرٌ ستجد الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأُخرى أنفسها متباعدةً عن بعضها بعضاً وعاجزةً عن تكريس مواردها بالإقدام على ما هو في الواقع التحديات الحقيقية في هذا الزمن، أي التحديات الناجمة عن العولمة وعن عددٍ من الدول متوسطة الحجم والضعيفة.

ومهما كانت عظمة القوة الأميركية مهما كان احتمال أن تبقى على ما هي عليه، فإن هذه القوة ليست بغير حدود. إن عدد العسكريين الأميركيين في الخدمة الفعلية يُناهز 1.4 مليون، أي أقل قليلاً مما كان العدد عند نهاية الحرب الباردة، وكان وقتها مليونين. ومع أن بعض هذا التخفيض يمكن أن يُعزى إلى تحسينات في التكنولوجيا والأمور التكتيكية، وهذا بدوره يسمح بتخفيض عدد الجنود دون تخفيض الفاعلية القتالية بشكلها الكامل، وتبقى الحقيقة أن النوعية لا يمكن أن تكون دائماً تعويضاً كاملاً عن الكمية. إن بعض المهمات (ولا سيما تلك التي لا تتطلّب قتالاً في ساحات قتالٍ مفتوحة على نحو عمليات تحقيق الاستقرار عقب

نزاعٍ مسلّح) تتطلّب قدراً كبيراً من القوة البشرية. والنتيجة عندها أن الولايات المتحدة ستكون معرضةً لضغطٍ شديد من أجل الرد على أزمةٍ كاملةٍ في شبه الجزيرة الكورية بدون أن تُنقِص التزامها في العراق–أو أن تحاول تكرار ما تفعله في العراق في أي مكان آخر أو أن تتدخل على نطاقٍ واسعٍ في أزمةٍ إنسانية كالتي نشهدها في دارفور.

والولايات المتحدة مُجهدة أيضاً مالياً. فالحكومة الأميركية، التي كان يمكنها أن تُفاخر بفائضٍ كبيرٍ في الميزانية قبل بضع سنواتٍ فقط تعاني الآن من عجزٍ مالّي يبلغ أكثر من 400 بليون دولار سنويا، نتيجةً لتخفيض الضرائب، والإبطاء في النمو الاقتصادي أكثر مما كان مأمولاً به، وزيادة ضخمة في الإنفاق على الاستحقاقات (معظمها بسبب التقاعد أو (سببٌ صحي) والبنود الاستنسابية، أي كل شيء آخر، ابتداءً من الأمن الوطني والدفاع إلى التعليم وبناء الطرق. ويستحيل تجنّب مسائل من مثل كيف يُعنى المجتمع الأميركي بنفسه مع ازدياد عدد ولادات الأطفال وارتفاع معدل حياة الأشخاص[6]. ومما يزيد الأمور سوءاً الارتفاع في الوقت ذاته للعجز الحالي في الحسابات (بصورة أساسية الحسابات التجارية)، الذي يبلغ الآن أكثر من 600 بليون دولار سنوياً، وهو رقم يقارب 6٪ من الناتج العام. يعتمد الاقتصاد الأمريكي بصورة متزايدة على استعداد الحكومات والمؤسسات الأجنبية على الاحتفاظ برصيد كبير من الدولارات. وقد يستمر

الوضع الحالي بعض الوقت، إذا أخذنا بالاعتبار أنه يناسب المصالح المباشرة لجميع الأطراف، ولكنه لا يمكن أن يستمر ولن يستمر إلى ما لا نهاية. (إذا استخدام كلام الاقتصادي هيرب ستين وكررناه بعبارات أخرى، نقول "أن ما لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، لن يستمر") إنها مسألة وقت فقط قبل أن يبدأ الأجانب بالشعور بالقلق (إذا إذا لم نقل بالشعور بالإجهاد) من جراء استمرار تكديس الدولارات، وهم عندما يفعلون ذلك يعمدون إلى بيع بعض هذه الدولارات التي يمتلكونها أو يعمدون إلى خفض معدل تكديس دولارات إضافية. وعندما يحدث ذلك، فالسؤال الوحيد هو ما إذا كان تعديل قيمة الدولار إلى الأدنى هو أمر تدريجي ويمكن السيطرة عليه أو أنه أمر سريع الحدوث ومؤلم للغاية في تأثيراته.

من المؤكد أن الولايات المتحدة تستطيع أن تتبنى سياسات تؤدي إلى زيادة في قدرتها العسكرية أو إلى تخفيض في نقاط الضعف في اقتصادها. فالولايات المتحدة بإمكانها أن تتحمل زيادة في الإنفاق العسكري بدون أن تعرض للخطر الاقتصاد الأمريكي. لقد أنفقت الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، نسبة مئوية أعلى من ناتجها القومي على الدفاع. ولكن الزيادات الإضافية الكبيرة في الإنفاق على الدفاع سترفع معدل العجز وتنقص الإنفاق الفيديرالي على برامج أكثر شعبية. وبالمثل، تستطيع الولايات المتحدة أن تزيد الضرائب، أو أن تخفض الإنفاق

الاستنسابي أو ما تتفقه على الاستحقاقات من تقاعد وغيره، ولكن التغيرات الكبيرة تكون غير واقعية من الوجهة السياسية. فمشروع قانون بهذا الشأن يمكن أن تعارضه أكثرية الشعب الأمريكي، بل إن هناك منذ الآن ما يشير إلى مقاومة شعبية للاعتماد الشديد على العناصر الاحتياطية واستعمالها.

إن هذه الاعتبارات كلها تؤكد عدم ملاءمة الديموقراطية الأمريكية لدور إمبريالي[7]. إن الشعب الأمريكي مستعد لأن يضحي في حروب مكلفة تقتضيها الضرورة، كالحرب العالمية الثانية، وأن يأخذ على عاتقه حروباً اختيارية كالتدخلات التي حدثت في البوسنة وكوسوفو، ما دامت هذه لا تثبت أنها مكلفة. ولكن الحروب الاختيارية المكلفة (على نحو ما أثبتت حرب فيتنام وما أثبتت حرب العراق أنها قد تكون مكلفة) فإنها تتطلب تضحية غير محدودة من أجل أهداف غير مؤكدة، وبذلك فإن مثل هذه الحروب الاختيارية المكلفة ببساطة لا يمكن أن تكون مستدامة.

هنالك أيضاً مسألة تعرض أمريكا للخطر، والحقيقة أنه باستثناء الأيام العشرة في شهر أكتوبر عام 1962 عندما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على وشك الدخول في حرب حول إدخال صواريخ سوفيتية إلى كوبا، لم يشعر الأمريكيون وبلدهم إطلاقا أنهم أكثر فقداناً للأمن.

تعرض الأمريكيين للخطر حقيقي، وهذا عائد جزئياً إلى مخلفات الحرب الباردة وكون روسيا لا تزال تملك آلافاً من الرؤوس

النووية، وهذا أكثر مما يكفي لإزالة الولايات المتحدة من الوجود. هنالك أيضاً الترسانة النووية الصغيرة في الصين التي تزداد نمواً (وتتحسن). الخطر الأكبر، مع ذلك، هو المخزون الروسي الكبير من المواد النووية (وربما أيضاً الوسائل أو الأسلحة البيولوجية والكيمائية) التي يمكن أن تنتقل يوماً ما إلى أيدي دول مثل كوريا الشمالية وإيران وجماعات مثل القاعدة، أو أن الإرهابيين قد يتمكنون من العثور على مصدر آخر من الأسلحة المتطورة أو حتى صنع أسلحة الدمار الشامل الأساسية الخاصة بهم[8]. وحتى بدون حدوث هذا التطور، وكما كشف حدث 11 سبتمبر بطريقة صارمة عبر شاشات التلفزيون في سائر أنحاء الولايات المتحدة والعالم، يستطيع إرهابيو هذا الزمن بسهولة دخول الولايات المتحدة والتجول فيها والتسبب في أضرار ببلايين الدولارات وموت آلاف الأشخاص بدون استعمال شيء أكثر تطوراً من أداة قاطعة لفتح الصناديق. إن ا أنفقته الولايات المتحدة على الأمن في الداخل جعل المطارات أكثر أماناً ولكن لا شيء آخر أكثر من ذلك[9].

التعرض للخطر داخلياً يؤكد ضعفا عسكرياً. إن السيطرة على ساحات المعارك التقليدية، حيث يمكن الجمع بين قوات برية، وجوية، وبحرية، شيء، والسيطرة في مناطق المدن القائمة شيء آخر مختلف تماماً. والكثير من الميزات العسكرية للولايات المتحدة غير ذي علاقة بتحدي إقامة أمة-أو دولة-في أماكن مثل أفغانستان والعراق. والدرس الذي يبدو أن حكومات عديدة وأفراداً

عـديدين قـد تعلمـوه من حـرب الخليج عـام 1991 ومن الحـربين الأقـرب زمناً في أفغـانسـتان والعـراق هـو أن المكان الوحيـد الذي لا يمكن تحـدي الولايات المتحـدة فيـه هو سـاحـة المعركـة التقليـدية التي تُسـتخـدم فيـهـا أدوات الحـرب التقليـدية. الإرهـاب وأسـلحـة الدمـار الشـامل برزت باعتبارها "عوامل المساواة" المفضلة.

هنالك مـجـالات أخـرى تكون الولايات المتـحـدة مـعـرضـة فـيـهـا للخطـر، فـالولايات المتـحـدة تعـتـمـد بصـورة متـزايـدة على اسـتـيـراد النفط والغـاز الطبيعي، ومن نـاحيـة أسـاسـيـة أكثر يعـتـمـد الاقـتـصـاد الأمـريكي واقـتـصـاديات العـالـم على أنـواع الوقـود النـاشـئـة عن المسـتـحـثـات. وفقـدان تموين كـاف من النفط او الغـاز الطبيـعي أو ارتفـاع كـبيـر في أسـعـارهـمـا يمكن أن يتـسـبب في حـالات خلل اقـتـصـادي، والتـسـبب فـي التضـخـم، وتقـويض النمـو الاقـتـصـادي. والطاقة هي أحد التعابير عن التكامل الاقتصادي. ان ملايين فرص العمل تعـتـمـد على القـدرة على تصـدير السلع والخـدمـات في سـائر أنحاء العـالم. والمستوردات توفر السـلع والخدمات الضـرورية، دعك عن النوعية وحرية الاختيار. وإذا استعيدت الحماية التجارية فإنها سـتؤثر تـأثيـرا ترتـعـد له الفـرائص على اقـتـصـاد الولايـات المتـحـدة واقـتـصـادات العـالم. وفي الوقت نفـسـه فـان اكتناز الآخـرين بلايين الدولارات، يسـمـح للأمـريكيين بأن يسـتـوردوا أكـثـر مما يصـدروا، ويسـمـح للحكومـة بان تنفق أكثر مما تجبي. وإذا مـا أعـاد الأجـانب التفكير بما يختزنونه من الدولارات، فـان الحاجة الى رفع مـعـدلات

الفائدة رفعا كبيرا من أجل اجتذاب الدولارات لتمويل سداد الديون الأمريكية واجتذاب موارد الاستثمار، قد تؤدي الى فقدان فرص العمل والى ركود اقتصادي في الولايات المتحدة.

ثم إن أمريكا معرضة لمخاطر عالمية. ففي عام 2003 اظهر انتشار مرض السارس SARS في الصين، كما أظهر من قبله وباء نقص المناعة المكتسبة (الإيدز HIV/AIDS) والأنفلونزا، أن الفيروسات لا تحترم أية حدود. فعندما كان الناس في الصين يعطسون، كان سكان كندا والولايات المتحدة يصابون بما هو أكثر من الزكام. وهنالك فيروسات من نوع آخر، ينقلها الفضاء وتصيب بالعدوى أجهزة الكمبيوتر، وهي قادرة على إحداث فوضى شديدة في المجتمع الحديث. وتجارة المخدرات على نطاق العالم تلبي وتؤجج الإقبال الأمريكي على المخدرات (وهي مسؤولة بشكل غير مباشر عن جانب كبير من الجريمة في أمريكا). إن تبدل المناخ في العالم هو نوع آخر لاحتمال تعرض أمريكا للخطر. فمن المفهوم على نطاق واسع أن طريقة استخدام الطاقة في سائر أنحاء العالم تبدل درجة حرارة الغلاف الجوي، وهذا أمر كان قادرا قبل عقود عديدة جدا على تغيير إمكانية زرع محاصيل نباتية أو العيش في المناطق الساحلية.

إن العديد من حالات التعرض للخطر التي ذكرناها هي من ظواهر العولمة التي في صلبها ازدياد حجم نوعية، وأهمية التدفق داخل البلد عبر الحدود، وتعني تدفق الناس، والأفكار، والاحتباس

الحـراري، والسلع المصنعـة، والدولارات وعـملة اليـورو، وشـارات التلفـزيون والراديو، والمخـدرات، والجـراثيم، والبـريد الإلكتـروني، والأسلحـة وأشياء كثيـرة أخرى. المسـألة ليست ببسـاطة أن ما تفعله إحـدى الحكومـات يؤثر ويتـأثر بما تفـعله حكومـات أخـرى، بل هو أيضـا واقـع أن العـديد من أهم القـوات في العـالم عصـيـة الآن على السيطرة، وفي بعض الحالات، خافية عن معرفة الحكومات.

العـديد من جـوانب العـولمة إيجـابي، ومنهـا الإنـترنت، والسـفـر، والتـجـارة، وتمويل الاسـتثـمـار، وأجهـزة الفـاكس، وأجـهـزة الهـاتف. والعديد من هذه الظواهر تفعل فعلها في دعم أسباب قوة الولايات المتـحـدة، اذ أن الأمـريكيين (إذا أخـذنـا في الاعـتـبـار مـجـتـمـعـهم الديناميكي والمنفتح نسبيا) متكيفون تماما مع مطالب الاقتصاد العالمي الحديث. وحـقيـقـة الأمـر، أن العـولمة قـوة شـديـدة الفـعـاليـة، وهـي وراء تحـسين مـسـتوى الحيـاة الأمـريكي، وفي بعض الحـالات وراء نوعية المعيشة التي توفرها الولايات المتحدة لمواطنيها.

إن التعايش بين ما يمكن وصفها بعوامل انعدام النظام من جهة والنظام في العالم من جهة أخرى ليس بالأمـر الجديد. والحـقيـقـة أن التـاريخ يمكن فـهـمـه بأنه تاريخ التـوازن أو الصـراع بين هذين التوعين من العوامل. وأفضل كتاب قرأته عن الشؤون الدولية وكان الأشد تأثيرا في تفكيري - كتاب "المجتمع الفوضوي" لمؤلفه هيدلي بول -Hedley Bull قد اختصر في عنوانه هذه الحقيقة الأساسية، أي أن العـالـم في أية لحظة هو مـزيج من الانضـبـاط والـقـواعـد

الناظمة (المجتمع) من جهة والفوضى من جهة أخرى. لذلك يتقرر التاريخ بدرجة اتفاق القوى الكبرى في حقبة من الزمن على قواعد الطريق-وفرضها على الذين يرفضونها[10].

أي جانب سيكون الفائز في الصراع؟ وماذا ستكون الصفة المميزة الدائمة لعالمنا؟ وهل سينتصر المجتمع على الفوضى؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما نوع المجتمع الذي سينشأ؟ اذا كان من المبكر جدا الجواب على هذه الأسئلة، فانه ليس من المبكر جدا التأكيد أن العمل الأكثر تأثيرا هو أفعال الولايات المتحدة-"القوة الأعظم" حسب كلام اوبير فيدرين، وزير خارجية فرنسا السابق.

## توحيد العالم

ما الذي يجب أن نفعله الولايات المتحدة؟ ينبغي للولايات المتحدة أن تستخدم قوتها ونفوذها لإقناع القوى الكبرى في عالم اليوم، جنبا الى جنب مع أكبر عدد ممكن من البلدان والمنظمات، والشركات الأخرى والأفراد الآخرين بأن يتعهدوا بتأييد مجموعة من القواعد، والسياسات، والمؤسسات، لإيجاد عالم يكون النزاع المسلح فيه بين دولتين أو أكثر هو الاستثناء، ويصعب فيه نجاح الإرهابيين، ويتوقف فيه ثم يتراجع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتتفتح الأسواق لدخول السلع والخدمات وتكون المجتمعات حرة ومنفتحة على الأفكار، وتتاح لشعوب العالم فرصة طيبة لحياة

مدتها طبيعية، وخالية من العنف والفقر المدقع، والأمراض المميتة. يجب أن تقر سياساتنا بأن العولمة واقع وليست فرصة. وكما قال طوني بلير رئيس وزراء بريطانيا "نحن الآن جميعا دوليون، شئنا أم أبينا"[11] ولكن ما العمل بشأن العولمة، وكيف نتبارى معها إن هذا أمر ينطوي على الخيار. والخيار أمام الولايات المتحدة هو بين تعددية أطراف فاعلة من جهة، وعودة تدريجية إلى عالم التنافس بين القوى الكبرى أو عالم تطغى عليه قوى تخريبية، أو كلا الأمرين، من جهة أخرى.

ولكي تتاح للولايات المتحدة فرصة النجاح، لا بد لها من أن تقلل النظر الى القوى الكبرى الأخرى على أنها منافسة لها، وتكثر من النظر إليها على أنها شريكة لها. والكثير من ذلك ينطبق على العلاقات مع قوى متوسطة ذات مكانة مؤثرة كالبرازيل في أمريكا الجنوبية ودولة جنوب إفريقيا ونيجيريا في إفريقيا، وكوريا الجنوبية واستراليا في شرق آسيا. ويجب على الولايات المتحدة أن تقبل بعض القيود على حريتها في التصرف، ولا بد لها من بذل جهد مكثف لتكوين إجماع دولي على المبادئ والقواعد التي يجب أن تحكم العلاقات الدولية. كما ينبغي لها أن تستخدم كل أدوات السياسة الخارجية التي بتصرفها، وليس فقط، أو في معظم الأحيان، الأداة العسكرية. كما يجب أن تزيد انخراطها في إصلاح المجتمعات الأخرى. ثمة حاجة للأمريكيين إلى إعادة النظر في بعض أفكارهم التقليدية عن السيادة. وفي كل هذه الأمور لن تتمكن

الولايات المتحدة من الاكتفاء بفرض أفضلياتها. القوة ليست الشيء نفسه كالنفوذ، بل على العكس من المفضل فهم القوة باعتبارها عنصرا محتملا. وهدف السياسة الخارجية هن تحويل هذا المحتمل إلى مؤثر دائم.

هنالك سابقة في محاولة إيجاد عالم تتصرف فيه الدول الرئيسية على نحو بجعل منها نماذج لغيرها. ففي مطلع القرن التاسع عشر، عقدت القوى الكبرى في تلك الحقبة اجتماعا في فيينا واجتمعت لاحقا في مدن أخرى لإيجاد تفاهمات?قواعد للطريق بحسب تعابير هذا الزمن-حول إدارة العلاقات الدولية. كان الهدف"إعداد اتفاق دولي حول طبيعة اتفاقات قابلة للتنفيذ وحول الأهداف والأساليب المسموح بها في السياسة الخارجية"[12]، ومع أن تفاهم أوروبا Concert of Europe كان أقل تواضعا من ذلك، فانه ساعد في المحافظة على السلام عدة عقود بين القوى الكبرى?النمسا، وبريطانيا، وفرنسا، وبروسيا، وروسيا-التي كانت في قلب نظام الدول الأوروبية .لم توضع الاتفاقيات إطلاقا في صيغة مؤسسات، أدنى من ذلك أنها لم تكن مصنفة بقوانين كشكل من حكومة عالمية، بالأحرى أن ما نجم عن الاجتماعات كان مجموعة تفاهمات والتزاماً بالتشاور من أجل تجنب حدوث نزاع بين الدول الكبرى كانت أوروبا قد اختبرته لتوها (الحروب النابوليونية) تاركة الى حد كبير جميع الحكومات الخمس أوفر قدرة على مواجهة الضغوط المتصاعدة من أجل تقرير المصير ومن

أجل مزيد من الحرية والفرص، وكانت هذه الضغوط تهدد عالما من الإمبراطوريات والنخب الوراثية الحاكمة[13].

هذه الفترة التي أعقبت مؤتمر فيينا ليست المثال الوحيد للتنسيق بين القوى الكبرى في أحد العصور. ففي زمنٍ أقرب، تمّت المحافظة على برودة الحرب الباردة (المُقابِل لتحولها ساخنة) بواسطة سلسلة من التفاهمات الضمنية أو غير الرسمية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي[14]. كانت لكلٍ من الدولتين مصلحة في تجنّب حربٍ نوويةٍ ليس بإمكان أيةٍ منهما أن تربحها، ونتيجةً لذلك، تجنبت كلٌّ منهما أيّ تدخل مسلح مباشر ضدّ الدولة الأُخرى على أساس أن التصعيد باتجاه حربٍ نووية كان ممكناً جداً. إضافةً إلى ذلك، كان من المقبول تقديم مساعدةٍ عسكريةٍ إلى دولةٍ حليفة أو تابعة، ولكن ليس إلى حدّ التغلُّب على دولة حليفة أو تابعة للجانب الآخر. وقد كانت أخطر لحظات الحرب الباردة عندما كانت تُنتَهَك هذه "القواعد" أو الاقتراب كثيراً من انتهاكها.

إن قواعد الطريق لها نفس الضرورة في الحقبة المعاصرة. ولكن المطلوب ليس مجرّد تفاهمات "سلبية" بين القوى الكبرى للحدّ من التنافس، بل المطلوب التزامات "إيجابية" حول كيفية العمل معاً لمواجهة التحديات الضاغطة. والتحدّي لا يتمثّل في مجرّد إقامة مجتمعٍ دوليٍّ مع قيودٍ مقبولةٍ بصورة مشتركة، بل يتمثّل في تكوين تحالفاتٍ ومواقف تشجّع أهدافاً معينة تتشدها الولايات المتحدة و يحتضنها الآخرون.

إن مجالات التعاون المحتمل تشمل ما ينبغي عمله إزاء الحكومات التي إما ترتكب جريمة القتل الجماعي ضدّ مواطنيها أو أنها ضعيفةٌ إلى حدّ أنها غير قادرةٍ على منع حدوث المجازر.ثمة تحدٍّ آخر هو كيفيّة منع حدوث (أو إنعاش) الدول العاجزة. ثم إن هنالك مسألة الطريقة الفُضلى لتشجيع قيام مجتمعاتٍ منفتحة وأسواقٍ منفتحة وتخفيض الفقر، والمرض، والانبعاثات التي تُسهمُ في تغيير المناخ العالمي. وهنالك أيضاً حاجةٌ للتعاون ضدّ الإرهاب، من ضمنها وضع قواعد لمنع الدول من دعم الإرهاب. كذلك هنالك أمرٌ بالغ الأهمية، نعني به أنه من الجوهري أن تعمل دول هذا الزمان معاً من أجل إبطاءِ والأفضل إيقاف انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

يدلّ التاريخ كما تدلّ النظريّة الواقعيّة إلى أن حديثاً من هذا القبيل عن التعاون الدولي المستدام ليس واقعيّاً، إذ أنه مسألة وقتٍ فقط قبل أن تتحدّى إحدى الدول الكُبرى (على الأرجح الصين أو أوروبا التي تزداد توحداً واقتراباً من أميركا) المكانة الأولى لأميركا[15]. لكن هذا ليس بأي حال من الأحوال الأمر الذي لا بدّ منه. فالبلدان تميلُ إلى تحدّي الأمر الواقع عندما ترى أنه لا يتجانس مع أمانيّها الوطنية وأن تحدّيه يصيب هذا الواقع في مواطن الضعف. إن هدف السياسة الخارجية الأميركية يجب أن يكون إقناع الآخرين بالعملِ مع الولايات المتحدة وإقناعهم أيضاً بأنه ليس من الحكمة العمل ضدّ الولايات المتحدة نظراً لقوتها، ولا ضرورة للعمل ضدها نظراً لنيّاتها.

إن إدارة جورج دبليو بوش تحقق نصف الصواب عندما تصل إلى هذه النقطة. فهي أكّدت أهمية الحفاظ على تفوّق الولايات المتحدة الأمر الذي يثبط التحدّيات. "ينبغي للولايات المتحدة أن تُحافظَ بل إنها ستحافظ على قدرتها لإلحاق الهزيمة بأية محاولة من جانب عدوٍّ-سواء أكان العدو دولةً أو فاعلاً ليس دولة-لفرضِ إرادته على الولايات المتحدة، وعلى حلفائنا أو أصدقائنا .. وستكون قواتُنا قويةً بما فيه الكفاية لثني خصومنا المحتملين عن متابعة بناء قوةٍ عسكرية على أمل التفوق على، أو التعادل مع الولايات المتحدة"(16).

بيد أنّ هذه المقاربة لها حدودٌ. فالولايات المتحدة ليست في وضعٍ يمكنها من الحيلولة دون نشوء قوىً أُخرى. فصعود وانحدار الدول لهما علاقة كبيرة بالأمور الديموغرافية، والثقافة، والموارد الطبيعية، والأنظمة التعليمية، والسياسة الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والفرص أمام الأفراد، والأُطُر القانونية-وهذه كلُّها أمورٌ عصيّةٌ إلى حدٍّ كبير على السيطرة الخارجية. ولنعرض الأمر بأسلوبٍ آخر، فليس هناك الكثير مما تستطيع الولايات المتحدة أن تفعله لتمنع نهوض الصين أو روسيا أو الهند أو أوروبا-وهذا ما عجزت عنه أوروبا إذ لم تتمكّن من الحيلولة دون نهوض الولايات المتحدة في القرنين التاسع عشر والعشرين. إن أية محاولة من جانب الولايات المتحدة لإحباط نهوض بلدٍ آخر ستكون ضمانةً لاكتساب عداوة حكومة ذلك البلد ولن تكون هذه المحاولة قادرةً

على ضمان عدم قيام حكومة البلد الآخر بالعمل ضدّ الجهود الأميركية في سائر أنحاء العالم.

و يجب ألاّ تكون الولايات المتحدة راغبةً في إعاقة نشوء بلدانٍ قوية، بل على العكس، فالولايات المتحدة بحاجة أن تكون البلدان الأُخرى قويةً إذا ما كانت راغبةً في أن يكون لها شركاء هي بحاجةٍ إليهم لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة. فالمسألة بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية ليست أن تكون أو لا تكون الصين قوية، بل المسألة هي كيف تستخدم الصين قوتها المتزايدة. هذا الأمر نفسه ينطبق على الهند، والبرازيل، وكوريا الجنوبية، وجنوب أفريقيا، وغيرها. ينبغي للولايات المتحدة أن تشجّع قيام أوروبا أقوى وأمتن وحدةً، إذ أن أوروبا من هذا القبيل تملك إمكانية أو تكون شريكاً ثميناً للولايات المتحدة في معالجة التحديات العالمية. وعلى الولايات المتحدة أن تحبّذ "التطبيع" التدريجي للسياسة الخارجية اليابانية، فلن تتمكن اليابان من لعب دورٍ هام يُسهِم في استقرار آسيا ويُساعِد مجتمعاتٍ مزقتها الحرب، إلاّ إذا نفضت عن كاهلها العديد من القيود المفروضة عليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

مع ذلك، لا يكفي أن تثبّط الولايات المتحدة حدوث تنافس أو نزاعٍ بين الدول الكُبرى. فالسياسة الخارجية الأميركية بحاجةٍ إلى تشجيع التعاون. وحتى إذا اختارت بلدانٌ أُخرى عدم تحدي الولايات المتحدة بصورة مباشرة، فإنها قد تختار أن تقف على

الحِياد، وعدم التعاون في المستقبل القريب سيكون أكثر تكراراً وسيكون بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية مشكلةً أكبر من مشكلة المعارضة المباشرة. إن تداعيات عدم التعاون وهي مكلفةٌ وضارة نراها الآن في عراق ما بعد الحرب: فعلى مدى أكثر من عامين أبدت حكوماتٌ قليلة فقط استعداداً لإرسال جنودٍ أو موارد لمساعدة قادة العراق الجدد وشعب العراق على استعادة عافيتهم بعد عقودٍ من الاستبداد ومن الحرب الأخيرة وما ترتب عليها من الفوضى. إن هذا النوع من المقاومة السلبية من جانب قوىً كبرى أُخرى للسياسات الأمريكية في الخارج، من شأنه مع مرور الزمن أن يستنزف موارد الولايات المتحدة أو أن يؤدي إلى عملٍ دولي أقلّ فاعلية ضدّ التحديات المعاصرة أو أن يؤدى إلى كلا الأمرين. في هذه الحالة سيكون الجميع أسوأ حالاً.

ونتيجةً لذلك، يجب ألاّ يكون هدف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاكتفاء بالمحافظة على عالمٍ يحدّد معالمه التفوق العسكري الأميركي. بالأحرى، يجب أن تكون أولوية السياسة الخارجية الأميركية دمج دولٍ أُخرى في الجهود التي ترعاها أو تدعمها الولايات المتحدة من أجل التعامل مع تحديات العولمة. وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال الموافقة وليس الإكراه. ولقد كان هنري كيسنجر مصيباً في كلامه عندما قال "القوة الأميركية إحدى حقائق الحياة، أما فن الدبلوماسية فهو ترجمة القوةِ إلى إجماع"[17].

والموافقة، بدورها، تفترض مسبقاً وجهة نظرٍ مشتركة في ما يشكّل السلوك الشرعي. ولذلك، يجب أن تهدف السياسة الخارجية الأميركية إلى تشجيع تعريفٍ مشترك للشرعية بين القوى الكبرى وغيرها، تعريف يعكس وجهة نظر مشتركة لأهداف ووسائل العلاقات الدولية. وأمام خلفيةٍ مشتركة من هذا القبيل، سيكون بالإمكان دمج بلدانٍ ومنظمات أُخرى في ترتيباتٍ يمكنها أن تحافظ على عالمٍ يتكافأ مع مصالح الولايات المتحدة وقيمها-وهي مصالحٌ وقيم ليست في أي حال أميركية بالمعنى الضيّق أو تنفرد بها أميركا. إن دمج شركاء جدد في جهود الولايات المتحدة على صعيد العالم سوف يساعد الولايات المتحدة في التعامل مع التحديات التقليدية المتمثلة في المحافظة على السلام في مناطق يسودها الانقسام وحماية سكانها المعرضين للخطر إضافةً إلى مواجهة تهديداتٍ عابرة للأمم من نوع الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل. كما أن ذلك سيساعد أيضاً في أن ينضم الى العالم المعاصر بلايين البشر الذين يعيشون في عشرات البلدان وحرموا إلى حدّ كبير من الانتفاع من فوائد الأسواق المفتوحة والأنظمة السياسية، وهذا تطوّر من شأنه أن يكون جيداً بذاته ولذاته وذلك لأسبابٍ إنسانية، ولكنه تطوّرٌ من المحتمل أن تكون له مكاسب اقتصادية واستراتيجية مرغوبٌ فيها.

"الدمج" كلمة تنقل إلى الذهن صوراً معينة، في الأغلب صوراً ترتبط بالجهود الرامية إلى إيجاد مجتمعٍ لا تتحدّد فيه حقوق

الفرد أو حصوله على الخدمات على أساس العِرق أو الدين. بيد أن هذه الكلمة، بمعناها الأوسع تنطوي على جمع وتوحيد الأجزاء في كلٍ أكبر.

إن سياسةً خارجية أميركية أساسها عقيدة الدمج ستكون لها ثلاثة أبعاد. أولاً، إنها ستهدف إلى إيجاد علاقةٍ تعاونية بين القوى الكبرى في العالم - نسميها تفاهم القرن الواحد والعشرين ?مبنيةٌ على التزامٍ مشترك بتشجيع مبادئ ونتائج معينة. ثانياً، إنها ستسعى إلى ترجمة هذا الالتزام إلى ترتيباتٍ وأعمالٍ فعّالة. ثالثاً إنها ستعمل لضمّ بلدانٍ ومنظماتٍ وشعوبٍ أُخرى بحيث يتمتعون بفوائد الأمن بمعناه الطبيعي، والفرص الاقتصادية، والحرية السياسية. وسيكون الهدف إيجادَ عالمٍ أكثر توحداً بمعنى دمج (انخراط) أكبر عددٍ ممكن من الحكومات والمنظمات والمجتمعات، وبمعنى تحقيق قيام أسرة دولية أكثر اندماجاً (تعاوناً) وذلك من أجل مواجهةٍ أفضل لتحديات مركزية في الحقبة الحديثة.

والتوحّد هو الخلف الطبيعي للإحتواء، الذي كان البنية الضرورية والصحيحة للسياسة الرامية إلى احتواء الحرب الباردة - وهذا بحسب الصيغة التي وضعها جورج كينان، "التزامٌ بالرّد على الاتحاد السوفييتي إذا ما تطاول على مصالح عالمٍ مسالمٍ ومستقر" - وهذه البنية السياسية كانت ترفض ضمناً وبصورةٍ صحيحة بديلين خطيرين هما: استرضاء التهديد السوفييتي والشيوعي من جهة، وهذا شيء كان من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف الأمن والحرية

والرخاء في سائر أنحاء العالم، أما البديل الثاني فهو المجابهة المباشرة مع الجانب الآخر وهو شيء كان من شأنه أن يكون بالغ الخطر في عصرٍ نووي[18].

إن الاحتواء الذي دام نحو أربعة عقودٍ من التحدي السوفييتي ما كان يمكن أن يستمر ناجحاً بحدّ ذاته. إن ما تدعو إليه الحاجة نتيجةً لذلك هو عقيدة في السياسة الخارجية لما بعد التاسع من نوفمبر (9 نوفمبر، 1989، تاريخ انهيار جدار برلين، الذي كان علامة انتهاء الحرب الباردة) ولِعالم ما بعد 11 سبتمبر. إن عقيدةً ذات علاقةٍ بهذه الحقبة من شأنها أن تسعى إلى ضمّ الآخرين إليها وليس إلى استبعادهم. وهذا مبدأٌ نستهدي به ونحتاج إليه، ولا يمكن الشك في ذلك. ووجود إطارٍ فكريٍّ يقدّم لصانعي السياسة بوصلة تهديهم إلى تحديد الأولويات، وتساعد بالتالي في صنع قراراتٍ لها تأثيرٌ طويل الأجل على الاستثمارات التي تشمل القوات العسكرية، وبرامج المساعدات، والأصول المخابراتية الدبلوماسية. كما أنها عقيدةٌ تساعد في إعداد الرأي العام لِما قد يكون مطلوباً – وتوجهُ إشاراتٍ إلى حكوماتٍ، وجامعاتٍ وأفرادٍ آخرين (أصدقاء وخصوم على حدٍّ سواء) حول ما يَجهدُ البلد لنيلهِ أو منعه في العالم.

ما من رئاسةٍ أميركية من الرئاسات الثلاث التي أعقبت الحرب الباردة نجحت في الكشف عن سياسةٍ خارجية شاملة أو عقيدةٍ خاصةٍ بالأمن القومي. فإدارة بوش الأولى تحدثت عن "نظامٍ

عالميٍّ جديد ولكنها لم تقدّم أبداً تعريفاً لفحواهُ. وإدارة كلينتون تحدثت عن توسيع دائرة الديمقراطيات ولكنها عجزت إطلاقا عن وضع هذا المشروع في صُلبِ سياسةٍ خارجية متماسكة. والمحاولات التي جرت لكي تنسب إلى ولاية جورج دبليو بوش الأولى "عقيدة بوش" كانت قاصرة،لأنه كانت هناك سياسة متماثلة أقل مقابل مزيجٍ يدعو إلى مكافحة الإرهاب، ونشر الديمقراطية، والضربات الوقائية، وأحادية القطب[19].

تتوفرُ في حقبتنا الفرصة لكي تصبح حقبة توحدٍ عالميٍّ أصيل. والتوحد، أكثر من أي بديل آخر، يوفر لنا رداً متماسكاً على العالمية وعلى التهديدات عابرة الأمم التي تشكّلُ تعريفاً لتحديات هذه الحقبة. ولذلك فإن إحادية القطب أستُبعِدَت كعقيدةٍ للأمن القومي. فما من بلدٍ واحدٍ، مهما كان قوياً، يستطيع أن يتعاطى بنجاحٍ بمفرده مع التحديات عابرة الأمم. إن محاولةً من هذا القبيل مصيرها الفشل. وستكون لها أيضاً نتيجتان عكسيتان. إذ أنها ستهدم الأُسس الاقتصادية (وربما السياسية والعسكرية) لقوة الولايات المتحدة، هذه اللأسس المسؤولة جزئياً عن الفرصة المُتاحة الآن[20].

لا شيء من هذا يجوز تفسيره بأنه حجةٌ ضدّ القيادة الأميركية. ولكن القيادة تعني ضمناً وجود تابعين. والأُحادية هي هذا بالضبط: أي العمل بإنفراد. إن معظم مشاكل هذا الزمن الملحة لا تستطيع الولايات المتحدة وحدها أن تتغلّب عليها، إذا

أخذنا في الاعتبار طبيعة المشاكل بحدّ ذاتها والحدود الواقعية للقوة الأميركية. ولنقدّم مثالاً واحداً فقط، فأدوات السياسة الخارجية الرئيسة كالعقوبات سيكون لها تأثيرٌ قليل ما لم ينضم شركاء محتملون آخرون لحكومة مستهدفة، إلى الولايات المتحدة في سياسة العزل.

إن إدارة جورج دبليو بوش مغرمة بترديد القول ?ن الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى إذنٍ من الأمم المتحدة أو من أيٍّ جهةٍ أُخرى لكي تتصرّف[21]. هذا صحيح. فما من بلدٍ وبالتأكيد ما من قوةٍ عُظمى ستسمح أو يجب أن تسمح لنفسها أن تكون فاقدةً القدرة إلى هذا الحدّ. ولكن هذا لا ينفي بأي شكلٍ أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تحقق ما تسعى إليه في العالم إذا كانت الدول الأخرى تتعامل معها وكأنها معارضةً لها أو إذا كانت لا تتعاون معها بالمرّة. في النهاية الولايات المتحدة تحتاج فعلاً إلى إذنٍ من العالم لكي تتصرّف ولكنها تحتاج إلى دعمٍ عالمي لكي تنجح.

والانعزال ليس البديل الأفضل. فما من بلد يستطيع التهرب من عواقب العولمة. ولا يعني ذلك ببساطة عدم وجود مكان للاختباء فيه ولا يمكننا أن نتوقع من العالم أن يصنف نفسه بدون قيادة، والقيادة شيء لا يقدر عليه في هذا الوقت بالذات سوى الولايات المتحدة. وخلافا لنموذج آدم سميث الاقتصادي، ليست هناك يد خفية تضمن أن يعمل الجميع لما هو الأفضل في ساحة السوق الجغرافية السياسية.

مكافحة الإرهاب وحدها لا تشكل بالنسبة للولايات المتحدة طموحا كافيا في السياسة الخارجية، لانه طموح ضيق الى أبعد حد في مداه، ولا يوفر أي دليل للتعامل مع أكثرية الفرص والتحديات التى تطرحها العولمة والعلاقات الدولية. علاوة على ذلك، فان أضمن أسلوب لمواجهة تهديد الارهاب هو التوحد. ذلك أنه لا سبيل لنجاح الولايات المتحدة إلا بضم بلدان أخرى الى الكفاح ضد الارهاب الموجود منه والمحتمل.

نشر الديمقراطية في العالم نجم هادٍ آخر للسياسة الخارجية، يبدو أنه المقاربة الأفضل في ولاية جورج دبلو بوش الثانية. لقد قال الرئيس بوش في خطاب تنصيبه الثاني "إن مصالح أمريكا الحيوية وأعمق معتقداتنا واحدة الآن. ولذلك فإن سياسة الولايات المتحدة هي سياسة السعي لنمو الحركات والمؤسسات الديمقراطية لدى كل أمة وثقافة، كما أن هذه السياسة ترمي إلى دعم هذا النموبحيث بكون الهدف النهائي إنهاء الاستبداد في عالمنا... ونحن سوف نشجع الاصلاح في الحكومات الأخرى عن طريق إيضاح أن النجاخ في علاقاتنا معها سيتطلب معاملة كريمة لشعوب تلك الحكومات. ان ايمان أمريكا بالكرامة البشرية سيكون الموجه لسياساتنا."

بيد أنه ليس من المرغوب فيه أو العملي أن نجعل من نشر الديمقراطية عقيدة للسياسة الخارجية. فالعديد من التهديدات الضاغطة التي تجعل أرواح الملايين معلقة في الميزان -بدءاً من التعامل مع إرهابيي هذا الزمن والتعامل مع قدرات إيران وكوريا

الشمالية النووية وانتهاءً بالحماية التجارية والإبادة الجماعية للبشر -لن تجد لها حلا بمجرد انبثاق الديمقراطية. والإبادة الجماعية للبشر- لن تجد لها حلا بمجرد انبثاق الديمقراطية. إن نشر الديمقراطية هو ويجب أن يكون أحد أهداف السياسة الخارجية، ولكن لا يمكن أن يكون الهدف الوحيد أو الهدف الأعلى. فعندما يتعلق الأمر بالعلاقات مع روسيا أو الصين، لا بد أن تكون مصالح الأمن القومي بصورة طبيعية لها الأسبقية على الاهتمام بكيفية اختيار هذين البلدين طريقة الحكم فيهما. ثم إن حقيقة كون نشر الديمقراطية يمكن أن يكون صعبا ومكلفا تؤدي الى خفض جاذبيتها كبوصلة للسياسة الخارجية[22].

يمكن أن يكون التوحد صلبا، وأن يحول الاستراتيجية التي تتبعها الولايات المتحدة لاعطاء شكل للحقبة التالية من التاريخ. ان هذه نظرة تفاؤلية ولكنها في التخيل أكثر تواضعا، على سبيل المثال، من أن يكتب أحد الأشخاص ابان الحرب العالمية الثانية عن أوروبة التي تشكل فيها الصداقة الفرنسية الألمانية حجر الزاوية، أو أن يكتب أحدهم في عام 1951 (السنة التي ولدت فيها) عن عالم ما بعد الحرب الباردة وما بعد الاتحاد السوفييتي حيث تكون الأسواق والنظم الديمقراطية هي القاعدة وليست الاستثناء في العالم. والعالم الموحد يمكن، يتوجيه أمريكي، أن يصبح واقعا قابلا للتحقيق.

قد يرى البعض خطرا في أن يبرهن التوحيد أنه جامح في النجاح: بعد مدة طويلة من الهدوء الدولي قد يحدث أن تتحول الصين كدولة أقوى كثيرا أو تتحول أوروبا الى العمل ضد الولايات المتحدة. يحمل بعض المحللين هذا الخطر محمل الجد: "إن للولايات المتحدة مصلحة في أن ترى النمو الاقتصادي الصيني يتباطأ بقدر كبير في الأعوام المقبلة. فالصين الغنية لن تكون قوة أمر واقع (ستاتو كو) بل دولة عدوانية مصممة على تحقيق الهيمنة الاقليمية"[23]. مرة أخرى نقول مع ذلك إن استراتيجية التوحيد تعطي طمأنينة. في صلب هذه الاسراتيجية الطموح الى إعطاء القوى الأخرى مكسبا كبيرا في المحافظة على النظام؟واقعيا في التعاون معها وجعلها أعمدة في المجتمع الدولي؟بحيث تصل الى حد أن ترى أن من مصلحتها الخاصة مواصلة العمل مع الولايات المتحدة وأن خصومتها مع الولايات المتحدة تلحق الضرر بالمصالح الخاصة لهذه الدول. ومن المحتمل تماما أن نواجه على الطريق قوة كبرى تخريبية اذا لم نتابع فكرة التوحيد.

هذا الأمر لن يكون سهلا على الدوام ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار مستوى العداء لأمريكا الموجود حاليا. بيد أنه من الخطأ أن ننظر الى مشاعر هذا الزمن وكأنها تمثل ما يمكن وصفه بأنه خيار استراتيجي من جانب الحكومات لمقاومة جهود الولايات المتحدة في سائر أنحاء العالم. ومع أن بعض الشعور العدائي للولايات المتحدة يمكن أن يعزى الى استياء طبيعي من بلد أقوى،

فان مجمل شعور العداء لأمريكا ناشىء من عدم الموافقة على سياسات معينة تتفذها الولايات المتحدة، ولا سيما الحرب في العراق، والقضية الفلسطينية، والمفهوم السائد في أوساط عديدة بأن مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل لا تقبل النقد، ورفض الولايات المتحدة اتفاقات دولية كثيرة. إن أسلوب السياسة الخارجية الأمريكية ولهجتها خلال ولاية جورج دبليو بوش الأولى كان لهما تأثير أيضا. ولكن الكثير من العداء لأمريكا حاليا ليس بالضرورة أن يكون هيكليا أو دائما. وإنه لأمر جوهري تعديل السياسات وكيفية الترويج لها. والعداء لأمريكا يزيد من صعوبة أن تجد الولايات المتحدة شركاء نافعين وأحيانا ضروريين. أسوأ من ذلك هو المفهوم الذي نشأ مع مرور الزمن بأنه ليس لدى الأمريكيين احترام لائق لآراء البشرية الأمر الذي من شأنه ان يوصل الى السلطة أفرادا وحكومات في سائر أنحاء العالم يرون في الولايات المتحدة تهديدا لا بد من مجابهته.

إن الفترة الراهنة ليست المرة الأولى التي تخرج فيها الولايات المتحدة من حرب كبرى متمتعة بصفة قوة كبرى وبفرصة جعل العالم أكثر أمنا، ورخاءً، وبصورة عامة، أفضل مما كان.[24] بعد الحرب العالمية الأولى كان بإمكان الولايات المتحدة (وكل من فرنسا وبرطانيا العظمى) بل كان ينبغي لها أن تفعل أكثر مما فعلت للحيلولة دون نشوء القوة الألمانية التي ما لبثت خلال عقدين من السنين أن اشعلت الحرب العالمية الثانية. ان السياسة الخارجية

التي تفعل أقل القليل يمكن أن تكون خطرة باعتبار أنها تهدف الى القيام بعمل زائد عن الحد.

أكثر من ذلك أن الفترة الحالية تشبه الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة. آنذاك، كما الآن، خرجت الولايات المتحدة من سنوات من الكفاح الكثيف باعتبارها أقوى بلد في العالم. آنذاك، كما الآن خرجت الولايات المتحد منتصرة من كفاح لتواجه كفاحا آخر. آنذاك، كما الآن، كانت الولايات المتحدة بحاجة الى شركاء لمواجهة مجموعة جديدة من التحديات التي انتصبت أمامها. وهي فعلت ذلك بعد الحرب العاليمة الثانية بأسلوب غير عادي. ولسبب وجيه وضع دين اتشيسون، وزير خارجية الرئيس هاري ترومان، عنوانا لمذكراته هو "كنت حاضرا عند الخلق". والواقع أنه كان زمنا إبداعيا، أدى إلى نشوء الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (ما يرمز إليها بحروف GATT وهي المقدمة لقيام منظمة التجارة العالمية التي يرمز إليها بحروف WTo) إضافة إلى نظريات وسياسات الردع النووي، وفي الولايات المتحدة نظام مجلس الامن القومي وهيئة مخابرات حديثة.

السؤال الواضح هو هل ستبرهن الولايات المتحدة أنها الآن مبدعة بنفس القدر. هذا زمن لتفكير جديد: حول السيادة، وحول كيفية النظر الى قوة أخرى كبيرة، وحول مقاصد السياسة

الخارجية. انه أيضا زمن لبرامج وترتيبات جديدة: بالتعامل مع الارهاب بصورة أفضل، وللحد من انتشار الأسلحة النووية، ولخفض عدد الأشخاص الأبرياء في العالم الذين يواجهون خطر النزاعات الداخلية والمرض، ولمساعدة العالم العربي على تحديث مجتمعاته بحيث لا تعود تنتج شبابا وشابات تواقين جدا لأن يموتوا بدل أن يحيوا في سبيل قضاياهم.

كل ما تقدم يعيدنا إلى الحجة الأساسية التي بني عليها هذا الكتاب، وأعني الفرصة. والسؤال هو ما الذي سيصنع الأمريكيون وغيرهم من هذه اللحظة. حتى الآن جرى تبديد الزمن والموارد والإمكانيات. ثمة ضرورة عاجلة لسياسة خارجية مختلفة أساسها تشجيع توحيد العالم اذ لا تزال الفرصة متاحة للقيام بذلك.

☆ ☆ ☆

# الفصل الثاني

# قدر من السيادة أقل قليلا

ليس بالضرورة أن تبدأ من لا شيء محاولة بناء عالم أكثر توحدا. توجد منذ الآن درجة من المجتمع الدولي، بل ودرجة من التفاهم. والعلاقات الدولية المعاصرة ليست نوعا من الكفاح الشامل غير المنظم، بل على العكس، هنالك بعض المبادئ الهامة المعتنقة على نطاق واسع، وهذه المبادئ تدعمها في بعض المجالات ترتيبات مؤسسية. خلاصة القول، أن العالم موحد بشكل ما منذ الآن،وهو في بعض المجالات موحد إلى حد كبير، كمجال التجارة (راجع فهرس التوحيد). هنالك، على سبيل المثال، تأييد شبه عالمي لحق الدفاع عن النفس، وهو مفهوم يعني أن أية دولة تستطيع أن ترد إذا هوجمت. وهذا الحق تجسده المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص صراحة على أن: " ما من شيء سيضعف الحق المتأصل بالدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا إذا وقع هجوم مسلح على دولة عضو في الأمم المتحدة... ". وفكرة الدفاع عن النفس، كما هو واضح من هذا النص لا تنطبق فقط على الدولة التي يقع عليها الهجوم،بل توفر هذه الفكرة آلية لإقدام أطراف أخرى على الدفاع عن الضحية. هذا كله أخذت به الكويت، وبالتالي الأسرة الدولية في أعقاب غزو العراق للكويت في شهر أغسطس عام 1990 واحتلال العراق لجارته الغنية ولكنها صغيرة الحجم وضعيفة نسبيا.

في مجال الأمن هنالك عدد كبير من اتفاقيات الرقابة على الأسلحة التي تضع سقوفا لفئات من الأسلحة أو تلغيها كليا، إضافة

إلى ما يسمى قوانين الحرب التي تبين متى وكيف تستخدم القوة العسكرية، بما في ذلك ما هي الأعمال التي تلتزم الحكومات بها لصيانة حقوق المقاتلين وغير المقاتلين على حد سواء.

توجد عناصر إجماع في عالم السياسة، من ذلك عدد من المعاهدات الدولية الداعمة لحقوق الإنسان والديمقراطية، والمعارضة للتعذيب، والرق، والإبادة الجماعية. ثم إن الأمم المتحدة، بالرغم من مواطن ضعفها وعيوبها، مؤسسة لها بعض السلطة الدولية، وأحيانا سلطة دولية كبيرة. والتجمعات الأخرى التي تسهم بأساليب ذات معنى في التعاون الدولي، تشمل مجموعة الثماني G-8 المؤلفة من كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وروسيا، والمملكة المتحدة، إضافة إلى الولايات المتحدة) والعديد من المنظمات الإقليمية ( الاتحاد الإفريقي) ومنظمة الدول الأمريكية OAS، ورابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN، وفوق هذه كلها الاتحاد الأوروبي، وهي تعكس درجة من الإجماع ليس فقط حول أمور محلية بل حول أمور دولية أيضا. والترتيبات العابرة للأطلسي، من ضمنها منظمة حلف شمال الأطلسي NATO، تسهم أيضا إسهاما ذا معنى في النظام السياسي للعالم.

والترتيبات التقنية يزخر بها العالم عندما تتعلق بمسائل تؤثر في القدرة على العمل بكفاءة في سائر أنحاء العالم. إن معايير سلامة الطيران، ومعاهدات المواصلات، والقواعد الدولية التي تؤثر في السياسات الزراعية والصحية صارت جوهرية لتسهيل

الرحلات الدولية، والبث الإذاعي، والتجارة الدولية والسلامة الدولية. وفي مجال البيئة، هنالك أيضا درجة كبيرة من التوحد في ترتيبات دولية معينة، وبمشاركة شبه عالمية لحماية طبقة الأوزون وحظر الملوثات العضوية الدائمة. وتشارك معظم بلدان العالم في معاهدة إطار الأمم المتحدة حول التغير المناخي، في حين أن جميع الدول الكبرى ما عدا الولايات المتحدة أبرمت ووافقت على تنفيذ بروتوكول كيوتو.

ثمة أمثلة كثيرة على تعاون هام في المجال الاقتصادي. وحتى القائمة الجزئية الحالية تشمل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ونادي باريس لإعادة جدولة الديون، ومجموعة السبع G7 المؤلفة من الدول الصناعية الرئيسة ( أساسا هي مجموعة الثماني ناقصة روسيا )، وبنك التسويات الدولية، ووكالة الطاقة الدولية IEA (الهادفة إلى مساعدة الدول المستوردة للنفط في التخفيف من انقطاع التموين النفطي)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

من حيث المبدأ يمكن أن يتألف نظام توحيدي دولي من أي عدد من الترتيبات والأهداف المشتركة إضافة إلى تلك التي ذكرناها للتو. وتفاهم العصر الحديث يمكن أن يبنى على مقاومة الإرهاب ومقاومة انتشار أسلحة الدمار الشامل عامة والأسلحة والمواد النووية خاصة، والإبادة الجماعية وكل أشكال القمع الشديد من قبيل التطهير الإثني. ويمكن أن يشمل أيضا دعم التجارة الحرة

والانفتاح الاقتصادي، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، ورفع مستوى معيشة فقراء العالم، وبذل جهود لمكافحة تغير المناخ العالمي، ومكافحة انتشار متلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز HIV/AIDS وغيرها من الأمراض التى تنتقل بالعدوى.

ترى، لماذا هذه الأهداف وليس غيرها ؟ مع أن القائمة هي في آن واحد ذاتية وانتقائية، فإنها تمثل تلك الأهداف التي، إذا تحققت، سيكون لها أكبر تأثير إيجابي في الأمن، والرخاء، ونوعية حياة بلدان العالم وشعوبه. وليس المقصود بها أن تكون حصرية، بل إنها في الحقيقة، ومع حدوث تقدم في مجالات أخرى، ستوحي بدرجة من التفكير المشترك بين القوى الكبرى في هذا الزمن واستعدادها للعمل مع غيرها مما يجعل من المؤكد تقريبا إحراز تقدم في مجالات أخرى.

هنالك أربعة مجالات تظهر على نحو خاص وفي آن واحد الفائدة المباشرة التي يمكن أن يوفرها التوحد، إلى جانب إبراز بعض العقبات الكبيرة: مقاومة الإبادة الجماعية، وقف الإرهاب، الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، تشجيع التجارة الحرة. لكل من هذه الأهداف أهمية كبيرة، وهي بدرجة ما تدعم أهدافا أخرى تتبناها القوى الكبرى، وثمة إمكانية للمزيد.

بيد أن إحراز تقدم في هذه الأهداف الأربعة يتطلب درجة من التفكير الجديد. وتتشارك الأهداف الأربعة في مقاربة مختلفة

نوعا ما ( أو، بكلمة أدق محدودة،) لسيادة الدول التي في حالة العمل بها ستشكل ابتعادا مهما عن العلاقات الدولية بشكلها الذي تبين لنا.

السيادة هي كتلة بناء مركزية للعلاقات الدولية الحديثة. وحدها الدول تتمتع بالسيادة. الدول هي التي لها حقوق وأدوار، وتسيطر على التجمعات الدولية، وهي التي لها عضوية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. ومع ذلك لنا أن نسأل ما الذي يجعل من دولة ما دولة ذات سيادة؟ نظريا، تتأهل الدولة لأن تكون ذات سيادة إذا حققت أربعة معايير. المعيار الأول، يقصد بالدولة ذات السيادة أن تكون صاحبة سلطة سياسية أعلى وأن تحتكر استعمال القوة بصورة شرعية ضمن حدودها. المعيار الثاني، يفترض بالدولة ذات السيادة أن تكون قادرة على الإشراف على حدودها وعلى تنظيم ما يجري داخل أراضيها وما يخرج منها. المعيار الثالث أن الدولة ذات السيادة لها حرية تبني السياسات الداخلية والخارجية التي تريدها. أما المعيار الرابع فهو أن الدولة ذات السيادة هي المعترف بها بهذه الصفة من قبل نظيراتها.

واقع الحال، أن اختيار السيادة أكثر ليونة. فسيادة الدولة كانت على الدوام أقل من السيادة المطلقة من الناحية العملية. لقد دأبت الحكومات على محاولة التأثير في " التطورات" الداخلية في بلدان أخرى، أحيانا لأسباب تعود إلى مبدأ سام، (لنشر الحرية) وأحيانا أخرى بالأكثر لأسباب تتعلق بسياسات دنيئة نسبيا (أضعاف

الخصم من الداخل). المهربون وغيرهم كثيرا ما يجتازون الحدود بنوع من الحصانة، وهذا أيضا ما تفعله الشركات متعددة القوميات.

"توازن القوة " في العلاقات الدولية يميل بصورة طاغية إلى جانب الدول والحكومات. بيد أن هذا التوازن أخذ، في السنوات الأخيرة يتحول. وما يفسر هذا التبدل أكثر من أي شيء آخر هو طبيعة العَولمة. فالدول لا تستطيع تنظيم الكثير مما يتدفق عبر حدودها بحجم دائم التزايد وبسرعة دائمة التزايد. إضافة إلى ذلك، حدث نمو كبير في عدد الكيانات الناشطة في أكثر من بلد. وكما هي الحال مع الشركات متعددة القوميات، توجد ملايين المنظمات غير الحكومية في سائر أنحاء العالم. أحد المحللين أجمل كل ذلك بالقول إنه يشكل " تبدل القوة" في العالم، وهو تبدل جعل دولا وحكومات تتقاسم المسرح على نحو متزايد مع كيانات أخرى غير ذات سيادة وتملك استقلالا حقيقيا، وقوة، ونفوذا[25]. كل واحد من هذه الكيانات سلب جزءا قليلا من السلطة السياسية للدولة، وفي هذا الصدد، أدى انبثاق هذه الكيانات إلى توقع مستقبل " تحتاج " فيه سيادة الدولة أن تصبح أضعف إلى حد ما في مجالات مختارة بغية حماية مصالح معظم الناس والبلدان في العالم، من ضمنهم الأمريكيون والولايات المتحدة.

هذا لا يعني الخلط بين العالم الذي ندخله من جهة والعالم الذي كان نسبيا فاقد الهيكلية وكان موجودا قبل نحو أربعة قرون

من جهة أخرى، أي قبل أن أصبحت سيادة الدولة أحد الأعراف. حتى ذلك الحين كان من المألوف أن تحشر الدول نفسها في شؤون جاراتها، وهذا ما كان ينتج عنه في أكثر الأحيان نزاع أوسع. ( لهذا السبب وصفت " العصور المظلمة " بأنها " مظلمة"). بعد حرب السنوات الثلاثين تقبل قادة أوروبا الفكرة (في معاهدة وستفاليا عام 1648) القائلة إن من واجب كل حاكم أن يحترم ما يمكن وصفه الاستقلال الداخلي للآخرين مقابل ذلك، يتمتع الحكام " بحق" التصرف على هواهم ضمن حدود بلدانهم. هذا الانضباط الجماعي أسهم في تحقيق استقرار دولي أكبر. كما أن تبني فكرة السيادة على نطاق واسع شكل تطورا رئيسا في انبثاق ما سماه هيدلي بول Hedley Bull المجتمع الدولي." فمن يريد أن يتخلى عن ذلك؟.

دأب الأمريكيون تقليديا على حماية سيادتهم بأسلوب أكثر قليلا من الضراوة. ثمة تقليد طويل من الشك في التحالفات التي تؤدي إلى تورط الأمم المتحدة، وأحدث منها زمنا، محكمة الجنايات الدولية (ICC). مع ذلك يحتاج العالم (وتستفيد الولايات المتحدة من) مفهوم سيادة الدولة الأقل من السيادة المطلقة. وتوخيا للدقة نقول الاستفادة تكون من مفهوم سيادة الدولة التعاقدية، وهو مفهوم يعترف بالتزامات ومسؤوليات الدول المتمتعة بالسيادة وبحقوقها. إن مقاربة من هذا القبيل للسيادة من شأنها أن تبلغ الحكومات وقادتها أن الحقوق والحمايات التي يربطونها بكيان

الدولة هي في الحقيقة شرطية وأن الحكومات وقادتها إنما يتنازلون عن بعض هذه الحقوق والحمايات، وفي حالات قصوى عنها كلها، إذا تصرفوا تصرفا ينتهك أعرافا أو قواعد معينة. إن عبارة " إذا أسأت استعمالها تفقدها" ستكون مناسبة للاصقة جيدة على الكأس؟[26].

أما وان الحدود الآن سهلة الاختراق، فان كل بلد يتأثر أو يمكن أن يتأثر بما يجري داخل دول أخرى. وإذا ما استعنا بكلام جون دون John Donne مع استخدام كلمات غير كلماته (واستثنينا جغرافية اليابان وإندونيسيا والفليبين وسيريلانكا وهاييتي، وكوبا، ومدغشقر ودول أخرى) فما من بلد هو جزيرة. إن فكرة كون العالم مقسما على نحو ما إلى مناطق داخلية وخارجية وأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة وسياسات أمنها القومي ( وبهذا المعنى أي بلد آخر ) تستطيع فقط التعامل مع الخارج وتستطيع بأمان أن تتجاهل الجانب الداخلي في البلدان الأخرى، يكون هذا كله مفارقة تاريخية وكلام في غير مكانه الصحيح. إننا نعيش في عصر، ما يحدث خلاله داخل بلد ما يمكن أن يؤثر بسهولة في التطورات داخل بلد آخر. وهذا كلام صحيح سواء أكان المرء يتحدث عن الأمراض، أو الإرهابيين أو الأسلحة، أو فرص العمل. والسياسة الخارجية للولايات المتحدة تحتاج الاهتمام بالسياسات الداخلية للبلدان الأخرى. وانه لأمر جوهري أن تتبنى الولايات المتحدة مقاربة للعلاقات الخارجية تأخذ كل هذه الأمور بالحسبان.

## التدخل لأسباب إنسانية

هذه الفكرة القائلة إن على السياسة الخارجية أن تزيد اهتمامها بما يحدث في بلدانٍ أُخرى هي أي شيءٍ عدا أن تكون فكرة أكاديمية. ذلك أن لها تداعيات واسعة النطاق بعدة وسائل بالنسبة للعالم. إحداها تشمل حالات الإبادة الجماعية أو القمع الشديد في بلدٍ ما، وهذا ما يمثّل المسألة التي سيطرت على السياسة الخارجية في تسعينيات القرن العشرين. فقد كانت في الصومال، والبوسنة، وكوسوفو، وهاييتي، ورواندا، وتيمور الشرقية، أوضاعٌ تعرّضت فيها أعدادٌ كبيرة من المدنيين الأبرياء لأخطارٍ ناشئةٍ في جانبٍ كبيرٍ منها أو كلّها، في داخل حدودها.

الحجةُ التي تقدّمها الحِكمة التقليدية هي أن هذه النزاعات ليست موضع اهتمام السياسة الخارجية أو الأمن القومي. ولكن إضافةً إلى أن هناك شيئاً ما خاطئاً أخلاقياً من حيث عدم الاهتمام عندما يُذبحُ كائناتٍ بشرية مثلنا، وبما أن من واجبنا جميعاً أن نحمي إخواننا في البشرية، وأن علينا التزاماً أساسياً واحدنا تجاه الآخر، فإن هناك أيضاً أسباباً "استراتيجية" تسوّغ الاهتمام. إن الانتهاكات المفرطة لحقوق الإنسان تتحو إلى خلق تدفقِ أعدادٍ كبيرة من اللاجئين، وهذا ما يمكن أن يسبب لبلدانٍ مجاورة ثمناً اقتصادياً وسياسياً كبيراً، كما يمكن أن يسبب في بعض الأحيان حرباً أوسع، على غرارِ أزمة جنوب آسيا في عام 1971 التي أدّت إلى حربٍ بين الهند وباكستان، وقد كانت تلك

الحرب بمثابة القابلة التي قامت بتوليد بنغلادش كبلدٍ مستقلٍ (كانت بنغلادش سابقاً باكستان الشرقية). عندما تتعرّض البلدان لاضطرابٍ داخليٍّ شديد سرعان ما تُصاب بالوهن وخلال ذلك تتعرّض بسبب ضعفها لجماعات إرهابية تَتشَط وهي متحررة من تدخّل الحكومة المركزية، وبمرور الزمن يمكن أن يتحوّل ما كانت بدايته أو ظهر كأنه "مجرّد" أزمة إنسانية، إلى شيءٍ أكثر كثيراً.

يتطلّب العمل الدولي الفعّال الإقرار بأن السيادة ليست مطلقة وأن للمواطنين والحكومات حقوقاً. ويجب عدم السماح للحكومات بأن ترتكب مجزرة بحق شعوبها. كما يجب عدم السماح للحكومات الضعيفة بأن تسمح بحدوثِ مجازر في أراضيها حتى ولو لم تكن هي التي ترتكب المجازر. وحدوث إبادةٍ جماعية يشكل برهاناً على إخفاق الدولة في واجبها تجاه مواطنيها. ونتيجةً لذلك، عليها أن تتخلّى عن بعض سيادتها أو عن سيادتها بالكامل.

ليس في هذا أيّ شيءٍ جديد بشكلٍ خاص. أما الجديد فهو الفكرة القائلة إن القِوى الكُبرى والأسرة الدولية على نطاقٍ أوسع تذهب إلى أبعد من اعتناق هذا المبدأ وتتقبّل النتيجة الضرورية: الدول الأُخرى والمجموعة الدولية عامةً لها حقٌ وعليها واجب حماية الأرواح البريئة عندما تتعرّض للخطر على نطاقٍ واسعٍ.

التدخّل في مثل هذه الظروف قد يتخّذ أي عددٍ من الأشكال، بدءاً من الكلام البلاغي العام والدبلوماسية السريّة وانتهاءً بالعقوبات الاقتصادية والسياسية والتدخّل المسلّح. وعندما يصل

التدخّل إلى حدّ استخدام القوة العسكرية، يمكن أن يكون الهدف حماية مجموعةٍ من السكان معرّضة للخطر (كما حدث أول الأمر في الصومال عام 1991) لإكراه الحكومة على تغيير سلوكها أو سياستها (كما حدث عندما قُصِفَت صربيا لإرغامها على رفع يدها عن كوسوفو) بل قد يصل إلى حدّ الإطاحة بالنظام. كان هذا هو الهدف في الصومال عندما قرّرت إدارة كلينتون أن التخلّص من محمد فرح عيديد كان أمراً جوهرياً. كان ذلك أيضاً مبدأً منطقياً في حالة الحرب على العراق في عام 2003 مع أنه لم يكن بأي حالٍ السبب الأصلي أو الرئيسي لإقدام أميركا على الحرب. من وجهة النظر المثالية، تقبل الحكومة المعنية (ولا تُقاوِم بدنياً – فيزيائياً) تدخلاً دولياً (كما في حالة هاييتي عام 1994 وحالة إندونيسيا في قضية تيمور الشرقية عام 2000)، ولكن هذا لا يمكن أن يكون شرطاً مسبقاً، لا سيّما إذا أخذنا في الاعتبار أن موافقة الحكومة في هاتين الحالتين إنما جاءت فقط بعد أن بدت الولايات المتحدة في القضية الأولى وأستراليا في القضية الثانية، مستعدة لدخولِ أراضي الدولة المعنية بدعوةٍ منها أو بدون دعوة. وبالتالي، كان التحدّي تحديد متى تستطيع هيئة خارجيّة أن تتدخّل بصورةٍ معقولة في الشؤون الداخليّة لأمةٍ – دولة.

ثمة الكثير مما يُبنى على ذلك، هناك درجة من الدمج. يؤكّد الإعلام العالمي لحقوق الإنسان (بين أشياء أُخرى) أن الناس جميعاً وُلِدوا أحراراً ومتساوين، بغض النظر عن العرق، واللون، والجنس

(ذكراً أو أنثى)، والدين، والمذهب السياسي، والمكانة، وأن العبودية محظورةٌ بكلّ أشكالها، وما من شخصٍ يجوز أن يتعرّض للتعذيب أو للمعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المُذِلّة. والميثاق الخاص بمنع جريمة الإبادة الجماعيّة ومعاقبة مرتكبيها يؤكّد أن الإبادة الجماعيّة جريمةٌ بموجب القانون الدولي وأن الدول الموقِعة على الميثاق تتعهّد بمنع حدوث هذه الجريمة، وإذا أَخفَقَت في منعها تُعاقِب مرتكبيها.

هنالك أيضاً حالةٌ تاريخيّة. إن فكرة عدم الجواز للدول بأن ترتكب مجازر بحق مواطنيها أو أن تسمح بارتكاب هذه المجازر، كانت في صُلب الرد الأميركي والأوروبي على المآسي التي حدثت في البلقان في تسعينيات القرن العشرين. كان التدخل مستنِداً إلى عدم السماح للرئيس سلوبودان ميلوسيفيتش بإجراء عملية تطهير أثني واسعة النطاق، وعدم قتل سكان دولته، فالسيادة لا تمنحه هذا الحق. والفكرة التي بُنِي عليها هذا الاستنتاج هي أن من حقّ الأسرة الدولية أن تتصرّف إذا أخفقت دولةٌ ما في الوفاء بالتزامها حماية شعبها، على نحو إخفاق صربيا أولاً في البوسنة ثم في كوسوفو.

هنالك تأييد متزايد (معظمه في الولايات المتحدة والكثير منه في أوروبا) لشرعية تدخّل البعض لأسبابٍ إنسانية. لقد أبدى طوني بلير رئيس الوزراء البريطاني وجهةَ نظرٍ من هذا القبيل في شهر إبريل عام 1999 عندما قال: "مبدأ عدم التدخّل يجب أن يكون محدداً في الجوانب المهمة. فأعمال الإبادة الجماعية لا يمكن

إطلاقاً أن تكون محض شأنٍ داخلي. عندما يؤدي القمع إلى تدفّق المهاجرين على نطاقٍ واسع ليستقروا في بلدانٍ مجاورة يصحّ وصفهم بأنهم (يشكلون تهديداً للسلام والأمن الدوليين)"[27] .

غير أن ما جرى في كوسوفو يُبَيّن أيضاً أن هذا المفهوم لم يعتنقه العالم كلّه. ذلك أن روسيا والصين لم تكونا مستعدتين لتأييد عملٍ دوليٍّ ضدّ حكومة صربيا (أو نيابةً عن المواطنين الصرب) بدون طلبٍ من الحكومة الصربية. في شهر ديسمبر 1999 أصدرت روسيا والصين بياناً مشتركاً يدعو الآخرين إلى "احترامٍ كاملٍ لسيادة" يوغوسلوفيا ووحدتها الإقليمية (و) التقيّد بميثاق الأمم المتحدة والاعتراف بصورةٍ عامة بمبادئ القانون الدولي". وكان جانبٌ كبيرٌ من هذا البيان يرمز إلى معارضة أيٍّ عملٍ عسكريٍّ ضدّ دولةٍ بسبب ما تفعله مع مواطنيها[28].

إن ما بدا أنه حافز البلدين هو القلق من احتمال أن يوجِدا أو يعززا سابقة كانت بموجبها الأسرة الدولية تملك حق التدخّل في أمور تُعتبر تقليدياً أنها تقع ضمن نطاق سيادة بلدٍ مستقل. والظاهر أن كلاً من الصين وروسيا خشيت أن يُستخدم هذا المبدأ ضدّها، إما للحدّ من حرية تصرّف روسيا في الشيشان أو للحدّ مما تستطيع الصين أن تفعله في أراضٍ تدّعي ملكيتها كالتبت أو تايوان. كانت لدى الهند أسبابٌ مماثلة للقلق ناشئة عن ادعائها بأن كشمير تابعة لها. والنتيجة النهائية هي أنه لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة وأوروبا الحصول على دعم مجلس الأمن لأيّ

تدخّلٍ مسلّح في كوسوفو، وبدلاً من ذلك اتجهت جهودهما الدبلوماسية إلى بروكسل، حيث كان بوسعهما الحصول من حلف الأطلسي (ناتو) على "تفويض" أكثر محدوديةً ولكنه يظلُّ تفويضاً متعدّد الأطراف لتنفيذ عملٍ مسلّح وعلى وسيلة تنفيذه.

التحدّي أمام الولايات المتحدة هو الجمع بين الذين يرون التدخّل لأسبابٍ إنسانية ذريعة لعمل عسكري. هذا الأمر لن يكون سهلاً. إن بياناً أصدرته منظمة شنغهاي للتعاون (وهي مجموعة مؤلفة من الصين، وروسيا، وأربعة من بلدان أواسط آسيا، شُكِّلَت في عام 2000 لنشر الاستقرار في المنطقة) عارض على وجه التحديد "التدخل في الشؤون الداخلية لدولٍ أُخرى، حتى ما كان بذريعة التدخل لأسبابٍ إنسانية"[29]. إلى هذا الحدّ كان تمنُّع الصين وروسيا والهند عن التعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا في هذا المجال يستندِ إلى خوف هذه الدول من تقويض سيادتها وإلى ضرورة أن تُقَدِّم الحكومة الأميركية والاتحاد الأوروبي تطميناً لها بأن هذا التفكير الجديد لا يُشكِّل تحدياً لمطالب هذه الدول في التيبت والشيشان، وكشمير بالتتابع. ولكي نُقنع الآخرين بحكمة تبنّي مقاربةٍ جديدة لا بدّ لنا من أن نوضّح أن حدّ التدخّل المسلّح عالٍ: أي أن يكون عدّد كبير من الناس (الآلاف أو أكثر) يواجهون خطراً يهدد حياتهم، وأن تبدو السياسات الأخرى واعدة بالقليل من العلاج أو غير واعدةٍ بعلاج، ولا بد من تقديم حجة قوية تؤكد أن من المحتمل أن يكون للقوة العسكرية تأثير ذو معنى[30].

غير أن هناك خطر جعل المعيار أعلى مما يجب: إن مئات آلاف الأبرياء كان مصيرهم الفناء أو التعاسة بينما كان العالم يناقش هل ما حدث في رواندا أو في منطقة دارفور السودانية يشكل فعلاً إبادة جماعية. إن الأسرة الدولية بحاجة إلى الكف عن اللغة التي لا تساعد والتي صيغ بها الميثاق الخاص بالإبادة الجماعية، وهي تتطلب التوصل إلى وجود "نيةِ تدمير مجموعة قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو دينية، كلياً أو جزئياً) كمحفّز جوهري للتصرف. فما يجب أن يملي الرد الدولي هو ما الذي يحدث فعلاً بدلاً من البحث عن إثبات لوجود نية، وهذا يصعب إظهاره في أكثر الأحيان. يجب النظر في كل أشكال التدخل، وليس التدخل العسكري وحده. فما يسمى العقوبات الذكية التي تستهدف الممتلكات المالية للقادة أو قدرتهم على التنقل أو السفر يمكن أن تكون مفيدةً، كما يمكن أن يكون مفيداً التهديد بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب. إن الإجماع على هذه النقاط من شأنه أن يمثل إنجازاً مهماً. فهو على أقل تقدير يفتح المجال لقيام القوى الكبرى بعملٍ، وهذا شئ يمكن أن يساعد بدوره في ثني القادة عن اعتماد أو مواصلة سياسات تضع السكان في موضع الخطر.

في حالة دارفور، وهي مثال واحد، إن ما تدعو إليه الحاجة من العالم الخارجي هو تقديم مساعدة ضخمة للأشخاص المشردين للحيلولة دون تحول الناجين من النزاع إلى فريسة للأمراض والجوع. ومطلوبة أيضاً الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى

وقف لإطلاق النار، وبعد ذلك التوصل إلى تسوية تعالج التظلمات التي كان لها في البداية دور في خلق الأزمة. إضافة إلى ذلك، يجب على بلدان العالم ومن ضمنها الولايات المتحدة أن توفر للهيئة الإقليمية ذات العلاقة -وهي في هذه الحالة الاتحاد الإفريقي- المساعدة اللوجستية والمادية والمالية التي طلبتها. بمثل هذا الدعم تستطيع القوات بتفويض من الأمم المتحدة أن تحرس جميع مخيمات اللاجئين، وأن تحمي بمرور الزمن القرى لكي يتمكن الرجال والنساء والأطفال من العودة بأمان إلى منازلهم. وينبغي للأسرة الدولية أن تفرض عقوبات على الحكومة السودانية ما لم تكف عن استخدام طائراتها لتدمير القرى وما لم تكف عن دعم جماعات الجنجاويد، أي المقاتلين العرب الذين يمتطون صهوات خيولهم لغزو القرى بقصد إفراغها من سكانها بواسطة القتل والاغتصاب. ويجب توجيه تهمة ارتكاب جرائم حرب إلى مسؤولين معينين لا يرتدعون.

إلى جانب دارفور ثمة حاجة إلى عدد أكبر كثيراً من رجال الشرطة والقوات العسكرية المدربين والذين لهم مهارات التصدي لهذه الأوضاع الصعبة. ولا حاجة لأن يكون معظم هذه القوات (بل ويجب ألا يكونوا) من القوى الكبرى، التي يمكن الشك في دوافعها والتي يمكن بسبب قوتها بالذات أن تؤجج المقاومة الوطنية للوجود الأجنبي. على العكس من ذلك يمكن أن يكون لقوات إقليمية حافز أقوى للعمل، إضافةً إلى أن لغتها مشابهه للغة أهل البلاد ومهاراتها

مماثلة لمهارات القوات الأجنبية، كما أنها أكثر معرفةً بالأوضاع المحلية.

إن أحد مقاييس التقدم الذي تحقق في نشر التفكير الدولي حول التدخل لأسباب إنسانية هو الوثيقة الأساسية ("القانون الدستوري") للاتحاد الإفريقي المنظمة الإقليمية التي تأسست في شهر يوليو عام 2000 لتحل محل منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تكن فعالة. فهذه الوثيقة، بعد أن استشهدت بمبدأ عدم تدخل دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولةٍ أخرى عضوٍ في الاتحاد، أعلنت "حق الاتحاد الإفريقي في التدخل في دولةٍ عضو بعد قرار تتخذه الجمعية (التي يتمثل فيها جميع الدول الأعضاء) بشأن الظروف الخطيرة، أي جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية". وأهمية هذا التحول الفكري والسياسي ينبغي عدم التقليل من شأنه، إذا أخذنا في الاعتبار أن ميثاق الأمم المتحدة ( في مادته الثانية) نص صراحة على أن الدول الأعضاء يجب "أن تمتنع في علاقتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أراضي أيةِ دولةٍ وضد استقلالها السياسي..."

هنا تكمن الفرصة. والعالم يعتنق بصورةٍ متزايدة فكرتين كانتا حتى وقتٍ قريب تعتبران على نطاق واسع فكرتين راديكاليتين: أن السيادة ليست مطلقة، وأن التدخل الخارجي لا يكون دائماً شيئاً غير مرغوب فيه أو تهديداً للنظام. على العكس، أخذت تتأصل وجهة نظر تقول إن التدخل الخارجي ضروري في ظروف معينة،

للحفاظ على أرواح الناس أو الحفاظ على السلام. إن ما نحتاجه هو استعداد الأطراف الخارجية، ومن ضمنها الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، للتدخل أو، بصورة أعم، لتمويل وتدريب وتجهيز ومساندة قوى إقليمية مستعدة للقيام بالعمل الصعب أي التدخل في مثل هذه الظروف. ونطرح الأمر لعبارات مختلفة: إن المسألة الحقيقية هي بصورةٍ متزايدة مسألة سياسية وليست مسألة مبدأ. وهذا يعتبر تقدماً بأي معيار.

☆ ☆ ☆

# الفصل الثالث

# مكافحة الإرهاب

أحد الالتزامات الأساسية للسيادة هو أنه يجب على الحكومات ألاّ تؤيد الإرهاب -قتل الرجال والنساء والأطفال الأبرياء لأغراض سياسية على يد فاعلين ليسوا دولاً- وعدم السماح لهؤلاء الفاعلين باستخدام أراضي الحكومات المعنية ومواردها. فإذا فعلت دولةٌ ما شيئاً من هذا القبيل أو شجعت أو سمحت فعلاً بحدوثه انطلاقا من أراضيها، كان ذلك عملاً حربياً. ولكن الإرهاب يمكن أن يحدث بدون مساندة من الدولة، إما بسبب ضعف الدولة (أي أن الدولة لا تملك القوة الكافية لمنع جماعة ما من استخدام أراضيها) أو أن الحكومة تتجاهل ما يحدث فعلاً.

لذلك يجب أن يكون هدف السياسة الخارجية الأمريكية السعي للحصول على قبول واسع النطاق لفكرة عدم السماح في عالم اليوم بأي شكل من الأشكال بقتل الأبرياء بصورة متعمدة. إنه لأمر مهم أن يوصم الإرهاب بأنه عملٌ خطأ. ولا يهم أن يكون بعض الناس قد اعتقدوا في الماضي اعتقاداً مختلفاً أو أن بعض استخدامات الترهيب كانت أو هي الآن في رأي البعض أعمالاً مسوغة. لا بد من التأكد من اعتبار الإرهاب ودعمه عملاً غير مشروع يساوي في أهميته الدعوة إلى إلغاء الرق. إن الإرهاب عملٌ تدميريٌ شديدٌ لا يمكن تحمله وهذه حقيقة ينبغي للعالم الاتفاق حولها. وبعد التوصل إلى إجماعٍ تستطيع الحكومات أن تبدي حجتها في المسألة المحددة التي هي ما العمل. أما بدون هذا الإجماع سيكون إعداد سياسةٍ مشتركة أمراً أشد صعوبةً إن لم يكن مستحيلاً.

يتحقق الآن تقدمٌ كبير. هنالك اتفاقٌ دوليٌ واسع على وجوب عدم التغاضي عن الإرهاب أو تأييده بأي شكل. جميع القوى الكبرى أطراف في اثنتي عشرة معاهدة دولية واقترعت بتأييد عدة قراراتٍ صادرةٍ عن الأمم المتحدة بمعارضة خطف الرهائن، وخطف الطائرات المدنية، ومعارضة الإرهاب بمفهومه الأوسع. ولجنة العمل الخاصة بالإجراء المالي التي شكلت في عام 1989 لمنع تبييض الأموال، قد توسعت السلطة الممنوحة لها توسعاً كبيراً وصارت الآن تركز على قمع تمويل الإرهاب. وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة برقم 1373، الذي صدر عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، رسم عدداً من الخطوات التي يتحتم على جميع الدول أن تتخذها لحجب التمويل عن الأعمال الإرهابية، ودعا الدول إلى عدم توفير ملاذٍ آمنٍ للإرهابيين، ودعاها إلى تقديم أي شخصٍ له علاقة بالإرهاب إلى العدالة، وقمع تجنيد الأشخاص من قبل المجموعات الإرهابية، وعرقلة جهود الإرهابيين للحصول على أسلحة، والتعاون مع الحكومات الأخرى والمنظمات الدولية بحيث يجد الإرهابيون مزيداً من الصعوبة في متابعة عملهم. وقد أنشأ القرار نفسه لجنةً تابعة للأمم المتحدة خاصة بمقاومة الإرهاب مهمتها رصد تنفيذ التزامات الجميع بمكافحة الإرهاب. لقد ازداد التعاون بين الدول في مضمار تبادل المعلومات الاستخبارية وفي مضمار تطبيق القانون. كل هذا يدل على التوحيد في العمل.

في إحدى المناسبات مؤخراً جرى التعبير على نطاق واسع على تأييد شرعية العمل ضد أيةِ حكومةٍ تتشط في دعم الإرهاب. وفكرة وجوب عدم اشتراك الدول في أعمال الإرهاب كان في صلب طرد جماعة طالبان من أفغانستان بقيادة الولايات المتحدة. إن طالبان لم تقم بهجمات الحادي عشر من سبتمبر. ولم يكن أي أفغاني بين الإرهابيين التسعة عشر الذين كانوا على الطائرات التي قتلت 3000 إنسان بريء. ولكن كانت طالبان هي التي سمحت لمنظمة القاعدة بأن تجعل من أفغانستان قاعدة لها. ولقد تكتلت الأسرة الدولية حول الولايات المتحدة (اتخذ قرار مجلس الأمن رقم 1378 بتاريخ 14 نوفمبر 2001 بالإجماع) عندما سعت الولايات المتحدة إلى الحصول على مساندة بطرد الحكومة الأفغانية الذي كانت بإشراف طالبان، وذلك في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية.

على أنه من الخطأ أن نستنتج أن هناك إجماعاً عالمياً في هذا الشأن. لا وجود لهذا الإجماع، ويعود ذلك جزئياً إلى الاختلاف على مما يتشكل الإرهاب. وتعريف الإرهاب المستخدم هنا -أي قتل غير المقاتلين والمدنيين عن قصد على أيدي فاعلين ليسوا دولاً لأغراض سياسية- ليس بالضرورة التعريف الذي يتبناه الآخرون جميعاً. وكما يقول المثل القديم، الإرهابي في نظر أحد الناس هو مناضل من أجل الحرية في نظر شخص آخر. مع ذلك يبدو أن تقدماً تحقق هنا أيضاً، إذ أن تقرير ديسمبر 2004 الصادر عن

الهيئة عالية المستوى التابعة للأمم المتحدة والتي شكلها الأمين العام كوفي عنان قد أعلن صراحةً "أن ما من شيء في حقيقة الاحتلال يسوِّغُ استهداف وقتل المدنيين" وأوصى التقرير بتبني تعريف للإرهاب من شأنه أن يستبعد أيةً أهداف تبرره كوسيلة[31].

يتمثل التحدي الأكبر في الاتفاق على علاج صحيح عندما يكون الإرهاب من عمل دولة ما أو بسبب سماح دولة ما باستخدام الإرهابيين لأراضيها. في حالات كثيرة وجدت الولايات المتحدة نفسها منفردة عندما سعت إلى بناء تأييد دولي لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على حكومات (لا سيما في كوريا الشمالية، وإيران، وسوريا، وكوبا) التي اعتبرتها حكومات راعية للإرهاب. (أحسنت الولايات المتحدة صنعا عندما عملت للحصول على تأييد دولي للعقوبات على ليبيا، ولعل ذلك كان لأن الإرهاب الذي رعته ليبيا كان له تأثير مباشر على فرنسا والمملكة المتحدة.) هنالك خلاف ( ولا سيما في أوروبا ) حول الحكمة في استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة. فالعقوبات بشكلها الواسع يمكن أن تعاقب الناس أنفسهم الذين كانت الغاية من العقوبات الدفاع عنهم. ويمكن أيضا أن يكون للعقوبات تأثير عكسي بتعزيز السلطة المركزية من خلال المطالبة بأن يمر النشاط الاقتصادي من خلال قنوات محدودة وفي الغالب تتحكم بها الحكومة[32].

مع ذلك، هنالك الآن تعاون دولي أكثر كثيرا مما كان سابقا. سائر القوى الكبرى الأخرى كانت لها تجاربها المؤلمة مع الإرهاب،

مما يعزز المفهوم القائل إن الإرهاب بشكل تهديدا مشتركا يتطلب تصديا جماعيا. ويبدو أن الاعتراف يتنامى لأنه لم يعد هناك مسوغ لبقاء الإرهاب أو السكوت عنه مهما كان السبب إذا أخذنا بالاعتبار قابلية المجتمعات الحديثة للتعرض له، وقدرة الأسلحة الحديثة على القتل. لذلك يجب أن يكون الهدف وضع صيغة قانونية لهذا الإجماع الذي أخذ يظهر وذلك بشكل معاهدة دولية من شأنها أن تضع تعريفا للإرهاب وتضع بلدان العالم أمام مسوؤليتها عن الحيلولة دون أي شكل من أشكال الدعم للإرهابيين.

وبقدر ما هي فائدة اتفاق من هذا النوع، فان الجهود الدولية لنزع الشرعية عن الإرهاب، وحرمان الإرهابيين من الموارد المالية أو الملاذ الآمن والأسلحة الأشد فعالية هي إجراءات أساسية ولكنها غير كافية.فإرهاب يتبدى بأنه ليس فقط فظيعا بل هو معقد إلى حد فظيع. بيد أن الكلام عن "حرب على الإرهاب" لا يساعد على وضع تعريف للخطر أو الحل.فالحروب مجالها القتال يخوضه جنود بأسلحة عسكرية في ساحات المعارك. لا شيء من ذلك ينطبق على الإرهاب، لأن الإرهابيين يستخدمون أدوات حادة لفتح الصناديق وطائرات مدنية، وسيارات وشاحنات متوقفة في بعض الأماكن. ليست هناك ساحة معركة بالنسبة للإرهابيين ?بالأحرى كل مكان هو ساحة معركة بالنسبة لهم، بدءاً من المطارات والمتاجر الكبيرة إلى المطاعم ودور السينما.

أيضا، للحروب نهاية. ومع أن الحروب تتراوح بين حرب الأيام الستة في الشرق الأوسط عام 1967، وحرب الثلاثين عاما في أوروبا قبل ثلاثة قرون، وحرب المئة عام بين إنكلترا وفرنسا، فإنها -أي الحروب- لها بدايات مرئية ولها نهايات تكون فى الغالب مصدقة بمعاهدة. أما الحرب على الإرهاب فالمرجح أنها ليست لها نهاية، إذ سيكون هناك دائما أفراد وجماعات لديهم ظلامة أو مجموعة أهداف يعتقدون أنها تخولهم القتل والتدمير. وبما أن الإرهابيين لا ينتسبون إلى منظمة واحدة فهذا أمر يزيد المشكلة تعقيدا. لقد كان بإلامكان القبض على أسامة بن لادن، وكان بإلامكان أن تزول منظمة القاعدة، ولكن فروعها ستستمر. والحقيقة أن بإمكاننا أن نفهم بشكل ما أسامة بن لادن كرئيس مؤسس يوفر الموارد والتوجيه لجماعات لها استقلال كبير.وقد ذكرت الحكومة الأمريكية بأسلوب واقعي في تقرير نشر في عام 2003: " أن الانتصار على الإرهاب لن يحدث في لحظة واحدة محددة الزمان، ولن يكون شبيها بالاحتفال بالاستسلام على متن السفينة الحربية الأمريكية ميسوري الذي وضع نهاية للحرب العالمية الثانية"[33].

لذلك ما دام الإرهاب ليس حربا، فكيف يجب أن نفهمه ؟ ربما على أنه مرض. هنالك خطوات يمكن اتخاذها للقضاء على فيروسات وجراثيم أو تحييدها. وهنالك خطوات يمكن بل يجب اتخاذها للحد من إمكانية تعرضنا للمرض، وبإمكاننا أيضا أن نقلل

من نتائج المرض إذا حدث بالرغم من كل جهودنا " أن انتقلت إلينا العدوى" بمعنى نجاح الإرهاب وهو أمر سيحققه الإرهابيون أحيانا[34] معنى ذلك، أن هذه الخطوات تنطوي على تعطيل أعمال الإرهاب ( باستخدام المخابرات، وتطبيق القانون، والقوة العسكرية، كما يتضمن الحماية (الأمن داخل البلاد، وتقوية المباني) واستعدادات للتخفيف من نتائج أعمال لا مفر من نجاحها (استعدادات طبية، دفاع مدني، وهلمَّ جرا).

هكذا لا يمكن تعريف النجاح بأنه قضاء على الإرهاب أو وضع نهاية له، مثلما أنه لا يمكن تعريف سلامة الجسم على أنها قضاء على جميع الأمراض أو وضع نهاية لها. قد نقضي على مرض معين إما بالقضاء على المسبب (الحمى الصفراء) أو بإنتاج لقاح فعال (شلل الأطفال) غير أن بعض الأمراض ستثبت قدرتها على المقاومة وتنشأ فروع لها. وهذا نفسه يصدق بالإرهاب: قد ندمر جماعة إرهابية أو نلقي القبض على أفراد معينين أو نقتلهم، ولكن الإرهاب سيستمر بشكل أو بآخر.

نحن لن نفشل على هذا النحو. لقد جلب الرئيس جورج دبليو بوش لنفسه بعض المتاعب السياسية خلال حملة عام 2004 عندما أوحى في مقابلة أجريت معه أنه سيستحيل " كسب" الحرب على الإرهاب[35]. لكن الرئيس بوش كان على حق في حديثه عن استحقاقات ولو لم يكن على حق في حديثه عن السياسة. والنجاح في هذا السياق يجب تعريفه بخفض قدرة الإرهابيين على التسبب

بالدمـار وبموت أعـداد كـبيـرة من الناس. ويـجب أن يكون الـهـدف تخفيض مستوى الإرهاب الدولي إلى مستوى تأثيره قبل الحادي عشر من سبتمبر، أي أن يكون من الأفضل أن يوصف الإرهاب بأنه شيء" بغيضً من أن يوصف بأنه تهديد رئيسي لمجتمعنا وأسلوب حياتنا. (في هذه القضية تسبب السيناتور كيري بمشكلة سياسية لنفسه عندما استخدم عبارة "أمر بغيض". ولكنه هو أيضا كان على حق في حديثه عن المستحقات إن لم يكن على حق في حديثة عن السياسة)[36]. أقول للذين يرون أن هذا الكلام ضعيفٌ جداً أو انهزامي، إنه كلامٌ يُقال عنه أيّ شيء ما عدا هذا الوصف. فعدد الإرهابيين، وتزايد التقنيات والمواد القادرة على التدمير الشامل، والإمكانية الكبيرة لتعرّض المجتمعات الحديثة والمفتوحة نسبياً، كالولايات المتحدة، للإرهاب - هذه كلُّها تتضافر في تخفيض الإرهاب إلى مستوى كونه بغيضاً، ولكنها كلها عبارة عن تعهّد طموح يعقبه بعض الإرهاب.

الإرهابيون ليسوا جميعاً من طينةٍ واحدة ولا يمكن التعامل معهم بإستراتيجية واحدة. فمنهم من يمكن وصفهم بأنهم إرهابيون "تقليديون" -الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA) والانفصاليون الباسك (ETA) وهؤلاء أهدافهم محددة ومحدودة بغض النظر عن كيفية الاعتراض على أساليبهم التكتيكية والأهداف المحدودة يمكن من حيث المبدأ مواجهتها من خلال الدبلوماسية التقليدية. وأفضل مقاربة في هذه الحالة هي المزج بين الحزم (مهاجمتهم كما يهاجم

المرء أي إرهابي) والإنصاف (تلبية الأهداف السياسية المعقولة). إن مقاربة من هذا القبيل تنحو نحو إحداث انشقاقات بين المعتدلين نسبيا أو البراغماتيين من جهة، والذين أكثر راديكالية ممن لا بدّ من هزيمتهم، من جهةٍ أُخرى (...).

ثمّة نقاشٌ مستمر حول ما إذا كان الذين نُطلق عليهم صفة الإرهابيين الوجوديين، جديرين بهذه الصفة. هل نحن مكروهون بسبب ما نحن فعلاً أم بسبب ما نفعل؟ الإرهابيون لا يهاجمون الولايات المتحدة بسبب ميثاق الحقوق Bill of Rights أو لأننا نتمتع بحريّة الكلام أو حرية الاجتماع. لكن بعض الإرهابيين يريدون الانتقام من جرائم منظورة وأعمال إذلال فرضها غير المسلمين على المسلمين عبر قرون من الزمن أو لأن المسلمين يرغبون في تحقيق نهوض إسلامي في سائر أنحاء العالم. إن الذين صاغوا تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر يُحاجون لأن "ظلامة ابن لادن من الولايات المتحدة بدأت كرد فعل على سياسيات أمريكية محددة ولكنها سرعان ما أصبحت أعمق كثيراً"[37].

"أمريكا مكروهة وتُهاجم لأن المسلمين يعتقدون أنهم يعرفون بدقة ما تفعله الولايات المتحدة في العالم الإسلامي" هذا هو الاستنتاج الذي استخلصه مايكل شوير Michael Schoeuer مؤلف الكتاب الذي انتشر على نطاق واسع بعنوان "الصلف الامبريالي" Impereal Hybris[38] هذا المنظور يردد صداه مجلس العلوم الدفاعية، الذي قال في تقريره إلى وزارة الدفاع الأمريكية

في شهر سبتمبر 2004 "المسلمون لا يكرهون حريتنا بل يكرهون سياساتنا. إن الغالبية الكبرى منهم تعبر عن اعتراضها على ما تشاهد من تأييد منحاز إلى إسرائيل وضد حقوق الفلسطينيين (...).

إذا كانت لهذه الحجة أية أهلية، وإذا صح القول إن ما يحفز إرهابيي هذا الزمن مصدره سلوك الولايات المتحدة في العالم، فالمعنى الضمني لذلك واضح: أن الإرهاب ضد الولايات المتحدة وشركائها سيتلاشى بصورة دراماتيكية إذا تغير ت تغيرا كبيرا السياسات التي يقال إنها تؤدي إلى الإرهاب. ولكن مع أن في هذا الادعاء بعض الصحة المحدود -أي أن دافع الإرهابيين جزئيا هو ما تفعله الولايات المتحدة في العالم- فإن الخلافات بين الإرهابيين والولايات المتحدة وشركائها عميقة إلى حد أنه لا مجال لأن تكون الولايات المتحدة مستعدة، بل ويجب ألا تكون مستعدة، لقبول اعتراضاتهم من خلال تغييرات في سياستها الخارجية (...).

إن وجود الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية لم يكن قط احتلالا. ومع أنه كان هناك وجود كبير في العامين 1990 و1991، أي في زمن عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء، فقد تقلص هذا الوجود بسرعة إلى بعضة آلاف في السنوات الفاصلة بين حرب الخليج وحرب العراق. كان وجود الجنود

الأمـريكيين رادعـا فـاعـلاً منع صـدام حـسين من غـزو المملكة في أعقـاب غزوه الكويت واحتلالها .كما أن الوجود الأمريكي في المملكة العربية السعودية ارتبط بالعمليات التي جرت تنفيذا لقرارات الأمم المتـحـدة بشـأن حـمـاية المواطنين العـراقـيين. كـذلك فـإن الـوجـود العسكري الأمـريكي في المملكة الـعربيـة السـعودية، الـذي لا يتـعدى الآن المئات من الجنود لم يكن تطفليا، إذ إن القوات الأمريكيـة كانت ولا تزال في معظمها مـرابطة في مواقع غيـر مطروقة ونائيـة جدا عن الأماكن المقدسة الإسلامية.

لم تكن أية قوات أمريكيـة في أفغانستان قبل الحـادي عشر من سبتمبر، بل أرسلت إليها لإلحاق الهزيمة بحركة طالبان. ولم يسبق أبدا أن كان ذلك البلد محـتلا. ومعظم الوجود العسكري الأمـريكي الضئيل نسبيا فـي أفغانستـان (نحو 17.000 جندي) موجود هناك لملاحقة القاعدة. وقوات منظمة حلف شمال الأطلسي موجودة في أفغانستـان لمسـاعدة حكومتها، في جـهد قويم وضـروري. وإذا ما غادرت أفغانستان جميع القوات الأجنبية فجأة فمن المرجح تقـريبا أن تسـقط حكومة كـارزاي الليـبراليـة نسبـيا لتـحل محلها حـركة طالبان وعصابات لزعماء حربيين أو تجمع من الطرفين.

الأمـر في العـراق مـخـتلف. فـهـو أصـبح جـاذبا للإرهابيين ومـدرسـة لهم.إن وجـود 150000 جندي من الولايات المتـحـدة

يجتذب الإرهابيين من شتى أنحاء العالم، كما أن الوجود الأمريكي محفز للمقاومة الوطنية التي تمارسها الأقلية السنية في العراق، وهذه المقاومة تعبر عن نفسها بعمل إرهابي. هذا كله يعطي تفسيرا للإرهاب الحالي والإرهاب المحتمل مستقبلا، ولكن لا يفسر وصولنا إلى هذه النقطة ولا يفسر أي إرهاب حدث في الماضي.

(...) صحيح أن القاعدة والذين يشبهونها في التوجه الفكري تستمد عزيمتها من المسألة الفلسطينية ومن تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل، ولكن هذا لا يعني الإيحاء لحظة واحدة بأن أسامة بن لادن فعل ما فعله في الحادي عشر من سبتمبر لأنه أراد قيام دولة فلسطينية، أو لأنه أراد أن يرسم بطريقة مختلفة الخط الفاصل بين الدولة الفلسطينية المقترحة ودولة إسرائيل.ذلك أن أسامة بن لادن والذين حوله يرفضون الحل المتمثل بدولتين ويريدون دولة واحدة، والدولة التي يريدونها ليست إسرائيل. ومن الواضح أن هذا غير مقبول.

غير أن المسألة الفلسطينية لا تسهم في انسلاخ وتجذير الذين من المحتمل تجنيدهم كإرهابيين. هنالك منظور شائع وله قبول شعبي مفاده أن الولايات المتحدة معادية للعرب والمسلمين وأن سياستها الخارجية ملأى بالمعايير المزدوجة التي تخدم مصالحها ولكن لا تخدم مصالح العرب والمسلمين. والمفاهيم التي من هذا

القبيل تسهل على الجماعات الإرهابية تجنيد جنود مشاة جدد وتزيد صعوبة عمل الحكومات ضدهم.

هنالك فرق مهم بين الإرهابيين الحاليين والإرهابيين المحتمل ظهورهم. الإرهابيون الحاليون يجب إيقافهم عند حدهم. أما الحيلولة دون أن يصبح رجال ونساء إرهابيين للمرة الأولى فهي شيء مختلف تماما. بإمكان السياسات الأمريكية أن تلعب دورا، بل هي تلعب دورا في هذا المجال. الحجة هنا أنه يجب تقليص عدد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وتقليص إمكانية مشاهدته ومدة وجوده إلى الحد الأدنى، وفي الدرجة الأولى في العراق. ليست هذه دعوة إلى تحديد تاريخ اعتباطي للانسحاب ، لأن تحديد مثل هذا التاريخ له حتما نتائج عكسية، بل هذه دعوة لوضع استراتيجية للانسحاب تشترط للانسحاب الأمريكي أن يتولى العراقيون (ربما بمساعدة قوات من دول عربية وغيرها) جزءاً متزايداً من عبء الأمن الذي يزداد باستمرار، وهذا يتطلب تسريع تدريب رجال الشرطة والعسكريين العراقيين.

وهو دعوة للعمل النشط من أجل قيام دولة فلسطينية. إن الوضع الراهن في الشرق الأوسط لا يخدم مصالح أي طرف في النزاع. وثمة جدل يقول إن الفلسطينيين هم الذين يدفعون الثمن الأغلى للوضع الراهن لأنهم لا يفتقرون إلى دولة فحسب، بل إن

مستوى معيشتهم منخفض إلى أبعد حد. فالمردود الاقتصادي تدنى، وحصة الفرد من الناتج العام دون الألف دولار سنويا، وثلث أفراد اليد العاملة على أقل تقدير يعانون من البطالة، ويواجه الفلسطينيون يوميا الإذلال على يد الاحتلال. والعنف هو إحدى خصائص الحياة الدائمة، وإذا قامت فلسطين كدولة منفصلة ستكون دولة تتجه نحو العجز أو عاجزة.

ولكن إسرائيل بدورها تدفع ثمنا كبيرا للوضع الراهن. لقد تعلم الأمريكيون، لخيبة أملهم في العراق، أن الذي يحتل أرض غيره يدفع ثمنا كبيرا. وإسرائيل تعاني أيضا جسديا، واقتصاديا، ونفسيا من أكلاف الهجمات الإرهابية. ثم إن هنالك مخاطر ديمغرافية وسياسية من حيث إن إسرائيل لا يمكنها أن تبقى دولة يهودية وديمقراطية بينما تسيطر على عدد كبير وسريع النمو من السكان الفلسطينيين.

قد يكون الثمن الذي تدفعه الولايات المتحدة لقاء الوضع الراهن أقل وضوحا، ولكنه ليس أقل واقعية. والمفهوم السائد في العالمين العربي والإسلامي (وفي أوروبا بهذا المعنى) هو أن الدعم الأمريكي الذي يعزز قوة إسرائيل مصدر رئيسي لمعاداة أمريكا. وهذا المفهوم يزيد صعوبة تعاون الحكومات المحلية مع الولايات المتحدة، ويزيد صعوبة أن تكون الولايات المتحدة داعية فعالة للإصلاح في المنطقة لأنها غير موثوقة وغير مرحب بها.

ولذلك كان استعداد إدارة جورج دبليو بوش للدعوة علنا إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة تطوراً مهماً، يمكن أن يؤدي إلى فرق كبير في الإمكانيات الدبلوماسية وفي مفاهيم الولايات المتحدة. إن تقصير الإدارة الأمريكية كان في عدم قيامها بما فيه الكفاية لترويج هذا المنظور. فلم يكن كافيا ولا يكفي الآن أن تقول الولايات المتحدة أنها متمسكة بـِ "خريطة الطريق" (الوثيقة التي تقدمت بها الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في عام 2003 للأخذ بيد جهود السلام في الشرق الأوسط) بينما تعجز الولايات المتحدة عن جعل هذه الوثيقة أولوية دبلوماسية، ولم تتحدث علنا كما فعلت في شهر إبريل عام 2004 عن تلك الأوجه من الوضع النهائي التي رحبت بها إسرائيل -أي الاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين فقط، مع تمكن -إسرائيل من الاحتفاظ بمناطق تعكس تغييرات ديمغرافية معينة حدثت بعد عام 1967 -دون التحدث عن مسائل أخرى في الوضع النهائي قد تكون مرضية للفلسطينيين. ومن أجل إعطاء الفلسطينيين حافزا للتصرف بمسؤولية ينبغي للولايات المتحدة أن توضح تأييدها لاقتسام الأرض وفق خطوط عام 1967، مع إعطاء الفلسطينيين تعويضا عن أرض محدودة المساحة تقع خارج تلك الحدود وستحتفظ بها إسرائيل في النهاية. ثم إن الولايات المتحدة تلحق بنفسها الأذى عندما لا تقوم بعمل أكبر لكبح نشاط الاستيطان

والبناء الإسرائيلي الذي لا يتلاءم في حالات كثيرة مع محاولة إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

موت الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في نوفمبر 2004 بعد أن تولى الزعامة مدة طويلة، تطور مهم ويمكن أن يكون نقطة تحول، لأنه أتاح وجود قيادة فلسطينية جديدة وشرعية عبر الانتخابات، وتبدو هذه القيادة مستعدة لنبذ الإرهاب والقيام بعمل كبير لوقف أعمال أولئك الذين لا يزالون دائبين على استخدام القوة لمهاجمة إسرائيل والإسرائيليين. إن خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون لفك الارتباط (الانسحاب) أحاديا من غزة المحتلة ومن مناطق منتقاة في شمال الضفة الغربية وتفكيك عدة مستوطنات إسرائيلية في هذه العملية، هي تطور مهم آخر. كذلك، فإن تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة في مطلع العام 2005 بتأييد سياسي أوسع من أحزاب الوسط هو أيضا تطور مهم. إن اتفاق وقف إطلاق النار في فبراير 2005 دليل على حدوث تبدل في الوضع.ثمة فرصة لاتخاذ خطوات رئيسة نحو إيجاد حل لهذا النزاع المقترح منذ زمن طويل ولكن بشرط أن تسعى الولايات المتحدة سعيا حقيقيا للحصول على مساعدة من الآخرين ومن ضمنهم الاتحاد الأوروبي، واليابان، وروسيا، والأمم المتحدة، ودول عربية مثل مصر، في العمل مع الفلسطينيين لتطوير قدراتهم لإقامة دولة حديثة مع التأكد من أن الانسحابات الإسرائيلية لا

تخلق فراغات أمنية يملؤها الإرهابيون، ومع تشجيع مفاوضات تعالج المسائل التي تشكل صلب النزاع.

هنالك، بطبيعة الحال، عقباتٌ أمام تحقيق هذه الفرصة. إحدى هذه العقبات جماعات فلسطينية كمنظمة حماس. عقبة ثانية هي المعارضة الكبيرة داخل إسرائيل لحلٍ وسط ذي معنى لموضوع الأرض. وهنالك عقبة ثالثة هي التشديد الجديد على الديمقراطية، ولاسيما الديمقراطية الفلسطينية، باعتبارها شرطاً مسبقاً للسلام. "يجب أن تربط إسرائيل تنازلاتها بدرجةٍ من الانفتاح والشفافية وتحرّر جيرانها"[39]. هذا ما دافع عنه ناتان شارونسكي (المنشَق السوفييتي السابق وهو الآن عضوٌ في البرلمان الإسرائيلي) وأيدّه بدرجةٍ ما الرئيس بوش.[40] من المؤكد أن وجود فلسطين ديمقراطية أمرٌ مرغوبٌ فيه، ولكن يجب أن يُنظر إليها على أنها أمرٌ جوهري. إن المطالبة بأن تكون فلسطين ديمقراطية من شأنها أن تؤجّل مفاوضات السلام عدّة سنوات، وهذا من شأنه فقط أن يؤجّج التجذّر والعنف. يُظهِر لنا التاريخ أن الديمقراطية ليست جوهريّة بالنسبة لتجنّب الحرب. فإسرائيل أقامت علاقات سلميّة منذ عقود مع مصر والأردن الدولتين غير الديمقراطيتين، كما أن الولايات المتحدة التي تجنّبت الحرب مع الاتحاد السوفييتي معظم القرن العشرين، لها الآن روابط يغلب عليها التعاون مع الصين وروسيا، اللتين لا يمكن وصفهما بأنهما دولتان

ديمقراطيتان، الأمر الذي يجب أن تكون له أهمية ليس لنوعية حكومة فلسطين المستقبلة، بل استعدادها وقدرتها على توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل والوفاء بالتزاماتها.

ينبغي للسياسة الخارجية الأميركية أن تتعامل مع المجتمعات التي تولّد شبّاناً وشاباتٍ إرهابيين. ومن الصواب أن نذكر أن 99 بالمئة أو أكثر من العرب والمسلمين في سائر أنحاء العالم ليسوا إرهابيين (...).

ولقد قال الذين كتبوا تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر "العدو ليس الإرهاب فحسب، أي ليس شراً من نوعٍ عام... الخطر الكارثي في هذه اللحظة من التاريخ هو أكثر تحديداً. إنه الخطر الذي يواجهنا به الإرهاب الإسلامي - لاسيما شبكة القاعدة، والمتعاونين معها، وفكرها الإيديولوجي."[41] أيُّ إجراءٍ في هذا الصدد يتطلَّب ليس فقط ما يمكن عمله لتقليص دوافع الإرهابيين، بل يتطلّب أيضا ما يمكن عمله لتقليص استعدادهم لأن يكونوا في المقام الأول مجندين للإرهاب. ومما يُثير الاهتمام أن المشكلة، كما تبدو، ليست مشكلة الفقر بحدّ ذاته، فالفقر يمكن اعتباره سبباً لحروب أهليّة وليس سبباً للإرهاب. ذلك أن عدداً كبيراً ممن كان لهم ضلعٌ في هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانوا أيّ شيءٍ إلاّ فقراء. كذلك، فإن معظم الشبان والشابات الفقراء فعلاً، سواءٌ أكانوا في البلدان العربية أو في أيّ مكانٍ آخر، لا يتحولون إلى إرهابيين (...).

التأثير النهائي هو وجود مجتمعاتٍ تضمُّ أعداداً كبيرةً من شبابٍ مستائين وعاطلين عن العمل يجتذبهم في الغالب الكلام البلاغي الصادر عن جهاتٍ دينية أصولية وسياساتٍ راديكالية. والقيام بعملٍ ما في هذا الشأن، أي تشجيع إجراء تغيير هام في مجتمعات واقتصاد العالمين الإسلامي والعربي لا بدّ من أن يكون أولوية للسياسة الخارجية. والحاجة للتغيير كبيرة. وهذه الحاجة تع إلى مساعدة الحكومات على إصلاح أنظمتها التعليمية عن طريق إحداث مناهج دراسية عصرية وأساليب تعليم حديثة. أما في الجانب الاقتصادي، فهذا يعني تشجيع الحكومات على إيجاد ظروفٍ مماثلة لما في العالم على اتساعه لدعم نشاط القطاع الخاص. وأما سياسيا فإن هذا يتبنّى ويؤيّد تطوير المجتمع المدني والحكومة الخاضعة للمُساءلة. إننا بحاجة إلى تغذية صدامٍ ضمن حضارةٍ ما إذا أردنا تجنُّب صدامٍ بين حضارات.

تشجيع الإصلاح من الخارج يجب التعامل معه دائماً بحساسيةٍ وبمنظورٍ إلى المستقبل.[42] هنالك أمورٌ مهمة يجب فعلها "do's" وأمورٌ مهمة يجب عدم القيام بها "don'ts" فلا الولايات المتحدة ولا أحدٌ غيرها يجب أن يصرَّ على نموذجٍ مفردٍ أو نموذجٍ معين من الديمقراطية أو السوق. أيّ شيءٍ ينجح يجب أن يتجذّر في المجتمعات والتقاليد المحلية. إن تشجيع الإصلاح هو شيءٌ يجب أن تفعله الجهات الخارجية مع الحكومات، والمنظمات والشعب

المحليين، لا أن تفعله لهم. هذا أمرٌ بالغ الدقة لأنه ينبغي للولايات المتحدة أن تحافظ على علاقات عملٍ جيدة مع ذات القادة والحكومات التي تسعى لتغييرهم. والإصلاح لا يتحقّق بين ليلةٍ وضحاها، ويجب أن لا نطلب ذلك. إن أُفق الزمن من المرجّح أن يكون عقوداً أكثر مما هو سنوات. والنساء يجب أن يَكُنّ مشمولاتٍ بالإصلاح، فما من مجتمعٍ يستطيع أن يزدهر إذا تخلّى عن مواهب نصف شعبه. وحصول البنات على التعليم وحصول النساء على موارد لبدء عملٍ قد تبيّن أنه بالغ الأهمية لمستقبل مجتمعاتٍ بأسرها.[43]

يتجه الإصلاح السياسي و الاقتصادي نحو تعزيز أحدنا للآخر بصورة متبادلة من حيث أن العناصر المطلوبة في الاقتصاد الحديث - سلطة القانون، الشفافية، المجال للمبادرة الفردية - هي تماماً نفس الأشياء التي تتطلبها الديمقراطية الحديثة. والشيء نفسه يمكن أن يُقال عن إصلاح التعليم والعلاقات التي تربطه بالتغيير السياسي والاقتصادي. إن وجود سكانٍ متطلعين وماهرين هو أمرٌ جوهريٌ لكلٍ من الديمقراطية الناجحة والنجاح الاقتصادي. وبإحداث التغيير السياسي والاقتصادي بالترادف يمكن أن يثبت أحياناً أنه مستحيل، والسبب الأكبر هو الحكومة. وعندما يكون الأمر كذلك، يصبح من التعقّل التشديد على اتخاذ إجراءاتٍ اقتصادية في وقتٍ مبكّر. وفي الغالب تكون هذه التغييرات مقبولةً

لدى أنظمة الحكم التي تتفهّم الحاجة لتحسين الأداء الاقتصادي ومع ذلك تُقاوِم الإصلاح السياسي خشيةَ خسارتها للسلطة. بيد أن الإصلاح الاقتصادي يمكن مع مرور الزمن أن يساعد على انبثاق طبقةٍ وسطى هي تاريخياً على علاقة بالمطالبة بإجراء تغييرٍ سياسيٍّ.

أحد وجوه الإصلاح السياسي أي الانتخابات يستحق وقفة خاصة. في أغلب الأحيان يقرن مراقبون عديدون الديمقراطية بالانتخابات مع أن إحداهما ليست ضمانة للأخرى. وما يجعل أي بلد ديموقراطياً فعلاً هو أن تكون السلطة موزعة ضمن الحكومة بحث لا يتمكن أي فرد أن يمارس الحكم بدون ضوابط، وموزعة أيضاً بين الحكومة والمجتمع، بحيث لا تتمكن الحكومة من إملاء كل ما يجري في البلد. ومن المهم أن يتمتع القضاء، والسلطة التشريعية، والإعلام، والأحزاب السياسية، والشركات، والنقابات، والهيئات المدنية باستقلال حقيقي.إن الضوابط والتوازنات الدستورية التي من هذا القبيل أساسية. فإجراء انتخابات بدون ضوابط كهذه معناه أن الانتخاب بحد ذاته سيكون مزوراً وأن الناجح في الانتخاب ذكراً أو أنثى سيركز في يديه سلطة زائدة عن الحد. لا بد من تجنب "رجل واحد، صوت واحد، في وقت واحد." ليس لدى الولايات المتحدة ما تخشاه من الانتخابات، وهي لا

تخشى أيضاً أن ينتج عن الانتخابات وصول حزب أو شخص معاد لأمريكا، ما دامت سلطته محدودة، وما دامت أمام المعارضة فرصة معقولة لتحل محله في يوم ما.

بإمكان الولايات المتحدة أن تفعل الكثير لتساعد وتشجع الجهود الرامية إلى الإصلاح. والبيانات العامة والمشورة الخاصة قادران على إيجاد مساندة للتغيير وتساعدان في إجراء نقاشات. والموارد الاقتصادية قادرة على تمكين المجتمع المدني. كذلك فإن تبادل الأشخاص الذي يجلب إلى الولايات المتحدة طلاباً ومهنيين شباباً يمكن أن يؤدي إلى عرض أفكار جديدة وتوفير خبرة قيّمة. كما أن التعلم وتعليم اللغة وترجمة النصوص وتبني مناهج دراسية جدية-هذه كلها يمكن أن تحسّن نوعية التعليم. ويمكن استخدام الإذاعة والتلفزيون والانترنيت، لبث رسائل ومعلومات لا يمكن أن تصل إلى أشخاص يظلون، في غياب هذه الوسائل، معتمدين على مصادر المعلومات الرسمية وعلى المسجد.[44]

ثمة أسباب للاعتقاد بأننا نحقق تقدماً. فهنالك عدد من العوامل-مثل"الثورة البرتقالية" في أوكرانيا، وصور الأفغان والفلسطينيين والعراقيين وهم يُدلون بأصواتهم في الانتخابات بحرية، وردة الفعل في لبنان على اغتيال رئيس وزراء سابق، وتزايد الهيجان الفكري في العالم العربي، وكلام جورج دبليو بوش البلاغي القوي- هذه كلها أحدثت تأثيراً إيجابياً (...).

أين، بالتالي، موقفنا في الكفاح ضد الإرهاب؟ لقد اعترف وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفلد بأنه لا يعرف: "حالياً نحن نفتقر إلى مقاييس لكي نعرف هل نحن رابحون أو خاسرون في الحرب الشاملة على الإرهاب. هل نلقي القبض ونقتل، أو نردع كل يوم عدداً من الإرهابيين أكثر من عدد الذين تجندهم المدارس الدينية ورجال الدين الراديكاليون وتدربهم وترسلهم ضدنا؟"[45]

هنالك إحصائيات تمكّن أي شخص أن يجيب على تساؤل رامسفلد بكل ثقة. ولكننا نستطيع القول إن العالم أكثر توحداً مما كان سابقاً في الكفاح ضد الإرهابيين الحاليين. قليلون هم الذين يغضون الطرف عن الإرهاب أو لا وجود لهم، والمخابرات تحسنت، والقوانين تطبق، والأمن الداخلي لم يجعل الولايات المتحدة فقط أقل تعرضاً للخطر بل جعل البلدان أخرى أيضاً أقل تعرضاً له. وإمكانية اختراق عملية تجنيد الإرهابيين موجودة. وهنالك احتمالات أفضل مما كانت في أي وقت منذ سنوات لتحقيق تقدم كبير على صعيد النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.واحتمالات إصلاح المجتمعات العربية التي كانت قد تحولت إلى تربة لتوليد الإرهابيين هي الآن أفضل مما كانت في أي وقت مضى من التاريخ. ومسألة الإصلاح موجودة الآن وجوداً ثابتاً على برامج السياسة الخارجية الأمريكية والأوروبية، كما أن هنالك نقاشاً متزايداً ضمن العالم العربي نفسه حول الحاجة إلى تغيير،

سياسي، واقتصادي، وتعليمي، واجتماعي. في متناول اليد الآن فرصة تحقيق مكاسب كبيرة في ما يؤمل أن يكون كفاحاً يستمر عقوداً ضد إرهاب العصر الحديث.

☆ ☆ ☆

# الفصل الرابع

# الصواريخ سائبة

سيكون العالم مكاناً أكثر أماناً بكثير إذا وافقت الدول على تحمل المسؤولية عن عدم تسهيلها بأي شكل من الأشكال انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل عام والأسلحة النووية على وجه الخصوص. مثالياً، تلتزم الدول بأن تفعل كل ما في طاقتها لإحباط انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها الحديثة كالصواريخ البالستية.

يبدو هذا جلياً: إذا قلّت الأسلحة النووية صار العالم أكثر أماناً. ولكن هنالك وجهة نظر يأخذ بها الناس على نطاق واسع وتؤكد أن السبب الأساسي لعدم تحول الحرب الباردة إطلاقاً إلى حرب ساخنة (وهذا يختلف، مثلاً، عن الصراعَين الكبيرين في القرن العشرين) هو أن قادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي توصلا إلى استنتاج مفاده أن أكلاف الحرب النووية ضخمة إلى حد أنه لا يوجد سبب يسوغها. وتمضي هذه الحجة قائلة إن توازناً من هذا القبيل (وما ينجم عنه من ردع متبادل) يمكن من حيث المبدأ إعادة إيجاده في أطر أخرى، في مجرى تقليص قيام فرصة لنزاع من أي نوع، إذا أخذنا بالاعتبار أن التصعيد المحتمل للتبادل النووي قد يُحدث نوعاً من الحذر في سلوك المتخاصمين.[46]

وجهة النظر هذه لها عدة مشاكل. المشكلة الأولى هي: مع أن الأسلحة النووية أضافت بالفعل مقداراً من الاستقرار إلى العلاقات الأمريكية السوفيتية، فإنها لم تفعل ذلك إلا بعد مرور عدة أعوام وبعد أن طورت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الستينيات

من القـرن العشـرين القدرة على الرد بقـوة ضـخمـة بحيث قلصت الدولتـان بصـورة دراماـتيكيـة الميـزة التي يمكن أن تجنيهـا إحـدى الدولتين من الضـربة الأولى. الكلام عن الوصـول إلى هذه النـقطة أسهل من فعل الوصول إليها. إن احتمال شعور حكومة أو أخرى فى هذه الأيام بإغراء توجيه ضربة إلى بلد أخر تعتبره خصماً، هذا الاحـتـمـال قـد وصل إلى نقطة الرد المؤكـد. وهـذا يشكل حـالة كلاسيكية للحرب الوقائية.

بل سيكون ضـمان الاستقرار أصعب إذا ما ازداد عدد الدول المالكة لأسلحة نووية، وهذا يمكن بسهولة أن يصبح واقعا حقيقيا في الشـرق الأوسط إذا تمكنت إيران من تطوير أسلحـة نووية وحـذت حـذوها بلدان أخرى كالمملكة العربيـة السـعودية وسـورية ومصـر. إن ضمان التدمير المتبادل مفهوم بسيط يسـيء إلى منطقة متعددة الأقطاب ومعقدة أو إلى العالم.وإدارة العلاقات والمحافظة على النظام بين نصف دزينة من الدول النووية المعادية لبعـضـها بعـضـا أو على أقل تقـدير ترتاب ببعـضـها بعـضـا هما تحـد بالغ الصـعـوبة. هنالك احـتـمـال حـدوث إطلاق سـلاح نووي بالخطأ أو بدون إذن من السلطة المعنيـة، وهنالك احـتـمـال إبلاغ مـعلومـة استخبارية خاطئة عن إطلاقه مع أنه لا يكون شيء من ذلك قـد حدث فعلا. لقد جرى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي عدد من الاتصالات في آخر لحظة، ويجب ألا يفـترض أحـد أن الحظ سيواتي الآخرين كما مع هاتين الدولتين. ولعل الأمر الأهم

هو وصول أسلحة نووية خطأً إلى أيدي الذين يجب ألا تصل إليهم بسبب سرقتها من قبل إرهابيين أو غيرهم نتيجة فقدان الأمن الكافي (هذا القلق يتعلق بروسيا) أو بسبب تفكك سلطة الحكومة (هذا القلق بتعلق بباكستان) أو لأن حكومة ما عقدت العزم على امتلاك التكنولوجيا أو المواد أو الأسلحة لأسباب إيديولوجية أو طمعا بالربح أو كلا الأمرين. وما يوضح هذه الحالة توضيحا مؤلما هو تأثير الشبكة الخاصة التي هربت من باكستان وأسهمت في الجهود النووية لدى بلدان مثل كوريا الشمالية وليبيا.[47]

يضم نادي البلدان النووية في الوقت الراهن ما لا يقل عن ثماني دول، وربما تسعاً. فإضافة إلى الدول الخمس الأصلية "المسموح لها" بامتلاك أسلحة نووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) لعام 1970 - وهي الولايات المتحدة، وروسيا ،وبريطانيا العظمى، وفرنسا، والصين-تضم قائمة الدول المالكة للأسلحة النووية حاليا إسرائيل، والهند، وباكستان (وهذه البلدان الثلاثة ليست أعضاء في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية) وربما كوريا الشمالية أيضا. علاوة على ذلك قد يزداد ذلك العدد ليضم دولا أخرى وأطرافا من غير الدول، كمنظمة القاعدة. لقد انتشرت فكرة مفادها أن الأسلحة النووية تعود على البلد الذي يمتلكها بمكانة دولية، أي أنها أسلوب للحصول على مقعد حول الطاولة والتعامل مع مالكها بأسلوب جدي. كذلك ينظر إلى الأسلحة النووية كوسيلة لردع الولايات المتحدة عن غزو بلدان أخرى

أو لا لحاق ضرر كبير بالولايات المتحدة، وهذا ما يفسر كيف أن العراق تعرض للهجوم مرتين خلال عقد ونيف من السنين، أما كوريا الشمالية التي يكاد يكون ثابتا أنها دولة نووية، نجت حتى الآن من مهاجمتها، وهذا أمر ليس خافيا.

وهكذا وصلنا إلى مرحلة تاريخية حرجة، وصفتها إحدى الدراسات مؤخرا بأنها نقطة ميل كفة الميزان: "إذا استمرت توجهات منع الانتشار الحالية، قد يكون في العالم خلال العقد التالي من السنين مزيد من الدول المعلن امتلاكها أسلحة نووية، ومزيد من الدول غير المعلن امتلاكها أسلحة نووية، ومزيد من الدول التي تسعى لتطوير أسلحة نووية، بما يفوق أعدادها في أي زمن سابق."[48] فإما أن تنجح المجموعة الدولية في إيقاف انتشار الأسلحة النووية أو أننا سرعان ما سنجد أنفسنا في عالم يضم اثنتي عشرة أو خمس عشرة دولة مالكة للأسلحة النووية أو أكثر من ذلك. من الناحية المثالية، قد يتشكل إجماع دولي حول خطوات يمكن اتخاذها لوضع حد أو، وهذا أفضل، العودة إلى الوراء بالبرنامجين الكوري الشمالي والإيراني. إضافة إلى ذلك يمكن أن تتفق الحكومات على مساندة ترتيبات عالمية هدفها التأكد من عدم إنتاج أي دولة أو منظمة إرهابية أسلحة نووية أو وقودا نوويا (إما بتخصيب اليورانيوم أو البلوتونيوم) أو امتلاك هذه الأسلحة أو الوقود، والوقود هو العنصر الدقيق والذي يصعب إنتاجه لصنع سلاح نووي.

إن الهندسة-أو على الأقل الخطط -لاتخاذ موقف موحد موجودة منذ الآن فمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تقدم شهادة بأن خمسة بلدان فقط-الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وبريطانيا، وفرنسا-هي"دول تملك أسلحة نووية "بصورة شرعية. هذه الدول الخمس ملتزمة بعدم نقل أسلحة نووية وعدم تقديم مواد انشطارية أو معدات لازمة لإنتاج مواد من هذا النوع إلى أية جهة أخرى إلا إذا وضعت هذه الجهة تحت رقابة (إجراءات وقائية) تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. (IAEA) إن معاهدة منع الانتشار تلزم أيضا الدول الخمس بأن تقدم للآخرين التكنولوجيا ما دامت ستستخدم فقط لأغراض سلمية وتلزمها بأن تقلص وأن تتخلص فى النهاية من مخزونها من الأسلحة النووية. وجميع الدول الأخرى (التي لا تملك أسلحة نووية) التي وقعت المعاهدة التزمت بعدم الحصول على أسلحة نووية أو إنتاجها أو الحصول على معلومات تساعدها في صنع هذه الأسلحة.

هنالك اتفاقيات أخرى كثيرة من ضمنها اتفاقيات تحظر إجراء تجارب نووية وإيجاد جماعات مختلفة تموينية مهمتها المحافظة على منع وصول المواد الخطرة والأساليب التكنولوجية، ووسائل إطلاق الأسلحة النووية إلى الأيدي الخطأ، سواء أكانت أيدي دول أو جهات ليست دولا يخشى من نشرها الأسلحة النووية.[49] هذه المجموعات التموينية تكملها مبادرة أمن الانتشار Proliferation Security Initiative (PSI) وهي مشروع أطلقته

الولايات المتحدة وعشرة بلدان أخرى في عام 2003 (ارتفع العدد منذ ذلك الحين إلى أكثر من ستين) وقد اتفقت هذه البلدان على تبادل المعلومات الاستخبارية وتنسيق الجهود الدبلوماسية، والقانونية، والعسكرية من أجل تحريم شحنات المواد النووية غير المرخص بها بغض النظر عن طريقة نقلها.[50] هذا التبادل في المعلومات الاستخبارية أدى في شهر أكتوبر عام 2003 إلى احتجاز مركب تملكه ألمانيا (the BBC China) وكان المركب يحمل آلات طرد مركزي centrifuge إلى ليبيا.

هنالك اتفاقيات دولية تحظر امتلاك أسلحة كيميائية وبيولوجية. يدعو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1540 (أقرّه المجلس في شهر إبريل 2004) الدول إلى اعتماد رقابة داخلية لتخفيض إلى الحدّ الأدنى احتمال وصول أية تكنولوجيا أو مادة لها علاقة بالأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، إلى أيدي جماعةٍ إرهابية. إن مجموعة الثماني التي تضمّ البلدان الصناعية الرئيسية اتفقت في اجتماعٍ عقدته في سي أيلاند، ولاية جورجيا، في شهر يونيو 2004، على تخصيص مبالغ كبيرة (تصل إلى 20 بليون دولار من الآن حتى عام 2012) للتأكّد من أن المواد النووية في روسيا وغيرها تصبح عديمة الأذى وأن تتمّ إعادة تدريب علماء أصحاب اختصاص للامتناع عن بيع خبراتهم إلى مجموعةٍ إرهابية أو حكومةٍ لها طموحٌ نووي.

ولكن هذه الاتفاقيات كلّها لا تكفي. إن معاهدة عدم الانتشار نفسها تُخرَقُ بصورةٍ خطيرة. ليس مطلوباً من البلدان أن تنضمَّ إليها، ولا تتعرّض البلدان لعقوبة إذا قررت الانسحاب منها. كل ما هو مطلوب من البلدان الراغبة بالانسحاب أن تعطى مهلة ثلاثة شهور. وبواسطة التخفي وراء الاحتفاظ ببرنامج طاقة نووية (توليد كهرباء) يستطيع أيّ بلدٍ أن يطوّر أو يحصل على الكثير من التقنيات والمواد الانشطارية التي يحتاجها لإنتاج أسلحةٍ نووية، مع بقائه ضمن حدود أحكام المعاهدة. وعندما يحين وقت "انفصاله" عن المعاهدة يكون قد فات أوان منعه من أن يصبح دولةً مالكة للأسلحة النووية. (هذه حالة محتملة مع إيران). والغش ليس بالغ الصعوبة، والهيئة العالمية للرقابة النووية، أى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا تملك تقليدياً إلاّ حق تفتيش المنشآت المعلن عنها (والمسموح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخولها) من قِبَلِ الحكومات الأعضاء.

ثمة حاجة للعديد من الإصلاحات. فلا يجوز السماح لأي بلدٍ أن يستورد معداتٍ أو تكنولوجيا تتيح له درجةً عالية من تخصيب اليورانيوم أو البلوتونيوم، المادتين المتفجرتين في قنبلةٍ نووية. أما البلدان التي تحتاج إلى وقودٍ نووي لأغراض توليد الكهرباء فيجب تمكينها من الحصول عليها بسعرٍ معقولٍ أو مدعومٍ، بشرطِ أن يبقى الوقود تحت رقابةٍ دوليةٍ كافية وفق ما تقضي به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. هنالك أيضاً حاجة إلى اتفاقيةٍ تنصُّ على

حرمان البلدان التي تمنع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية من دخول المواقع النووية المشتبه بها ولكن غير معلنٍ عنها (وهذا ما ينصُّ عليه "البروتوكول الإضافي") من الحصول على أية تكنولوجيا أو معدات يمكنها أن تدعم برنامجاً نووياً من أي نوع، كما يجب أن يطبّق هذا الحرمان على أيّ بلدٍ ينسحب من معاهدة منع الانتشار.[51]

في الواقع وردت هذه الاقتراحات كلُّها في خطاب الرئيس بوش بتاريخ 11 فبراير، 2004 في جامعة الدفاع الوطني.[52] نوقِشَت هذه المقترحات لاحقاً من قِبَل دول مجموعة الثماني عندما اجتمعت هذه الدول بعد ذلك بأربعة شهور في جورجيا. وانعكس العديد من أفكار الولايات المتحدة، جزئياً على الأقل، في وثيقة مجموعة الثماني التي عالجَت هذه المسائل، والتي أعلنت بين أمورٍ أُخرى المساندة الجماعية للبروتوكول الإضافي، كما أعلنت الاتفاق على تعليق لمدة سنة واحدة "عدم تدشين مبادرات جديدة تشمَل نقل التخصيب وإعادة تجهيز المعدات والتقنيات إلى دولٍ إضافية."[53] قبل أسابيع من اجتماع مجموعة الثماني وزّعت الحكومة الفرنسية اقتراحاً يُطالب بلداناً في إمكانها الحصول على تقنياتٍ حساسة ومعداتٍ لها علاقة بالتخصيب أن تبرهن على حاجة معقولة لطاقة نووية وأن تقبل البروتوكول الإضافي. ودعا الاقتراح الفرنسي أيضاً إلى ترتيباتٍ أقوى خاصة بمورّدين كما دعا جميع الدول إلى تعليق التعاون النووي مع أيِّ بلدٍ لا تستطيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقدِّم ضماناتٍ بأن برنامجه النووي مخصصٌ حصراً لأغراض سلمية.[54]

لا شيء من كل ذلك يتعلّق مباشرةً ببلدانٍ ثلاثةٍ تملك أسلحةً نووية-إسرائيل، والهند، وباكستان-ولم تنضم أبداً إلى معاهدة عدم الانتشار. لا يوجد الكثير مما يمكن عمله إزاء أيٍّ من هذه البلدان التي لا يُزمع أيّ بلدٍ منها أن يتخلّى عن أسلحته النووية. إسرائيل تعتبر أسلحتها الضمانة النهائية لوجودها، باعتبار أنها لا تزال محاطةً بعالمٍ عربي معظمه معادٍ لها ويفوقها كثيراً بعدد السكان. والاحتمال الواقعي الوحيد للتعامل مع ترسانة إسرائيل النووية يكمن في سياق سلامٍ إقليميٍّ شامل يمنح إسرائيل الشعور بأنها آمنة ومرحّبٌ بها. للأسف لن يحدث ذلك في أي وقتٍ قريب. أما الهند فتريد أسلحتها النووية كمقابلٍ لجارتيها النوويتين، الصين وباكستان، ولأنها ترفض فكرة أن بعض القوى جديرةٌ بأن تكون لها مكانة دولٍ مالكة للأسلحة النووية، بينما الهند غير جديرة. وأما دوافع باكستان فإنها في معظمها مرتبطة بالهند التي ترفض التراجع عما هو قائمٌ حالياً.

لا سبيل إلى تجنّب ازدواجية المعايير الموجودة في نظام عدم الانتشار النووي. وأفضل ما يمكن عمله هو التعامل مع هذه الدول الثلاث وكأنها أعضاء في النادي بحكم الأمر الواقع والعمل معها لكي لا تفعل أي شيءٍ يسهم في انتشارٍ إضافيٍّ. وهذا ينطبق أكثر ما ينطبق على باكستان، البلد الذي لا يوحي سجلّه بالثقة، باعتبار أنه كان البلد المضيف لأنشطة عبد القدير خان، الرجل الذي "اختصَّ" بنشر التكنولوجيا النووية في سائر أنحاء العالم. يتطلّب

وجود سياسة خارجية موحدة أن تعمل الولايات المتحدة مع هذه البلدان لتقليص إمكانية استخدام الأسلحة النووية في أيٍّ وقت، سواء أكان استخدامها مقصوداً كعملٍ حربي أو أنه حادثٌ غير مقصود أصدرت أمر القيام به قيادةٌ غير مخوَّلة. إن الحصول على موافقة دولية على كل ما تقدّم أعلاه ليس بالأمر العسير كما يبدو، والسبب جزئياً أن الأمور من الناحية الجوهرية تتحصر بقبول الواقع وبتجنُّب الخيارات الصعبة. ومشكلة ازدواجية المعايير لها وجودٌ أكبر فيما يتعلّق ببلدانٍ أُخرى متوسطة الحجم (كالبرازيل) التي تمقت التمييز والتطبيق غير المتساوي للقواعد الدولية.

غير أن هناك اتهاما آخر بازدواجية المعايير يمكن الرد عليه بالبينة: الولايات المتحدة تبشر بقضية عدم انتشار الأسلحة النووية ونذرت نفسها لهذه القضية بينما هي تحتفظ بترسانة كبيرة من الأسلحة النووية التي تملكها. يبدو أن في ذلك نفاقاً، ولكنه ليس كذلك. وحتى إذا أعلنت القوى الكبرى الأخرى استعدادها للتخلي عن أسلحتها النووية، فإن التثبت منها ومن عددها من المرجح أن يكون مستحيلاً. أكثر من ذلك عندما نمضي قدماً بتخفيضات الأسلحة النووية تنشأ عن ذلك إمكانية أكبر لعدم الاستقرار إذ تستثير حافز الغش: إن ترسانة متواضعة نسبيا يمكن أن تكون فجأة ذات أهمية عسكريا و سياسيا. ثمة سيناريو مواز يقدم لنا سيناريو أكثر احتمالا: الولايات المتحدة لم تعد تحتفظ بأية أسلحة كيميائية أو بيولوجية، مع ذلك أصبحت هذه الأسلحة خيار الطغاة

الذي يعتمدون عليه من بين أسلحة الدمار الشامل. جدير أيضا بالملاحظة أن أكبر تحديات واجهتها جهود عدم انتشار الأسلحة حدثت خلال العقد الأخير، وبالضبط عندما تقلص المخزون لدى الولايات المتحدة إلى مستويات أدنى كثيرا من حدوده العالية فى الحرب الباردة.

يجب أن تفعل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لتخفض القيمة الرمزية للأسلحة النووية وتداولها ولنزع الصفة الشرعية عن امتلاكها واستعمالها. إن تسريع تنفيذ معاهدة موسكو التي جرى توقيعها في شهر مايو عام 2002 حول تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، التي وافقت بموجبها الولايات المتحدة وروسيا على تقليص ما يملكانه من الرؤوس النووية الاستراتيجية بنحو الثلثين ( أي خفضها إلى مستوى 1700-2200) بحلول نهاية العام 2012، هذا التسريع من شأنه أن يكون لفتة إيجابية. كما أنه سيجعل من المعقول تعديل الاتفاقيات بحيث لا يكون مسموحا لأي من الطرفين أن يحتفظ بأية رؤوس حربية أخرجت من وضعها " كرؤوس " منتشرة عملانيا بحجة أنها قطع غيار. وللتكافؤ مع ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في اهتمامها بتطوير جيل جديد من الأسلحة النووية. ليس واضحا أن هذا الجيل الجديد ضروري-إذ أن الذخائر التقليدية القوية وبالغة الدقة يمكنها أن تؤدي الغرض نفسه (من قبيل تدمير مختبرات نووية تحت الأرض أو منشآت نووية في أمكنة أخرى) إذا توفرت

المعلومات الاستخبارية. ثم إن الرؤوس الحربية النووية لن تساعد إذا لم تتوفر معلومات استخبارية دقيقة. إن استعمال أسلحة نووية "مصغرة" من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف تحريم الأسلحة النووية الذي تصاعد وتعزز خلال الستين عاما الماضية. إن متابعة إنتاج أسحله نووية جديدة سيزيد من صعوبة الولايات المتحدة في دعوتها الآخرين بصورة فعالة، في المجالات العامة والخاصة، إلى التخلي عن هذه الأسلحة.وبالمثل، فان معارضة الولايات المتحدة لمقترحات الرقابة على هذه الأسلحة من قبيل الحظر الشامل للتجارب النووية وحظر إنتاج مواد انشطارية، لا بد من إعادة النظر فيها. وليس من الواضح هل تفوق الفوائد الاستراتيجية في ثمنها، ثمن تخفيف جهود الولايات المتحدة لإقناع الدول الأخرى بعدم إنتاج أسلحة نووية.

ينبغي للولايات المتحدة أيضا أن تدرس تبني سياسة بيانية جديدة سياسة "عدم البدء في استعمال" أسلحة نووية أو أية أسلحة دمار شامل غير تقليدية. لقد رفضت الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة أن تتبنى سياسة "عدم البدء بالاستعمال" وكان ذلك عائدا إلى حد كبير إلى اعتماد الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي على الأسلحة النووية واحتمال استعمالها لردع غزو الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو لأوروبا الغربية في حالة فشل الردع في أن يعوض عما كان يُعتقد أنه تفوق كبير من جانب السوفييت وحلف وارسو في المجال العسكري التقليدي. ولا شيء

من ذلك ينطبق على الواقع الآن، فالولايات المتحدة هي الدولة التي تتمتع بالتفوق العسكري التقليدي وعلاقاتها مع القوى الكبرى الأخرى تجعل الضربة النووية الأولى غير واردة. من الصعب أن نتخيل سببا يدعو الولايات المتحدة إلى أن تكون البادئة باستخدام أسلحة نووية، والأرجح إلى أبعد حد أنها تريد أن تفعل كل شيء ممكن لثني الآخرين عن استخدام الضربة الأولى. إن السياسات البيانية لا تغير القدرات أو الأعمال المحتملة، مع ذلك فإن من شأن تبني مواقف لفظية أن يزيد من نزع الشرعية عن امتلاك الآخرين أسلحة نووية واستعمالها.

## الحالتان الصعبتان: كوريا الشمالية وإيران

يتجه الإجماع الدولي، كما هي الحال في أغلب الأحيان إلى التوتر عندما يصل إلى قضايا محددة وعلاجات محددة. أبرز حالتين هما كوريا الشمالية وإيران. إن سبب رغبة كوريا الشمالية في امتلاك قدرة إنتاج أسلحة نووية أو على الأقل خيار امتلاكها هو مسألة حدس. التفسيرات التي يمكن القبول بها تتضمن رغبتها بامتلاك رادع لهجوم أمريكي محتمل، أو مصدر قوة (يستفاد منه) في أية مفاوضات أو امتلاك شيء يمكن بيعه لقاء مال تشتد الحاجة إليه. ما من تفسير من هذه التفسيرات يصلح أن يكون مستبعدا بصورة تبادلية.[55]

الحماسة لقدرة كوريا الشمالية نوويا محصورة في بيونغ يانغ. تشعر الصين بالقلق لسبب وجيه هو أن تلك القدرة قد تحمل اليابان وكوريا الجنوبية (أو يوما ما كوريا الموحدة) على أن تحذو حذو كوريا الشمالية. ثم إن الصين لا ترى فائدة لحرب تأتي للمرة الثانية (المرة الأولى كانت في الحرب الكورية قبل نصف قرن) بالقوات الأمريكية إلى كوريا الشمالية بالقرب من الحدود الصينية. واليابان قلقة على أمنها. وقد تكون الولايات المتحدة الأشد قلقا من الجميع، ليس فقط خشية نتائج امتلاك كوريا الشمالية ترسانة نووية على المنطقة والعالم أيضا. نظرا لضعف كوريا الشمالية اقتصاديا واحتمال أن ترى في الأسلحة النووية شيئا يمكن أن يباع مقابل عملة صعبة-وهذا قلق يعززه تاريخ كوريا الشمالية من حيث تزوير وبيع أدوية وتكنولوجيا صواريخ وقطع صواريخ ومشاركة كوريا الشمالية في شبكة عبد القدير خان لنشر الأسلحة النووية.

السؤال هو: ما هي أفضل طريقة لضمان عدم امتلاك كوريا الشمالية ترسانة نووية. للصين دور رئيسي: إذ إن لها تأثيرا (ما زال محدودا) على كوريا الشمالية يفوق تأثير أية جهة أخرى. فالصين مصدر نسبة كبيرة من الطاقة التي تحتاجها كوريا الشمالية، وهي شريكتها التجارية الرئيسية، ولكن الصين مع استعدادها لممارسة بعض الضغط تبدو مترددة في الإصرار خوفا من أنه إذا بدأ انهيار كوريا الشمالية قد تحدث حرب في شبه الجزيرة وتتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الصين. ولعل بعض

القادة الصينيين يريد أن يتجنب الظهور بمظهر عدم الوفاء لبلد شيوعي ساندته الصين بطريقة أو بأخرى في مجمل وجوده. ونتيجة لذلك تبدو أهداف الصين أقرب إلى وضع سقف للمشكلة منها إلى حل المشكلة فعلا.

قد يكون الأمر سابقا لأوانه في أية حال. لقد أعلنت كوريا الشمالية في شهر فبراير 2005 أنها تملك أسلحه نووية. ويعتقد معظم الخبراء أن كوريا الشمالية إما أنها تملك عدة قنابل نووية أو على الأقل المواد اللازمة لوقود ست قنابل أو عشر. عند هذه النقطة يوجد عدد محدود من الخيارات أمام الولايات المتحدة وغيرها. أحد هذه الخيارات القبول بوضع جديد لكوريا الشمالية على أساس الأمر الواقع، وعلى غرار مقاربة الولايات المتحدة والمقاربة الدولية لإسرائيل والهند وباكستان، لكن إذا أخذنا بالاعتبار تاريخ كوريا الشمالية ستدعو الحاجة إلى رؤية تهديد أكبر كثيرا يتمثل في استخدامها سلاحا نوويا أو في نقل تكنولوجيا خطيرة، أو وقود، أو أسلحة إلى جهات أخرى، سواء أكانت هذا الجهات دولا أو جماعات إرهابية. ينبغي للولايات المتحدة أن تعلن على الملأ أن أية حكومة تستعمل، أو تهدد باستعمال، أو تنقل عمدا أسلحة دمار شامل أو مواد أساسية إلى طرف ثالث ستعرض نفسها لأشد العقوبات، دون استبعاد الهجوم عليها أو حتى إسقاطها. ولا بد من اقتران هذا الإعلان بجهد دبلوماسي مكثف لحمل القوى الكبرى الأخرى على توقيع هذا الإعلان. ذلك أن إجماع القوى

الكبـرى من شـأنه أن يوجـه إشـارة ردع قـوية وأن يؤدي إلـى زيادة التـأييـد (أو على الأقل تقليص المعـارضـة) لعـمل عـسكري تقـوده الولايات المتحدة إذا أخفق الردع واستعملت أسلحة نووية فعلا أو نقلت من قبل بلد مثل كوريا الشمالية.

الخطر الماثل في مـقـاربة تتقـبل وجـود ترسـانة نووية كـورية شمالية هو أن كوريا الشمالية بلد عاجز الى حد اليأس يقوده نظام حكم قـد يفـعل أي شيء من أجل البقـاء في السلطة. هنالك أيضـا خطر قيام كوريا الشمالية بنقل مواد نووية إلى جماعة إرهابية لقاء المال الذي هي بأشد الحاجة إليه، معتقدة أنها تستطيع أن نفعل ذلك خفـيـة عن الولايات المتـحـدة. خـلاصـة القـول أن الردع قـد لا ينجح.

الخيـار الثاني هو التحول إلى الدبلوماسية. من حيث المبدأ لأن كوريا الشـمـالية التي هي أقل بلدان العـالم تكامـلا قد تحصل على عدد من الفوائد من ضمنها مساعدة اقتصادية، وضمانات أمنية، ومكانة سـيـاسـيـة إذا راعت قلق الولايات المتـحـدة والمجتـمـع الدولي بشـأن برنامجهـا النووي. ولكن من غيـر الواضح إلى أبعـد حـد هل يمكن التـفـاوض على مثل هذا الاتفـاق-وحتـى إذا أمكن التـفـاوض، فهل ينفذ الاتفاق بإخـلاص. لقد انتهكت كوريا الشمالية اتفاقها في عام 1990 مع كوريا الجنوبية لجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحـة النووية، وتصـرفت بخـلاف روح الإطار الذي اتفـقت عليه الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في عام 1994، وكان الإطار

اتفاقية التزمت كوريا الشمالية بموجبها بعدم إعادة تصنيع وقود نووي وبالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك عندما شرعت في برنامج سري لتخصيب اليورانيوم.(56)

بالرغم من هذه المشاكل لا بد من متابعة الدبلوماسية، لأنها من ناحية قد تنجح، ومن ناحية أخرى إذا بذلت الجهود بنية صادقة وفشلت تظل أمام الولايات المتحدة فرصة الحصول على المساندة الإقليمية والدولية المطلوبة لمسلك ينطوي على مزيد من المجابهة، مسلك يبدأ بالعقوبات ويتصاعد إلى حد استخدام القوة العسكرية. أفضل من ذلك مقاربة الدبلوماسية مقترنة بتهديد يمكن تصديقه باستخدام القوة، بدلا من بدائل تتم تجربتها بالتتابع ولكنها تكون مكملة لبعضها بعضا. والحقيقة أن هنالك حجة قوية مفادها أن أمام المسار الدبلوماسي فرصة للنجاح بشرط أن يقترن اقترانا متينا بتهديد يمكن تصديقه بفرض عقوبات قاسية (من ضمنها استخدام القوة العسكرية) إذا امتنعت كوريا الشمالية عن تلبية مطالب الأسرة الدولية.

ثمة أخطارٌ في متابعة المساق الثاني. فقد تستغل كوريا الشمالية الوقت الذي تستلزمه أيّة مفاوضات لكي تعزز قدراتها. وبطبيعة الحال يمكنها أن تلجأ إلى الغش بعد أن توقع اتفاقية ما. وحتى إذا استبعدنا سوء النية هذا، فإن مكافأة بلدٍ مثل كوريا الشمالية بمصادر طاقة بديلة وباتفاقات سياسية واقتصادية "لاستثمارها" النووي، قد يكون لهذه المكافأة أثرٌ عكسيٌّ يتمثّل

بتعـزيز الانتشـار في أماكن أُخـرى من خـلال تشـجيع بلدان أُخرى على أن تحذوَ حذوَ كوريا الشمالية، اعتقاداً من تلك البلدان أنها هي أيضاً ستُكافَأ على السلوك السيئ. حتى الآن لا تتوفر سياسات متقنة ولا بدّ للمرء من أن يوازن دائماً بين تكلفة أيّة بدائل، ومن هذه البدائل غضّ النظر عن ترسانة كوريا الشمالية النووية أو الاتجاه إلى الحرب.

هنالك خيارٌ ثالثٌ ينطوي على استخدام القوة العسكرية. ودرجة احتمال القبول الدولي (أو المعارضة) لهذا الخيار، ستعتمد على الظروف. هنالك، مثلاً، تأييد دوليٌّ واسع من حيث المبدأ لحق الدفاع عن النفس المرتقب. هذه الفكرة ليست جديدة بحدّ ذاتها، إذ أنّ فرانكلين روزفلت في حديثٍ حميميٍّ (جالساً إلى جانب المدفأة) في شهر سبتمبر 1941، قال مخاطباً الأمريكيين "عندما ترَون أفعى ذات جرس تستعد للوثوب لا تنتظرون حتى تذهب لكي تسحقوها..."[57] هذا يُشبه ما فعلته إسرائيل في عام 1967 عندما تلقّت إنذاراً انتهازيّاً (تكتيكيّاً) من هجومٍ مصريٍّ وشيك. لكن الأمر الدقيق في هذا المجال هو أن يكون التقييم المخابراتي للخطر دقيقٌ بما يقرُبُ من 100 بالمئة، وبما يؤكّد أن الخطر وشيكٌ فعلاً ولا توجد وسيلةٌ أُخرى لإيقافه. في مثل هذه الظروف النادرة، هنالك وجهة نظر تقول إن للدولة حق القيام بضربةٍ اجهاضية، أي أن تَضرِب قبل أن تُضرَب. هذا المفهوم بالمعنى الكلاسيكي يختلف تمام الاختلاف عن استعمال جورج دبليو بوش لهذا التعبير،

ومفهومه الأصح هو الوقاية. "المشكلة" لصانعي السياسة هي أن من غير المحتمل أن تفيَ كوريا الشمالية بالشروط التي تستوجب ضربةً إجهاضية بالمعنى التقليدي.

الأبعد كثيراً عن ذلك الاحتمال هي الأوضاع التي تكون فيها معلومات المخابرات موضع تشكيكٍ بها، ويكون التهديد غير مؤكَدٍ، ولا يكون واضحاً بأي حال أن الهجوم وشيك. مثل هذه الأوضاع تستثير إمكانية الضربات الوقائية. لا يوجد إجماعٌ دولي من أي نوعٍ بشأن الوقاية التي تنطوي على استخدام القوة ضدّ مجمعٍ وليس ضدّ تهديدٍ وشيك. إن الضربة الإسرائيلية لمجمّع أوزيراك النووي في عام 1981 هو مثالٌ على الضربة الوقائية، شأنه شأن هجوم التحالف على العراق بقيادة الولايات المتحدة بعد ذلك بنحو عقدين، مع أن إدارة بوش وصفت إستراتيجيتها بأنها "إجهاضية" نظراً لعدم وجود معرفة مؤكدة لقدرات العراق والافتقار الكامل لدليلٍ على هجومٍ عدائيٍّ وشيك من جانب العراق.

سبب الجدل المحيط بالهجمات الوقائية هو أنها أكثر من أيّ شكلٍ من أشكال التدخل العسكري المحتمل، تهدّد بتقويض (وليس فقط إضعاف) المعاهدات الدولية التي تحدّد سيادة الدولة وتحرّم التدخلات التي تنطوي على استخدام القوة العسكرية بدون أن يسبقها استفزاز. أمّا الوقاية فيمكن الأخذ بها كمسوّغٍ للعمل عسكريا من قِبَل الذين يبحثون عن ذريعة. والعالم الذي تعمُّ فيه الضربات الوقائية من شأنه أن يكون عالماً خطراً وفاقداً للنظام،

وهو عالمٌ يُعيد إلى الذاكرة على نحوٍ غير مرغوبٍ فيه أزمنةً كانت الدول خلالها لا تكفّ عن توريط نفسها في الشؤون الداخلية لجاراتها.

لهذا السبب جزئياً (وأيضاً بسبب إمكانية الهجوم المضاد) يزداد الانحياز ضدّ الهجمات الوقائية. لقد تحاشت الولايات المتحدة الضربات الوقائية ضدّ الاتحاد السوفييتي في السنوات الأولى للحرب الباردة، ولم تشجّع الاتحاد السوفييتي على القيام بعملٍ عسكريٍّ وقائي ضدّ الصين عندما اتسع الخلاف الصيني-السوفييتي في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن العشرين. وكانت إدارة ريغان قد انتقدت تمام الانتقاد ضربة إسرائيل الوقائية ضدّ العراق قبل عقدين، وسَعَت الولايات المتحدة في وقتٍ أحدث إلى ثني الهند عن توجيه ضرباتٍ وقائية إلى جارتها باكستان.

السؤال الآن هل ما زلنا نتمتع بترفِ معارضتنا للعمل الوقائي مع علمنا بانتشار أسلحة الدمار الشامل. من الجلي أن إدارة بوش قررت (على الأقل في حالة العراق) أننا لا نتمتع بهذا الترف، وكان تبريرها مباشراً: الرد على هجومٍ ليس استراتيجية قابلة للحياة عندما تكون الضربة الأولى التي قام بها خصمٌ مسلّح بأسلحة نووية قادرة على التسبب بخسارة أرواحٍ كثيرة ودمارٍ ضخم. علاوةً على ذلك فإن السريّة التي تتصف بها، وبصورةٍ متزايدة، هذه القدرات والبرامج، تجعل الانتظار حتى وصولِ إنذارٍ واضح بإمكانية

استخدام الأسلحة (لكي يتوفّر شرط "كون هذا الاستخدام وشيكاً" وهو شرطٌ مطلوب للقيام بضرباتٍ إجهاضية)، أمراً غير واقعي.[58]

عندما قررت إدارة بوش أن تسلك طريق العمل الوقائي ضدّ العراق، لم تتمكّن من إقناع العديد من الحكومات أو الشعوب خارج الولايات المتحدة بشرعية تدخلٍ بقيادة الولايات المتحدة. إن الفشل في اكتشاف وجود أسلحة دمار شامل في العراق سيُلقي حتماً بظلال الشك على أية ادعاءات أميركية من هذا النوع في المستقبل، وسيجعل توجيه ضرباتٍ وقائية في المستقبل أكثر صعوبةً سواءٌ للولايات المتحدة أو غيرها وستزداد صعوبة الحصول على أية درجة من التأييد الدولي. ولذلك لن تكون عاقبة الحرب جيدةً كما توقع الكثيرون.

إذا تركنا العراق جانباً، فمن المؤكّد أن الحكومات الأُخرى ستكون حجتها أن الضربة الوقائية ضدّ أسلحة دمارٍ شاملٍ مزعومة تفتقر إلى الشرعية لأن الولايات المتحدة ليست ثابتةً في موقفها (فهي لم توجّه ضربةً وقائية إلى إسرائيل أو الهند أو باكستان)، ولأن هنالك أدواتٍ أُخرى في السياسة (أبرزها الدبلوماسية). إن ما بدا من نجاحٍ في إقناع ليبيا بالتخلّي عن برنامجها النووي من شأنه أن يعزز الحجة ضدّ التدخل بالقوة العسكرية.[59] إنه من الصعوبة بمكان النجاح في تنفيذ ضرباتٍ وقائية، إذا أخذنا بالاعتبار السريّة المحيطة بالبرامج النووية، لأن المتطلبات الاستخبارية الناجمة عن

ذلك يمكن أن يكون التغلُّب عليها مستحيلاً. على سبيل المثال، لا يوجد أبداً وضوحٌ بشأن ما تملكه كوريا الشمالية أو أين مكان ما تملكه. في مثل هذه الحالات قد يكون الرأي توجيه ضربة إلى أهداف لها قيمة لدى الحكومة المستهدفة لإرغامها على قبول طلبات الولايات المتحدة والطلبات الدولية بشأن برنامجها النووي. مع ذلك، ليس واضحاً أن ضربات كهذه ستلقى مساندة سياسية أو أنها ستُتحدث التأثير المرغوب فيه. حصيلة كل ذلك هي أن الحكومات الأُخرى ستُقاوم اعتبار الضربات الوقائية شرعية ما لم تساندها الأمم المتحدة أو تحصل على تفويضٍ دوليٍّ واسعٍ آخر، بشرط أن تكون قد جُرِبَت سياسات أُخرى وظهر أنها فاشلة، وحتى ذلك قد لا يكون كافيا في حالة كوريا الشمالية إذ من المحتمل أن جاراتها (الأهم كوريا الجنوبية ولكن أيضاً اليابان، والصين، وروسيا) ستعارض أية ضربات وقائية خوفاً من أن تؤدي إلى حربٍ في شبه الجزيرة الكورية تخلِّف مئات الآلاف من الموتى وتدمِّر اقتصاد كوريا الجنوبية والمنطقة (وربما أبعد من ذلك).

الطريقة الوحيدة المضمونة لحرمان كوريا الشمالية من الأسلحة النووية نكون بغزوها والسيطرة عليها بكاملها وإسقاط نظام حكمها. أمّا ثمن شنّ حربٍ وقائية على غرار ما حدث في العراق (بعكس الضربات الوقائية الأكثر محدودية) سيكون هائلاً. فقوة كوريا الشمالية العسكرية التقليدية يمكنها أن تسبب خسائر ضخمة في البشر وتسبب تدمير الطبيعة في كوريا الجنوبية ومن

الواضح أن استعمال الأسلحة النووية سيزيد الثمن أضعافاً مضعّفة. إن العديد من العسكريين الأميركيين (ومنهم 30.000 يُرابطون في كوريا الجنوبية إضافةً إلى تعزيزاتٍ من المؤكد إرسالها) سيَلقَون حتفهم. وأية حربٍ كهذه ستسبب اضطراباً اقتصادياً إقليمياً وعالمياً ضخماً. إنها حربٌ يمكن كسبها وسنكسبها ولكن بثمنٍ هائلٍ.

وهكذا ما الذي يجب أن تفعله الولايات المتحدة إزاء كوريا الشمالية ؟ كانت سياسة الولايات المتحدة خلال الولاية الأولى لرئاسة جورج دبليو بوش سياسةً هجينة مخففة ومؤلفة من الخِيارين العسكريين الأول والثاني الموصوفين أعلاه. من ناحيةٍ، طوّرت كوريا الشمالية العديد من الأسلحة النووية (أو على الأقل ما يكفي من المواد الانشطارية اللازمة لهذه الأسلحة) بدون أن تدفع أي ثمنٍ واضحٍ. وهذا معناه القَبول كأمرٍ واقع بما فعلته كوريا الشمالية، بالرغم من كل الكلام البلاغي الأميركي الذي يشير إلى عكس ذلك. من ناحيةٍ ثانية فإن الولايات المتحدة (التي عملت مع الصين واليابان وروسيا وكوريا الجنوبية) شرعت في الوقت ذاته بسلسلةٍ من المباحثات مع كوريا الشمالية حول ما تتوقعه من هذه الدولة في مجال عدم الانتشار وما يمكن لهذه الدولة أن تتوقعه بالمقابل. إن رزمة المغريات التي قُدِمت في نهاية الأمر خلال عام 2004 كانت دون ما يمكن أن تقبله كوريا الشمالية، في حين أن عدم تشميل العرض أية عقوباتٍ واضحة إذا رفضت كوريا الشمالية

التعاون كان معناه أن كوريا الشمالية لم تتعرّض إلاّ للقليل من الضغط لتقبل بحلٍّ وسط. هذا معناه أن لا الجزرة ولا العصا كانت كافيةً. لقد أُهدِر وقتٌ ثمين في مقاومة مفاوضات ثنائية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. وليس بالأمر المهم كثيراً عدم وجود الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية وروسيا في قاعة المفاوضات ما دامت الولايات المتحدة تنسّق سياساتها مع هذه الدول.

قلما يفيد القول أنه كان على الولايات المتحدة والعالم عدم السماح للأمور أن تصل إلى هذا الحد. الطريق الأفضل المتاحة الآن -أو إذا أردنا الدقة، الطريق الأقل سوءاً- هي طريق متابعة العمل مع كوريا الجنوبية، واليابان، والصين، وروسيا للتوصل إلى رزمة دبلوماسية تحصل بموجبها كوريا الشمالية على ضمانات أمنية، ومساعدة في مجال الطاقة، وفوائد محددة سياسية واقتصادية، مقابل تخليها عن برامجها النووية (الوقود والأسلحة على حد سواء) إلى جانب موافقتها على إجراء عمليات تفتيش دولية تعطي الكثير من الثقة بأنها تلتزم بكلمتها. وعلى البلدان الخمسة أن توافق على فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على كوريا الشمالية إذا لم تقبل اتفاقا كهذا حتى تاريخ محدد أو إذا اجتازت بعض "الخطوط الحمراء"بإجراء تجربة سلاح نووي.

يجب على الولايات المتحدة ألا تستبعد نهائياً استخدام القوة العسكرية ضد مواقع معروفة ذات علاقة بالأسلحة النووية في

كوريا الشمالية. والخطر، بطبيعة الحال، هو أن الولايات المتحدة، لن تتمكن من استهداف وتدمير كل المواقع ذات العلاقة، والخطر أيضاً أن الولايات المتحدة إذا هاجمت هذه المواقع قد تستفز رداً من كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية. وينبغي لقادة كوريا الشمالية أن يدركوا أن أي رد مهما كان نوعه سيؤدي إلى حرب تنتهي بتدمير نظام الحكم، أي إسقاطه، وزوال كوريا الشمالية كدولة منفصلة. ولا بد للسياسة الخارجية الأمريكية من الضغط على حكومتي كوريا الجنوبية واليابان لعدم استبعاد سيناريو من هذا القبيل. وليس بإمكان الولايات المتحدة غض النظر عن نقل كوريا الشمالية مواد نووية إلى بلدان أخرى أو استعمال هذه المواد.

ليس واضحاً أن بإمكان الولايات المتحدة إقناع أي بلد آخر بتأييد استخدام القوة العسكرية ضد كوريا الشمالية. ومن المشكوك فيه أن تكون الولايات المتحدة قادرة على شن حرب ضد كوريا الشمالية في الوقت الحالي بينما هي متورطة في أمكنة أخرى، أبرزها العراق. لكن مجرد التلويح باستخدام القوة سيعزز الاحتمالات الدبلوماسية ما دام هنالك عرض دبلوماسي مطروح وقابل للتصديق به. ليست أهمية تأييد الصين لهذه السياسة بقدر أهمية أن هذه السياسة تحفز الصين لإقناع كوريا الشمالية بالموافقة على التخلص من برنامج أسلحة نووية. ولهذه الغاية يجب على حكومة الولايات المتحدة أن تطمئن قادة الصين إلى وجود

تفكير أمريكي طويل الأجل بشأن شمال شرق آسيا: أي أن الولايات المتحدة حازمة في معارضتها نشوء أية دولة جديدة تملك أسلحة نووية في المنطقة وهذا موقف ينطبق على كل من اليابان وكوريا الموحدة. وسيكون أمراً أصعب إقناع كوريا الجنوبية (التي ستتحمل العبء الأكبر في أية حرب) بتأييد خيار ثان،ولكن لا نتوقع أن تؤيد الولايات المتحدة سياسة تحاشي الحرب مهما كانت النتيجة، أو على الأقل أن تتخلى عن أهم مصدر تأثير على كوريا الشمالية.

## إيران

يطرح برنامج إيران النووي الكثير من المسائل نفسها، وبرنامجها مستمر منذ مدة طويلة، وجذوره تعود إلى زمن الشاه. إن اهتمام إيران بتطوير أسلحة نووية (أو على الأقل تطوير هذا الخيار) غامض، ويبدو أنه يستند إلى مزيج من المهابة، وردع الولايات المتحدة، والتقييم الإستراتيجي، إذا أخذنا في الحسبان الجوار المحيط بها.[60]

برنامج إيران النووي أكثر تطوراً مما يعتقد الكثيرون، ففي شهر أغسطس عام 2002، عرف العالم أن إيران حققت جزءاً من قدرة الطرد المركزي centrifuge الذي تحتاجه لتخصيب اليورانيوم. وهذه عملية تشمل أولاً تحويل اليورانيوم إلى غاز ويلي ذلك استخدام نوع من الطرد المركزي لزيادة تكثيف أحد النظائر المشعةisotope في اليورانيوم 235 (التكثيف الأدنى لليورانيوم

235 هو الأفضل لتزليد الطاقة الكهربائية، أما التكثيف الأعلى فهو للأسلحة) ومع أن التخصيب لأغراض توليد الطاقة الكهربائية مسموح به بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن إيران لم تحقق التزام الاطراف الأعضاء في المعاهدة بإبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما تفعله. وقد أدى هذا بطبيعة الحال إلى قرع نواقيس الإنذار في سائر أنحاء العالم. في العام 2003 أقنعت حكومات فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة (التي كانت كلها قلقة من احتمال حدوث مجابهة بين الولايات المتحدة وإيران) إيران بتعليق برنامج التخصيب مقابل تأكيدات بنقل تقنيات معينة ذات علاقة بالمواد النووية والوقود إلى إيران. ووافقت الحكومات الثلاث على إقناع الولايات المتحدة بعدم إثارة المسألة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لأن نقلها إلى المجلس كان يمكن أن يؤدي إلى فرض عقوبات على إيران. لم ترضخ إيران لعدد من أعمال التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل توضيح المسائل فيما يخص ما الذي تفعلة إيران بالضبط. ولكن إيران ما لبثت أن أعلنت في صيف عام 2004 أنها ستستأنف الإنتاج وتجميع أجهزة الطرد المركزي الضرورية لتخصيب اليورانيوم. ومما زاد في القلق أن إيران أعلنت خططها للبدء في انتاج غاز اليورانيوم (وهذه خطوة أخرى في عملية التخصيب) وأنها تطور منشآت أخرى عديدة يمكن استخدامها لإنتاج مواد متفجرة من أجل الأسلحة النووية. لقد أخفقت الجهود اللاحقة التي بذلتها الحكومات

الاوروبية الثلاث والوكالة الدولية للطاقة الذرية في حل السؤال المتعلق بقدات إيران أو نياتها.[61]

من السذاجة أن نصدق أن إيران، البلد الذي ينعم باحتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي وثاني أكبر مخزون ثابت من احتياطيات النفط في العالم، تحتاج حقيقة إلى الطاقة النووية لتوليد الكهرباء. وهنالك سبب وجيه آخر للقلق ناجم عن أسلوب إيران في الخداع بشأن برنامجها النووي، وتأييدها للإرهاب، وتطويرها صواريخ متوسطة المدى. ومن الواضح أن الولايات المتحدة وحكومات عديدة اخرى تعتقد بنه يجب عدم السماح لإيران بتحقيق أية طموحات لديها عندما يتعلق الأمر بتطوير أسلحة نووية. والسؤال هو إلى أي مدى تكون الدول الكبرى مستعدة لتعريض علاقاتها ومصالحها مع إيران للخطر (دعك عن التكلفة التي تكون هذه الحكومات مستعدة لتحملها) من أجل هذا الهدف.

الكلام عن استخدام القوة العسكرية-الضربات الوقائية- لتدمير برنامج إيران لصنع أسلحة نووية أسهل من تنفيذه، إذا أخذنا في الحسبان عدم دقة المعلومات المخابراتية عما تملكه إيران وعن مكان وجوده وعن التحديات العسكرية العملانية لمهاجمة منشآت بعيدة وموجودة تحت الأرض. بيد أنه من الممكن أن تنجح ضربات كهذه في تدمير بعض المنشآت الإيرانية جزئياً أو بكاملها وبذلك نعيد البرنامج الإيراني إلى الوراء مدة شهور أو حتى سنوات. وإذا حدث ذلك فمن المؤكد أن إيران ستعيد تكوين

برنامجها بطريقة تجعل الضربات في المستقبل أشد صعوبة. وإيران تملك قدرة الرد، وردها قد يشمل تسليط الإرهاب (...) على إسرائيل والولايات المتحدة مما يزيد من عدم الاستقرار في المنطقة بما في ذلك العراق وأفغانستان والمملكة العربية السعودية. إن توجيه ضربة وقائية إلى إيران من شأنه أيضاً أن يزيد من استعداء العالمين العربي والإسلامي حيث ينظر الكثيرون باشمئزاز إلى ازدواجية المعايير الأمريكية والدولية من حيث القبول ببرامج الأسلحة النووية لدى إسرائيل والهند. ثم إن جزءاً كبيراً من السكان الإيرانيين الذين يتباعدون حالياً عن النظام قد يتكتلون فعلاً حوله، بما يجعل الجهود الخارجية الرامية إلى إحداث تغيير في نظام الحكم أقل احتمالاً بكثير. ومهاجمة إيران من شأنها أن تؤدي أيضاً إلى زيادات حادة ولمدة طويلة في سعر النفط[62] إن شن حرب وقائية لإسقاط النظام هو ببساطة طموح زائد عن الحد، فإيران بلد تقرب مساحته من مساحة ألاسكا بعدد سكان يبلغ سبعين مليون إنسان، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق، ولذلك فإن هذا العدد هو أكثر مما يكفي لجعل أي احتلال تعيساً، ومكلفاً، وفي النهاية عقيماً. وما كانت الولايات المتحدة لتتحاشى هذه التكاليف لو أن إسرائيل هي التي تقوم بالضربة (هذا سيناريو اقترحه نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في شهر يناير 2005)، إذ سينظر على نطاق واسع إلى الضربة الإسرائيلية وكأنها بطلب من أمريكا.[63]

المطلوب هو اقتراح دولي يعرض على إيران تتلقى بموجبه الوقود النووي الذي تقول إنها تحتاجه لتوليد الطاقة الكهربائية، ولكن ليس الحصول عليه بنفسها ولا إخضاعه لإشرافها. مثل هذه المقاربة يمكن القيام بها نحو إيران وحدها مع أن بالإمكان أن تتوفر فرصة أفضل لقبولها من جانب حكومة طهران إذا قدم العرض بشكل سياسة عالمية جديدة، لا يمكن بموجبها سوى للدول الخمس الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، الإشراف على الوقود النووي. ويمكن لإيران، وهي الآن تتعرض للعديد من العقوبات الاقتصادية الأمريكية، أن تحصل أيضا على فوائد اقتصادية وضمانات أمنية مماثلة للرزمة التي يجري النظر في عرضها على كورية الشمالية. مقابل ذلك، كما هي الحال مع كوريا الشمالية سيكون على إيران أن تقنع العالم من خلال أعمال التفتيش أنها لا تطور أسلحة نووية ولا تنتج الوقود اللازم لهذه الأسلحة. وسيترتب على الولايات المتحدة أن تحصل على موافقة أوروبا وروسيا وغيرهما على هذه الرزمة وأن تهدد إيران بعقوبات وغبرها من الغرامات إذا رفضت الرزمة.[64]

من الممكن (البعض يقول من المحتمل) أن تفشل الدبلوماسية، إما بسبب عدم كفاية التأييد الدولي لرزمة الإغراءات والغرامات، أو بسبب رغبة كثيرين في إيران بأن تكون دولتهم مالكة للأسلحة نووية بغض النظر عن الثمن. ولكن، كما هي الحال مع كوريا الشمالية، هنالك من يجادل محبذا استكشاف الخيار الدبلوماسي،

نظرا لتكاليف الإقدام على أي شيء أكثر هجومية، ولأن الفرصة الوحيدة لتحقيق مساندة دولية (أو حتى قبول) لمقاربة أكثر حزما هي عن طريق الإظهار قبل كل شيء أن جهدا بنية صادقة قد بذل لحل الأمور دبلوماسيا. علاوة على ذلك، وكما ذكرنا سابقا، ستكون للولايات المتحدة مصلحة رئيسية في مثل هذا الوضع في أن تتضمن سياستها بعدا ردعيا، مبينة بوضوح للحكومة الإيرانية أن وجودها سيكون معرضا للخطر إذا تبين أنها تنقل مواد نووية إلى إحدى المنظمات الإرهابية. بيد أن الهجوم الوقائي لا يبدو مرغوبا فيه أو قابلا للتحقيق سواء في حالة إيران أو حالة كوريا الشمالية. وما دام بقاء هذين التحديين فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية مستمرا لمدة من الزمن، يحسن بصانعي السياسة في الولايات المتحدة أن يدرسوا مستقبلا استراتيجية يكون فيه للهجوم الوقائي دور ضئيل، أو لا يكون له أي دور.

بالرغم من خلافات كبيرة بين الولايات المتحدة والحكومات الأخرى حول مسائل من قبيل العراق، والضربات الوقائية، وكيفية التعامل مع التحديين الكوري الشمالي والإيراني، هنالك إجماع واسع على الرغبة في منع المزيد من الانتشار واتخاذ خطوات لتعزيز مجموعة من الترتيبات على نطاق العالم هدفها زيادة صعوبة إنتاج أسلحة نووية أو الحصول عليها. إن فرصة إبطاء انتشار الأسلحة النووية، وفي بعض الحالات منعه، هي فرصة حقيقية.

ولكن لن يكون بالإمكان دائما منع المزيد من الانتشار، وأقل من ذلك إمكانية إعادة ما تحقق حتى الآن إلى الوراء. وعندما تخفض جهود منع الانتشار ينبغي للقوى الكبرى أن يكون عندها رد جاهز قد أُشبع دراسة ومتفق عليه جماعيا. لم تحل سياسة منع الانتشار دون امتلاك إسرائيل، والهند، وباكستان، أسلحة نووية. وقد تكون كوريا الشمالية مثل هذه الدول. أما إيران وربما غيرها من الدول فإنها قد تنضم إلى هذه الدول. وبما أن الضربات الوقائية أو الإجهاضية مكلفة إلى حد كبير، فان من الأمور الجوهرية وجود رد جماعي. أما الدفاع بواسطة الصواريخ الباليستية هو في أفضل الحالات رد جزئي: فنجاحه ليس غير مؤكد فحسب، بالرغم من الأموال الضخمة المستثمرة فيه، بل لأن من المرجح أن تصل الأخطار الناجمة عن الأسلحة النووية المرجح وجودها، إلى الولايات المتحدة في بعض الحاويات بدلا من وصولها على رأس صاروخ. يجب ردع كوريا الشمالية وإيران عن استخدام الأسلحة النووية ونقل أية مادة نووية إلى أطراف ثالثة. أما فيما يتعلق بالجماعات الإرهابية فليس هنالك إلا القليل مما يمكن عمله سوى أن نجعل حصولها على مواد أو أسلحة نووية أو استخدام هذه المواد والأسلحة إذا امتلكتها أمرا صعبا.ونتيجة لذلك يجب أن تركز السياسة على معلومات المخابرات، وتطبيق القانون، والأمن الداخلي، وإجراءات زيادة الأمن المحيط بالمنشآت النووية ومخزون الأسلحة النووية في روسيا، مع تسريع تدمير المخزون منها.

## تبديل نظام الحكم

النقاش حول أفضل سبيل للتعامل مع التحديات التي تطرحها البرامج النووية الكورية الشمالية والإيرانية يركز على ثلاثة خيارات: الردع، والدبلوماسية، والعمل العسكري. بيد أن هنالك من حيث المبدأ مقاربة رابعة هي السعي لحل المشكلة بإسقاط نظام الحكم المسيء لتحل محله حكومة جديدة لا تواصل العمل لامتلاك أسلحة نووية، وحتى إذا فعلت ذلك تكون حكومة ذات طبيعة مختلفة بحيث تزول الريب والقلق مما هو مقبل من الأمور.

فكرة التطلع إلى تغيير نظام حكم وكأنه البلسم الشافي في السياسة ليست جديدة، إن التحديات الصادرة من بلدان تتسم بمتابعة التهديد بالأسلحة وبمتابعة السياسات القمعية في داخلها وخارجها، من الصعب أن يقال إنها ظاهرة ما بعد الحرب الباردة أو ما بعد الحادي عشر من سبتمبر. من عدة وجوه يمكن فهم الحرب الباردة على أنها مجابهة استطالت مع دولة من هذا النوع - الاتحاد السوفييتي الذي هدد الولايات المتحدة بما كان يفعله خارج حدوده وأساء إلى الأمريكيين بما كانت تفعله الولايات المتحدة داخل حدودها. قبل ذلك في القرن العشرين كان ينطبق هذا الوصف على صراعات الولايات المتحدة مع ألمانيا النازية واليابان الإمبريالية.

هذه الأمثلة التاريخية تلقي ضوءاً إذ إنها بدأت توحي بسلسلة كاملة من المقاربات المتاحة للولايات المتحدة في مثل هذه الأوضاع.

في حالة ألمانيا واليابان لم تكن السياسة التي وقع عليها اختيار إدارة روزفلت فقط الحرب في أعقاب وقوع الهجوم، بل كانت تقضي بتبديل نظام الحكم، أي أنها كانت سياسة عدم الاكتفاء بإلحاق الهزيمة بالعدو في ساحة المعركة وتحويل انتصاراته إلى العكس، بل كانت سياسة مواصلة الحرب حتى إسقاط نظام الحكم وترسيخ حكم مختلف تمام الاختلاف وأفضل من السابق. لقد تطلب الهدف الأخير سنوات من الاحتلال المسلح والتدخل التطفلي في السياسات الداخلية لكلا البلدين إلى أن حان وقت استنتاج الولايات المتحدة أنه لم يعد هناك تهديد صادر عن البلدين. التعبير المعاصر لهذه السياسة هو بناء أمة.

الحالة السوفيتية كانت لعدة أسباب مختلفة على نحو ملحوظ. لقد كان الأمريكيون بطيئين في إدراك ما تسببه الممارسات السوفيتية الداخلية من رعب كامل. وحتى عندما أدركوا، وكان ذلك خلال الحرب العالمية الثانية، نحّت الولايات المتحدة جانبا ما كانت تشعر به من ريب وقلق إزاء السلوك السوفيتي من أجل توحيد الصفوف ضد ما اعتبرتها تهديدات أكبر كثيرا وأشد قربا صادرة عن ألمانيا النازية واليابان. إلا أن الاتحاد السوفيتي صار بعد الحرب العالمية الثانية المنافس الرئيسي في العالم، والتهديد الرئيس، للولايات المتحدة وحلفائها. أصبح مفهوم "صد العدو" Rollback مفهوما شعبيا في خمسينيات القرن العشرين. مع ذلك فإن إمكانية وقوع حرب نووية لا يكون فيها رابحون بغض النظر

عمن يكون صاحب الضربة الأولى، قد طبعت السياسة الأمريكية بطابعها. لقد اعتبرت سياسة تبديل نظام الحكم أو سياسة الصد محفوفة بالمخاطر الشديدة، بل متهورة، نظرا لما كان يمكن أن ينتج عنها لو أن قيادة سوفيتية وصلت إلى حافة اليأس فهاجمت بكل ما في تصرفها من قوة.

ولكن لم يكن أيضا خيارا مرغوبا فيه الاكتفاء باسترضاء السلوك السوفيتي في الداخل والخارج. كان جورج كينان George Kennan هو الذي أوجد الجواب الفكري، جواب الاحتواء في "برقيته الطويلة" التي وجدت طريقها في نهاية الأمر إلى مجلة الشؤون الخارجية في عام 1947. لقد كان التوجه الرئيس للمقاربة التي أوصى بها كينان واضحا: " يجب أن يكون العنصر الرئيس في أية سياسة أمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي عنصر المدى الطويل، والأناة مع الحزم والاحتواء اليقظ للميول التوسعية الروسية." ولكن الاحتواء لم يكن متواضعا بقدر ما زعم منتقدوه. إن الجانب الذي قل الاستشهاد به هو ما كان يمكن وصفه بالبُعد الثاني للاحتواء. " من الممكن تماما للولايات المتحدة أن تؤثر بأعمالها في التطورات الداخلية في روسيا ومجمل الحركة الشيوعية الدولية... باستطاعة الولايات المتحدة أن تزيد زيادة هائلة الإجهاد الذي يُصيب طريقة عمل السياسة السوفيتية، لكي تَفرِض على الكرملين درجة من الاعتدال والحِيطة أكبر مما كان عليه أن يُبديه في السنوات الأخيرة، وبهذه الطريقة تُنَمّي التوجهات

التي لا بدَّ من أن تجد مخرجاً لها في النهاية إمّا بتفتيت القوة السوفييتية أو بجعلها تدريجياً أكثر ليونة.[65]

نتيجةً لذلك، كان هدف السياسة المترتب على ما سبق هو تغيير نظام الحكم، وقد تحقق ذلك في نهاية الأمر. ولكن الفهم الأفضل لأسلوب تغيير نظام الحكم هو أنه تطوّر في النظام. لقد تطلب الاحتواء أكثر من أربعين عاماً بعد عرضه رسمياً. وفي حين أن تغيير نظام الحكم (بمعنى إزالته) ينحو نحوَ أن يكون مباشراً وفورياً وينطوي على استخدام القوة العسكرية أو العمل السرّي، فإن تطوّر النظام ينحو لأن يكون غير مباشر وتدريجياً وينطوي على الاستفادة من أدوات السياسة الخارجية ما عدا القوة (ولو أنه قد يعتمد جزئياً على الأعمال السريّة).

المُدافعون عن تغيير نظام الحكم عامة يرفضون معظم أشكال التعامل، أحياناً كلَّها، مع نظام الحكم المقصود، لئلاّ تؤدّي عملية التفاعل أو الارتباط بتعزيز الحكومة المنشود إسقاطها. يجري تهميش الدبلوماسية: هذه كانت الحالة مع سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا على مدى أكثر من أربعة عقود. إن إطلاق دعوةٍ صريحة لتبديل نظام حكمٍ يصعب أن يكون مقاربةً يمكن أن توجِد مناخاً يقود إلى الدبلوماسية. إن أنظمة الحكم التي يمكن أن تجري مفاوضات حول موتها قليلةٌ جداً. بيد أن تدرّج النظام نحو التكامل يستدعي الحاجة إلى الاندماج وحتى إلى الأخذ والعطاء.

لذلك، ليس مفاجئاً أن الولايات المتحدة نفّذت دبلوماسيةً نشطة مع الاتحاد السوفييتي طِوال الحرب الباردة. ولم يكن مهماً هل كان وصف هذه الدبلوماسية في حدِّها الأدنى بأنها "تعايشٌ سلمي" أو كان وصفها بصورةٍ أكثر تفاؤلاً أنها "انفراج" détente. وسواءٌ أكان الوصف هذا أو ذاك، فقد كانت الولايات المتحدة مستعدة لعقد اتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي عندما كان الرأي إن الاتفاقيات بتوازنها تخدم المصالح الأميركية. لقد تطلَّب ذلك عمليتي مساومة، الأولى أن يكون للاحتواء أسبقية على الصدّ rollback أو تغيير نظام الحكم. الثانية كانت تعني أن يكون للتأثير على السياسة الخارجية السوفييتية أسبقية على التأثير في السلوك السوفييتي الداخلي. ولم يكن ذلك يعني تجاهل الولايات المتحدة لما يَجري داخل الاتحاد السوفييتي. إنها لم تتجاهله، بدليل الدعم المستمر لمختلف أنواع البث الإذاعي الموجّه مباشرةً إلى الشعب السوفييتي، ودعم قضايا حقوق الإنسان الفردية، ودعم حقّ الهجرة – ولكن دون إعطاء هذه الأمور نفس الوزن بصورةٍ دائمة. لكي تنجح السياسة الخارجية، شأنها شأن كل سياسة أُخرى، يجب أن تكون لها أولويات.

اقتضى التعامل الناجح مع موضوع الاتحاد السوفييتي وجود تفاعل، وأحد الأمثلة الرقابة على الأسلحة. لقد وافقت الولايات المتحدة على التفاوض مع القادة السوفييت وعقد اتفاقاتٍ معهم للحدِّ من أسلحتهم، ولا سيما أسلحتهم النووية. يُجادِل البعض بأن

هذه السياسة أطالت في عمر نظام الحكم السوفييتي، إذ إنها منحته وضعاً فريداً وبارزاً ووضعت قيوداً على سباق التسلُّح الذي كان يمكن لولا ذلك أن يكون أعلى كلفة وربما كان قد عجَّل بنهاية نظام الحكم المستند إلى اقتصادٍ ضعيف. مع ذلك اعتُبِر تجنُّب الحرب ووضع نُظُم لتَنافُس الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في مضمار التسلُّح، هدفاً أعلى. لقد أحاطت بالتعاملات الاقتصادية الأميركية مع الاتحاد السوفييتي حُجَجٌ مماثلة. كان هناك بعض الخطر أن تعزز هذه التعاملات الحكومة السوفييتية، لكن تغلَّبت على هذا القلق وجهة النظر القائلة أن هذه التعاملات ستوجِد عند السوفييت مصلحة في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب، وبذلك تكبح ميل السوفييت إلى تحدّي الوضع القائم تحدياً عنيفاً.

في النهاية، حدث التغيير في الاتحاد السوفييتي. بإمكان المؤرخين أن يناقشوا الأسباب، وسيواصلون مناقشتها: إلى أيٍّ حدٍّ كانت المثالب الداخلية في الاتحاد السوفييتي سبب هذا التغيير، وإلى أي حدٍّ كان هذا التغيير مردُّه إلى السياسة الغربية. الجواب السهل هو "كلاهما مُسببان له." جاءَت النهاية، وكان مجيئها بصورةٍ سلمية. النزاع الكبير الثالث في القرن العشرين، كالنزاعين الأول والثاني، انتهى بالنتيجة التي ترغبها الولايات المتحدة، خلافاً للنزاعين الأولين، مع أن الحرب الباردة انتهت بدون حربٍ شاملة.(66)

أحد الأمور غير المتوقعة التي تفرعت عن هذه النتيجة، أن الولايات المتحدة لم تحتل روسيا "المهزومة" (الدولة الرئيسة التي خَلَفَت الاتحاد السوفييتي) في أعقاب الحرب الباردة، إذ لم يكن هذا الخيار قائماً، وبالتالي فإن روسيا الحالية ليست دولةً أُعيد صنعها على نحو ما كان يأمل الكثيرون. الديمقراطية الروسية ليست كاملة، وهذا أقل ما يُقال فيها. إن البلدان التي هُزِمَت فعلاً ثم احتُلَّت لمدة أعوام هي أكثر قابليةً لهندستها من الخارج من البلدان التي لا تنظر لنفسها كبلدانٍ مهزومة أو تلك التي لم يتمَّ احتلالها كاملةً وبالعمق مدةً طويلة. والحقيقة، أنه بالاحتلال المديد والمتطفل تكون هناك درجة عالية من توقع تغيير حقيقي من نظام الحكم، وذلك لأن تغيير النظام إذا كان لا بدَّ من أن يكون له معنى، يجب أن يشمل ليس فقط إسقاط النظام وإنما أيضاً أن نستبدل به نظاماً من الواضح أنه أفضل وله صفة الديمومة.

مثال الاتحاد السوفييتي له عواقب مهمة للسياسة الخارجية الأميركية حاليا. أولى هذه العواقب أن طرد القادة الكريهين والأنظمة الكريهة ليس بالأمر السهل. لقد عمَّر الاتحاد السوفييتي نحو ثلاثة أرباع قرن. صدام حسين والنظام البعثي في العراق نجا من مأزقٍ مكلفٍ في حربه ضدّ إيران وحَلّت بهما هزيمة ساحقة على يد تحالفٍ دوليٍّ بقيادة الولايات المتحدة في عام 1991.

لقد وجدت الولايات المتحدة على نحوٍ مفاجئ صعوبةً في تحديد مكان مانويل نورييغا واعتقاله في بنما عام 1989، وثَبَتَ أن

إسقاط محمد فرح عيديد في الصومال كان مكلفاً جداً وفي النهاية مستحيلاً.

إبدال نظام حكم بآخر هو أكثر صعوبة. لقد كان إسقاط صدام سهلاً نسبياً، على الأقل مقارنةً مع إقامة حكومة فاعلة قادرة على تسيير أمور بلدٍ آمنٍ وقابلٍ للحياة. ومع أن مغامرة العراق صارت أعلى ثمناً وأصعب مما كان ينبغي أن تكون بسبب الافتقار إلى تخطيطٍ جيّد وبسبب بعض القرارات المشكوك فيها (مثل تفكيك الجهاز العسكري العراقي والبنية التحتية للحكم في البلاد)، لا يستطيع المرء أن يفترض أن الأمور ستكون أسلس لو جرت مقاربة احتلال العراق بطريقة مختلفة، أو أن الاحتلالات في أماكن أُخرى ستكون أسهل كثيراً.[67] إن تصاعد الروح القومية مع العولمة (ومعهما القدرة على الحصول على وسائل مقاومة قوية وفعالة) قد تكون قضت على احتمالات الاحتلالات الطويلة، إذا أخذنا في الاعتبار الارتفاع الحاد في التكاليف البشرية، والعسكرية، والاقتصادية لهذه الاحتلالات. إن الذين يسعون إلى نشر الديمقراطية سيكون عليهم أن يجدوا وسائل بديلة.

إن الأمور المؤكدة هي التي يجب أن تحكم سياسة الولايات المتحدة تجاه كوريا الشمالية وإيران. والأمور غير المؤكدة المحيطة بتبديل نظام الحكم تجعل منها مقاربةً لا يُركَن إليها في التعامل مع مشاكل محددة من قَبِيل برنامج للأسلحة النووية. لا يقف أيٌّ من البلدين عند حافة تبدلٍ داخليٍّ دراماتيكيٍّ. قبل عقدٍ من السنين

كان يعتقد كثيرون أن كوريا الشمالية على حافة الانهيار، ولعلها ستبقى كذلك لمدة سنواتٍ قادمة، بالرغم مما حلَّ بها من فقرٍ، وبالرغم من قيادتها القاسية والمتعجرفة وانعدام الحرية فيها. ومن المحتمل أن تبقى إيران أيضاً محكومةً من قبَل القيادة الحالية، بالرغم من أن رجال الدين الذين يحكمون البلد ليست لهم شعبية وتعارضهم بهدوء غالبية الشعب. إن تغيير نظام الحكم لن يتحقق بسرعة كافية لإزالة التهديد النووي.

إن استخدام القوة العسكرية لإحداث تغييرٍ في نظام الحكم ليس خِياراً قابلاً للتحقيق. أما استخدام أدواتٍ غير مباشرة لإحداث تطوّر في نظام الحكم فقد ينجح تماماً، ولكنّ هذا بدوره سيتطلَّب سنواتٍ إن لم نقل عقوداً. يجب علينا أن نُكيِّف توقعاتنا مع مقاربة طويلة الأجل وأن نتخلّى عن التصوّر الخيالي لعملٍ سريع. تتراوح أدوات تطوّر نظام الحكم بين استخدام التلفزيون والإذاعة والإنترنت وضمّ البلدان إلى منظمة التجارة العالمية بشروطٍ تتطلَّب إصلاحاتٍ اقتصادية أساسية وإصلاحات سياسية غير مباشرة. وتأييد التغيير بالكلام البَلاغي قد يساعد ولكنه ليس بديلاً للسياسة. ولكنّ التكامل في حدِّ ذاته يمكن أن يكون أداةً مهمةً لتطوّر نظام الحكم. ويجب أن تتوفّر المحفزات الاقتصادية والسياسية إذا جرى تبنّي سياساتٍ تقلِّص التهديدات الماثلة وتحقق مزيداً من الحريّة ومجالاً للنشاط الاقتصادي والسياسي المستقل. وفي غياب هذه التغييرات قد تكون العقوبات مناسبة.إن التجارة

والتبادلات قد تفتح مجتمعاً ما لأفكارٍ جديدة. خلال بضعة العقود الماضية شاهدنا فعلياً عشرات الأمثلة عن تطوّرٍ ناجح لنظام الحكم شمل بلدان الكتلة السوفييتية السابقة والعديد من بلدان أميركا اللاتينية وآسيا. ولا يوجد سببٌ لعدم تكرار هذه الأنماط في أماكن أُخرى إذا كان العالم الخارجي مستعداً للقيام بالاستثمار ولأخذ الوقت اللازم.[68] لا يجوز أبداً إهمال أنظمة الحكم الكريهة أو الخطرة، ولكن أسلم طريقة وأفضلها لتشجيع تعديلها أو حتى تفجرُها داخلياً هي في دفعها إلى سياسة التكامل.

☆ ☆ ☆

# الفصل الخامس

# التكامل الاقتصادي

ركّز جزء كبير من هذا الكتاب على جهود اندماج القوى الكبرى في ترتيبات تعاونية لكي تتمكن هي والولايات المتحدة من أن تعالج بنجاح التحديات الكامنة في عالم شامل كعالمنا. ولكن بعداً آخر لهذا التكامل يشمل أولئك الذين يمكن وصفهم بأي شيء سوى أنهم قوى كبرى، أي أكثرية شعوب العالم التي تميل حياتهم إلى تعريفها بما تفتقر إليه.

هنالك ثلاثة مسوغات لضمّ هذا الموضوع إلى الكتاب باعتباره مسألة سياسة خارجية أو مسألة أمن قومي. المسوغ الأول إنساني. ثمة شيء خطأ أساسي ومتأصل في عدم تمكن الكائنات البشرية من أن تعيش حياة كاملة، إذا أخذنا في الاعتبار التقدم الحديث في الرعاية الصحية وإنتاج الغذاء. وفي هذا الزمن بالذات يوجد عدد كبير جداً من الرجال، والنساء، والأطفال الذين ينتمون إلى هذه الفئة.

الحجة الثانية استراتيجية. إن المجتمعات التي يسود فيها الفقر أو تنتشر فيها البطالة معرضةٌ لنوعٍ خاص من عدم الاستقرار والنزاع الداخلي، وهذان بدورهما يؤديان إلى مشقات بشرية كبيرة أو أسوأ من ذلك.

هذا أحد الدروس التي نستمدها من تجارب تسعينيات القرن العشرين في يوغوسلافيا السابقة.[69] إن المجتمعات ذات الاقتصاد الضعيف والنظام السياسي المتهالك هي أشد تعرضاً لاستغلالها من جهاتٍ خارجية، سواء أكانت هذه الجهات منظمات إجرامية، أو

جماعات للمتاجرة بالمخدرات، أو إرهابيين. والمناطق التي لم تتأكّد فيها السيادة إنما هي عبارة عن فراغاتٍ من السهل تماماً أن تملأها قوى يمكن وصفها بأية صفةٍ سوى أنها خيِّرة.

الحجة الثالثة اقتصادية. فالمجتمعات التي ترتفع فيها معدلات البطالة وتفتقر إلى مدخراتٍ مالية، ويتدنّى فيها النمو أو ينعدم، وينخفض معدّل حصة الفرد من الناتج العام المحلّي، مصيرها أن تكون مجتمعات لا تصلح لأن تكون شريكاً تجارياً جيّداً أو جاذبةً للاستثمار من الولايات المتحدة أو من أي بلدٍ آخر. بعكس ذلك، تصبح هذه الأماكن أماكن لاستنزاف الموارد، وتشتد حاجتها إلى مبالغ ضخمة من المساعدة لمجرّد تعويمها وإبقاء الناس فيها على قيد الحياة.

حجة القيام بعملٍ ما لتغيير الوضع الراهن في هذه البلدان هي حجةٌ قويّة. ذلك أن الامتناع عن القيام بعملٍ ليس خياراً، لا سيما وأنه ليس هناك ما يدل على أن الأمور سوف تتحسّن بدون مشاركة من الخارج.[70]

هنالك ما يقدَّر بثلاثة بلايين إنسان-نصف سكان الكرة الأرضية-يعيشون عند مستوى الفقر أو أدنى منه، أي بما يعادل دولارين في اليوم أو أقل من ذلك. ويعيش خمسون بالمئة تقريباً من أفقر سكان العالم في الصين والهند، وثلثا أفقر الناس نجدهم في ستة بلدانٍ فقط هي الصين، والهند، وإندونيسيا، وباكستان، ونيجيريا، وبنغلادش. وهكذا فإن حصة الأسد من فقراء العالم

موجودةً في البلدان ذات العدد الكبير من السكان وهؤلاء أحوالهم على أقل تقدير حسنة جزئياً وبالتالي فإنهم غير مؤهلين دائماً لنيل شيءٍ من البلايين التي تقدمها البلدان الأغنى بالدولار،و اليورو، والين، كمساعَدة غير مباشرة أو من خلال مؤسسات إقليمية وعالمية مختلفة.

أفضل استراتيجية لمساعدة الفقراء في بلدانٍ كالصين والهند هي تشجيع السياسات التي تدعم النمو الشامل في اقتصاديات تلك البلدان. يتجه عدد الفقراء إلى الانخفاض بنسبة اثنين بالمئة كلما ارتفع الناتج العام المحلّي في بلدٍ ما بنسبة واحد بالمئة.[71] هنالك أفكارٌ كثيرة بشأن توليد معدلات نمو أعلى، ولكن الفكرة السائدة تحبذ إجراء إصلاحاتٍ من قبيل تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي والملكية الحكومية (أو زيادة الملكية الخاصة)، وإقرار حُكم القانون وممارسات المُساءَلة الحديثة جنباً إلى جنب مع نظامٍ ضريبيٍّ مُنصِف، واجتثاث الفساد، والتخفيف من متطلبات الترخيص، وبصورةٍ خاصة حماية حقوق الملكية. هنالك أيضاً حاجة إلى هيكليات اجتماعية من قَبِيل نظام تعليم حديث وقوانين تضمن فرص التعليم للبنات والنساء. إن العديد من الإصلاحات التي تُحَسّن فرص النجاح الاقتصادي هي عناصر مهمّة في ترويج الإصلاح الديمقراطي أيضاً. ونتيجةً لذلك هنالك اتجاه إلى تعزيز الانفتاح السياسي والاقتصادي. والهدف هو خلق بيئاتٍ تُشجِّع النشاط الاقتصادي الإنتاجي وتجتذب الاستثمار الأجنبي، لأن

تدفق الاستثمار الأجنبي في سائر أنحاء العالم هو بمثابة تدفُق مساعدات كبيرة وضئيلة. مع ذلك يجب على البلدان أن تتنافس من أجل الحصول على استثمار، وهذا الاستثمار يميل إلى التوجُّه نحو الأماكن الأكثر تطوُّراً والواعدة، وليس إلى بلدانٍ معظم مواطنيها فقراء.

ما بين 500 مليون إنسان وبليون إنسان يعيشون في بلدانٍ مصنفة بأنها فقيرة. وإحدى أدوات معالجة الفقر المستمر هي تقديم المساعدة للتنمية. تُقدِّم حكومة الولايات المتحدة أكثر من 16 بليون دولار سنوياً لهذه الغاية، أي أكثر مما يقدّمه أيّ بلدٍ آخر، ولكن أقل مما تقدّمه معظم البلدان الغنية إذا كان المقياس هو نسبة الدخل الوطني. ومما يزيد من تخفيف تأثير مساعدة الولايات المتحدة الموجَّهة لمكافحة الفقر في العالم أن معظم المساعَدة موجَّه إلى الإغاثة في حالات الكوارث (بدلاً من توجيهها إلى التنمية الاقتصادية وإلى بلدانٍ تُعتَبَر استراتيجيةً (مثل مصر، وباكستان، وكولومبيا، والأردن) بدلاً من إرسالها إلى البلدان الأشد فقراً.[72]

غير أن مستويات المساعدة التنموية الأعلى والأفضل في استهدافاتها لن تكون بلسماً شافياً. فالمساعدات المتزايدة يمكن أن تسبب ضرراً أكثر مما تأتي بالخير إذا سُمح للحكومات أن تتابع تنفيذ سياسات سقيمة وأن تتجنب إجراء إصلاحات مؤلمة ولكنها ضرورية[73] يجب أن يكون شرط المساعدة تبعاً لإصلاحات

اقتصادية وسياسية معينة. ولذلك فإن إيجاد حساب تحدي الألفية (MCA) خطوة في الاتجاه الصحيح. إن حساب تحدي الألفية الذي أعلنه الرئيس بوش في أواخر العام 2002 يجعل عدة ملايين الدولارات من المساعدات الإضافية للتنمية متاحة كل عام للبلدان التي تتبنى سياسات سياسية واقتصادية واجتماعية "سليمة" أي سياسات تحبذ القطاع الخاص في المجتمعات التي تتحلى بما يكفي من الشفافية وبُعد النظر لردع التبذير والفساد، كما تتمتع بقدر كبير من الديموقراطية.وبذلك تصبح المساعدة الإضافية مكافأة وحافزاً إلى الإصلاح. في شهر يوليو من عام 2004 جرى ترشيح سبعين بلداً من قبل مجلس شركة تحدي الألفية للتنافس على المساعدة في السنة المالية القادمة[74].

لكن المشكلة تظل قائمة، فالعديد من أشد البلدان بؤساً لا يمكنها أن تتأهل، وأسوأ من ذلك أن تنجح في المنافسة للحصول على تمويل. إحدى المبادرات التي بدأت تترسخ (ويعود معظم الفضل إلى مساندة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) هي إعفاء جانب كبير من الدين، بل الدين بكامله، المستحق من أفقر البلدان في العالم (معظمها في إفريقيا) للبنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية التي تقدم قروضاً. اقترن بهذه المبادرة اقتراح يقضي بأن تكون المساعدات الجديدة منحاً (بدلاً من قروض) لهذه البلدان نفسها تحاشياً لخلق أعباء ديون جديدة.

لا مفر من بعض المساعدات المباشرة. إن الأموال التي تقدم لمنع أو معالجة أو التعامل مع عواقب نقص المناعة المكتسبة الإيدز (HIV\AIDS) وغيره من الأمراض كالملاريا يطبق عليها ذلك، فمساعدة من هذا القبيل ليست إلزامية إنسانيا فحسب بل هي حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية. ما من بلد يمكنه أن يزدهر إذا كان عدد كبير من سكانه الذين في سن العمل تحول أمراضهم دون ممارستهم العمل وإذا كانت مبالغ ضخمة من أموال الحكومة مطلوبة للرعاية الصحية.

ولكن لعل التجارة هي الأداة الأقوى لتحقيق انتشال أعداد كبيرة من ملايين الناس من وهدة الفقر. لقد استنتج محلل محترم "أن فرصة تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات إلى مزيد من الأسواق المنفتحة قد تكون أثمن فائدة توفرها سياسات البلدان الغنية للفقراء في البلدان النامية"[75] إن قرار الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغنية نسبيا بتخفيف تدريجي للتعرفات الجمركية وكوتا الاستيراد بالنسبة لصادرات البلدان الفقيرة، من المنتجات الزراعية، والمنسوجات، والأدوات المنزلية، والقيام بالعمل نفسه بشأن دعم الصادرات من منتجاتها الزراعية، يمكن أن يكون له تأثير دراماتيكي. بإمكان ملايين الناس عمليا أن ينتقلوا إلى ما فوق خط الفقر في غضون عقد من السنين بتكلفة متواضعة تتحملها البلدان الأغنى. هذه هي خلاصة التكامل في العمل.

## تكامل من يملكون

تجمع التجارة بين جميع بلدان العالم في شبكة علاقات تعود عليها بالفائدة الاقتصادية تبادليا. إن وجود علاقات تجارية مفيدة تبادليا يؤدي مهمة ردع النزاعات، إذ تعمد الحكومات إلى التفكير مرتين قبل اتخاذ خطوات لقطع هذه العلاقات أو تدميرها.

غير أن التجارة تشكل تحديا كبيرا لقادة القوى الكبرى وغيرها. فيما يتعلق بالإبادة الجماعية، والإرهاب،وانتشار الأسلحة النووية، المسألة في معظمها هي استعداد القوى الكبرى لمطالبة الآخرين بالتزام معايير معينة وسلوك معين والتعاون لإيجاد العلاج عند انتهاك المعايير. وبتعبير آخر، المسألة هي استعداد القوى الكبرى لسلب سيادة بعض الدول الأخرى في ظروف معينة. في حالة التجارة، الدول الكبرى هي التي يجب أن تكون مستعدة لتقديم نفسها للمساءلة وأن تتنازل عن بعض جوانب سيادتها إلى منظمة التجارة العالمية.

إن منظمة التجارة العالمية، التي أنشئت في عام 1995 لتخلف الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة مفوضة بوضع قواعد للتجارة العالمية. ليس مطلوبا من أحد أن ينضم إلى منظمة التجارة العالمية ولا يُرغَم أحد على البقاء عضوا فيها. إن المشاركة (وهذا ما يفعله قرابة 150 بلداً) في هذه الهيئة فوق القومية التي تملك سلطة اتخاذ القرار في الخلافات التجارية، والتي تصر على إيجاد العلاج، هي مسألة اختيارية، كما هو قرار قبول وتنفيذ أحكام قضاة منظمة

التجارة العالمية في خلافات تتعلق بالتجارة. كل ذلك بُني على فكرة أن العمل بموجب نظام للتجارة له مثل هذه الهيكلية مفيد للحكومات، حتى ولو جاءت قرارات معينة ضدها.

هدف السياسة الخارجية في مجال التجارة هو جعل التأييد الدولي لحرية انتقال السلع والخدمات عبر الحدود شاملا قدر الإمكان. تقدر دراسة أجريت مؤخرا أن دخل الولايات المتحدة هو أعلى من تريليون دولار سنويا بفضل التكامل الاقتصادي، ويمكن أن يرتفع بمبلغ إضافي قدره 500 بليون دولار سنويا إذا كانت التجارة العالمية حرة فعلا.[76] التفسير مرجعه إلى حجج أساسية تدعم حرية التجارة: وهذه الحرية هي أحد المكونات القوية للنمو الاقتصادي، وتدني التضخم، وإعطاء الخيار للمستهلك، والتحديث، وإيجاد فرص عمل، والتنمية، والإنتاجية. وهذا ينطبق على الدول الغنية بنفس قوة انطباقه على الدول التي تطمح لأن تكون غنية.[77]

القضية الاقتصادية الكلاسيكية دفاعا عن حرية التجارة قضية قوية. إنها تسمح للبلدان بأن تتخصص في أفضل ما تنتجه، وهذا بدوره يجعل صادراتها قادرة على المنافسة ووسيلة لتوليد الثروة. في هذه الأثناء تتمكن المستوردات من تموين البلد بسلع وخدمات أقل ثمنا، وفي الوقت ذاته إدخال تقنيات جديدة إلى البلد وتوفير خيارات له. والتجارة ليست مرتبطة بإيجاد فرص العمل بحد ذاته بقدر ارتباطها بفرص العمل التي تعطي مردودا ماليا

أكبر، لأن فرص العمل مرتبطة وسطيا بمردود الصادرات بنسبة 10-15 ٪ أكثر من فرص العمل الموجهة إلى السوق الداخلية فقط.

والتحدي هو تضييق، وبالتالي وضع حد، للإستثناءات أو المجالات التي لا تكون فيها التجارة، ومن ضمنها تجارة المواد الزراعية والخدمات، منفتحة. إن حواجز التعرفات وغير التعرفات، بما في ذلك الحصص quotas يجب إلغاؤها، وإلغاء دعم الأسعار. كذلك فإن دعم الصادرات له أثر تشويهي إذ يجعل السلع والخدمات أقدر مما تستحق على المنافسة. هذا الدعم يجب التخلص منه تدريجيا.[78]

لكل من القوى الكبرى سجل لا يخلو من عيب. وكل واحدة منها تشكل أحيانا (بعضها أكثر من الأخرى) عقبة أمام تحقيق نظام تجارة عالمي منفتح بصورة حقيقية. ومن الواضح أن الصين تحقق تقدما في الوفاء بالالتزامات التي وافقت عليها عندما انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في شهر ديسمبر 2001. لقد خفضت التعرفات الجمركية وفتحت مجالات مهمة من أسواقها. وارتفعت قيمة الصادرات الأمريكية إلى الصين حتى بلغت 35 بليون دولار سنويا ولكن يوجد عجز عند الصين من عدة وجوه فالملكية الفكرية لا تُحتَرم في أحيان كثيرة. والمشاريع المشتركة مع شركات أجنبية تواجه في غالب الأحيان أنواعا من العراقيل التي تجعل من الصعب أن تعمل هذه الشركات الأجنبية في أجزاء من الاقتصاد كالبناء. وبقيت العملة الصينية محافظة على نسبة متدنية اصطناعيا مقابل

الدولار، وهذا ما يجعل أسعار الصادرات الصينية متدنية ويوفر لها ميزة تنافسية، بينما يجعل صادرات البلدان الأخرى إلى الصين أغلى ثمنا. وهذا ما يفسر جزئيا الفائض الصيني الكبير في تجارتها مع الولايات المتحدة.

روسيا مشكلة مختلفة. فهي لم تنضم بعد إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. وهي تحافظ على عدد كبير من التعرفات الجمركية التي تثبط المستوردات. ثم إن هناك حواجز غير حواجز التعرفات (مثل الإجراءات الصحية وكل أنواع متطلبات الترخيص) وهذه فعليا حواجز تجارية، تجعل من الصعب أو من المستحيل دخول السلع إلى روسيا أو، بواسطة المطالبة بشروط خاصة، يجعلها غالية إلى حد أنه يصبح من الصعب بيعها. وروسيا، على غرار الصين، لها سجل ضعيف في مكافحة القرصنة في مجال الملكية الفكرية. ولكن محادثات الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية مستمرة بين روسيا والمنظمة - لقد قال الرئيس فلاديمير بوتين "نحن معنيون بمزيد من اندماج الاقتصاد الروسي بالاقتصاد الدولي بما في ذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفق شروط تعود علينا بالنفع.[79] علاوة على ذلك لا بد من أن يساعد نمو الروابط التجارية بين روسيا والاتحاد الأوروبي بمرور الزمن، في وفاء روسيا بمتطلبات منظمة التجارة العالمية وبالتالي يساعد في جعل روسيا قادرة على الانضمام إلى المنظمة.

أما الهند فإنها أكثر انفتاحا بكثير مما كانت خلال العقود التي كانت تتناغم فيها مع الاشتراكية وتتبع سياسة سيطرة الدولة على الاقتصاد. إن الهند عضو في منظمة التجارة العالمية وقد نمت تجارتها نموا ملحوظا. ولكن الهند أيضا تحافظ على معوقات عالية من التعرفات وغير التعرفات. إن متطلبات الترخيص تكاد تكون أحيانا مستحيلة التحقيق. وبعض المستوردات محظورة نهائيا. كما أن الهند أيضا لها سجل لا يرضي من حيث حماية الملكية الفكرية.

الشريك الأكبر والمفرد للولايات المتحدة في المجال التجاري هو الاتحاد الأوروبي (مع أن ما من دولة أوروبية بمفردها قادرة على التنافس مع كندا أو المكسيك عندما يتعلق الأمر بالعلاقات التجارية الثنائية مع الولايات المتحدة). إن الاتحاد الأوروبي هو أحد أركان منظمة التجارة العالمية. والمشكلة الكبرى مع الاتحاد الأوروبي هي سياساته الزراعية. إن مبالغ الدعم الكبيرة توفر للمزارعين الأوروبيين ميزات تفوّق على المزارعين الذين يودون تصدير منتجاتهم إلى أوروبا. ومبالغ الدعم ليست محصورة بالزراعة، ذلك أن شكوى قدمتها الولايات المتحدة في عام 2004 تتعلق بمبالغ الدعم الحكومي لمؤسسة ايرباص، أكبر مؤسسة لصناعة الطائرات في أوروبا. ومما يزيد أيضا صعوبة الراغبين في التصدير إلى أوروبا الحواجز المختلفة عن حواجز التعرفات (مثل الحواجز المتعلقة بهندسة الجينات (المورثات) مما يجعل من المستحيل للعديد

من منتجي اللحوم والطيور الداجنة في أمريكا دخول السوق الأوروبية.

إن اليابان هي إحدى الدول التجارية الرئيسية وهي تفي معظم الأحيان بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية. لقد حدث تقدم في إقناع اليابان بأن تنفتح على الاستثمار الخارجي. غير أنه ما يزال من الصعوبة بمكان اختراق قطاع الخدمات والأعمال كالمصارف والتأمين، وهنالك دعم وميزات أخرى تحصل عليها الشركات اليابانية. غير أن المشكلة الكبرى تكمن في الزراعة وحماية اليابان لمزارعيها من خلال مبالغ الدعم والحواجز التي تضعها أمام الاستيراد.

لكن قبل كل شيء، كان نمو التجارة كبيراً منذ الحرب العالمية الثانية وأسهمت إسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي والازدهار. ويتمثّل التحدّي في ديمومة النمو، وهذا يتوقّف في جزءٍ كبيرٍ منه على قدرة العالم أن يتوصّل إلى جولةٍ جديدة في المباحثات التجاريّة تأخذ في الاعتبار الزراعة، والخدمات، واحتياجات البلدان النامية. إن الاتفاقيات الإقليمية والثنائية حول حريّة التجارة ليست البديل لترتيبات عالمية، لأن الاتفاقيات الأكثر محدودية لا تستطيع أن تُعالِج موضوع الدعم، وفي أكثر الأحيان تُحدِث تمييزاً ضدّ البلدان غير المشمولة بالاتفاقيات.

وللحيلولة دون حدوث ذلك، ينبغي للولايات المتحدة أن تتولّى القيادة. لكن القيادة تستدعي ما هو أكثر من التحريض. معنى ذلك

الالتزام بتخفيفٍ تدريجيٍّ لما تبقّى من أوجه السياسة التجارية للولايات المتحدة التي تتعارض مع التجارة الحرّة، أو التخلُّص منها فوراً. تَشمَل هذه الأوجه التعرفات الجمركية، والكوتا، ودعم الأسعار، ودعم الصادرات. وتشمل أيضاً المبالغ التي تُدفَع دعماً للمنتجات الزراعية والتي تُكَلِّف البلدان النامية بلايين الدولارات سنوياً بشكل خسارة صادرات وأسعار مخفّضة بطريقة اصطناعية.[80] إن إصلاحاً كهذا جوهريٌّ لكي تكون الولايات المتحدة في وضعٍ يسمح لها بالتأثير على غيرها. والجانب الأعلى للقيام بهذا الالتزام هو أنه يجعل بالإمكان حدوث جولة تجارية جديدة ترتد بالمنفعة ليس فقط على الولايات المتحدة بل على العالم بأجمعه.

غير أن العمل السياسي في مجال التجارة لا يساعد الولايات المتحدة أن تكون قدوةً في سلوكها. والسبب هو أن الذين يكسبون من التجارة، أي كل الناس تقريباً لا يُدركون ذلك دائماً. إن المنافع، سواءٌ أكانت معدلاتٍ أدنى للتضخم أو خياراً أوسع أمام المستهلك، أو وجود فرص عمل تعتمد على التصدير، هي في أكثر الأحيان خفيّةٌ أو تظهر للبصر جزئياً. غير أن الذين يُكابدون من خسارةٍ في التجارة يشعرون بذلك شعوراً حاداً. ويُوَجَّه اللوم خطأً إلى المستَوردات في أكثر الأحيان، لأنها مسؤولة عن فقدان فرص العمل، في حين أن الإنتاجية أو التكنولوجيا هي المذنبة. ومع أن أعداد الذين يفقدون فرص عملهم بسبب التنافس هي أعدادٌ

متواضعة، فإن التوتر الذي يُحدثه هؤلاء الأفراد في العمل السياسي ليس متواضعاً.

وصل العمل السياسي في مجال التجارة إلى الذروة في عام 2002 عندما واجه كثيرون من منتجي الفولاذ في الولايات المتحدة مستقبلاً مجهولاً. لقد تضاعف الضغط على إدارة بوش لكي تبادر إلى المساعدة. فَرَضَ الرئيس بوش في شهر مارس 2002 تعرفات على أنواعٍ من منتجات الفولاذ لمدة ثلاثة أعوام. وقيل إن الهدف كان إعطاء المنتجين المحليين فترة تتنفّس من أجل إجراء تغييراتٍ تساعدهم في مواجهة التنافس الدولي بصورةٍ أفضل. لكن الرئيس بوش ألغى التعرفات بعد ذلك بأقلٍّ من عامين، أي في شهر ديسمبر 2003 في مواجهة حكمٍ أصدرته منظمة التجارة العالمية ينصُّ على أن التعرفات لا تتناسب مع الالتزامات التجارية للولايات المتحدة، وفي مواجهة تهديدٍ من الاتحاد الأوروبي بالرد على التعرفات. ولا تقلُّ أهمية عن ذلك في قرار تغيير المَسلَك، شكاوى الشركات الأميركية التي تستعمل الفولاذ بسبب ارتفاع ثمنه، فخسرت هذه الشركات بالنتيجة فرص بيع منتجاتها وفرص عملٍ وخشيت من عواقب ردٍّ أوروبي.[81]

في عام 2003 ومطلع عام 2004 كان هنالك مثالٌ أحدث عن السياسة الخارجية اتخذ شكل نقاش حول إيجاد مصادر خارجيّة، وهو أسلوب اتبعته شركات مقرها في الولايات المتحدة لإعطاء أعمال إلى شركات مكانها وراء البحار وتعرِض تكاليف أدنى وكفاءة أعلى. بهذه العملية تفقد الولايات المتحدة نحو 300.000 عمل

مكتبي سنوياً، ولم يكن مفاجئاً أن صدرت دعوات "لعمل شيءٍ ما" بهذا الشأن.

مع ذلك تكون أحياناً عبارة "فقط امتنع عن عمل شيءٍ ما، وابقَ مكانك هناك" أفضل مساق للعمل. هنالك من يجادل بأن ما يلي هو أحد مساقات العمل: 300.000 فرصة عمل من مجموع قوة اليد العاملة الذي يربو على 115 مليوناً هي نسبةٌ مئوية متواضعة. إن الغالبية العظمى من فرص العمل في الولايات المتحدة لها مقراتٌ محلية وليست معرضة لمصادر خارجية. تحصل الشركات الأميركية على مكاسب من حصولها على خدماتٍ أرخص وتصل في أوانها مع ذلك فإنها خدمات عالية الجودة، مما يجعلها أقدر على المنافسة. تزداد الثروة وراء البحار، وهذا أمرٌ جيّد للشركات الأميركية التي تصدِّر إنتاجها من وراء البحار. في هذه الأثناء يتحرر رأس المال الذي كانت تُدفَع منه رواتب وتعويضاتٌ أُخرى بحيث يُستعمَل في خلق فرص عمل جديدة وأعلى قيمةً داخل الولايات المتحدة.[82]

هذا لا يعني عدم وجود خاسرين من جراء التجارة الحرّة. الواقع أنه يوجد خاسرون. فمن الممكن أن تخسر شركات فردية أو عمال أفراد من خلال المنافسة. وعندما يَحدُث ذلك، ولا بدَّ أن يحدث، لا يكون الرد الصحيح بحماية فرص العمل الموجودة (وهذا دائماً يُثبِت أنه مكلفٌ ويستدعي رداً من شأنه فقط أن يخفض قدرة الصادرات الأميركية على المنافسة) بالأحرى يكون الرد الصحيح بتقديم مساعَدة تعويضية إلى العامل المتضرّر. ومثل هذه المساعَدة

يمكن أن تتخذ شكل منحةٍ أو قرض، ويكون لهذه المساعدة أعظم قيمةٍ إذا كان هدفها ليس فقط انتشال العامل في مرحلة انتقالية صعبة بل أن توفّر له أو لها مهاراتٍ يحتاجها أحدهما لإيجاد فرصة عمل جديدة. ومما يساعد العمال الأفراد أيضاً فتح حسابات تقاعد محمولة ولها ميزات من حيث الضرائب وحسابات للرعاية الصحيّة، وتكون هذه الحسابات مرتبطة بالإنسان الفرد بدلاً من الوظيفة. ومن المهم أن تتوفّر هذه الفوائد للعاملين في قطاع الخدمات وليس فقط للعاملين في قطاع التصنيع.[83]

التعلُّم على مدى الحياة مع إعادة التدريب أمرٌ مركزيٌّ للمحافظة على قدرة التنافس. وإذا أخذنا بالاعتبار ديناميكية الاقتصاد العالمي والمدة الأوسع لأعمار العمال فإن العمل في وظيفةٍ واحدة أو اثنتين على أساس أن الشخص العامل أكمل دراسته في المدرسة وهو في مطلع أو منتصف العشرينات من عمره أصبح أمراً خارج إطار زمانه بصورةٍ متزايدة. لقد نوّه أحد المحللين بأن "مستقبل اقتصاد الولايات المتحدة لا يعتمد على الاحتفاظ بفرص العمل التي تُملأ من مصادر خارجية، بل تعتمد على إيجاد سكانٍ يتمتعون بمهاراتٍ تزداد دائماً.[84] إذا كان هناك سبب للقلق إزاء المستقبل، فالسبب ليس الطلب الحالي على مصادر خارجية، بل يتعلق بحالة التعليم الأمريكي -ضعف نوعية التعليم في مادتي الرياضيات والعلوم وقلة عدد خريجي علوم الكمبيوتر- ولافتقار نسبي إلى موارد مكرسة للأبحاث والتنمية على المدى الطويل.

وهكذا يُلامس النقاش حول المصادر الخارجية موضوعين من المواضيع الأساس في هذا الكتاب. وتحتاج الفرصة المتوفرة إلى مزيد من التكامل الاقتصادي العالمي وليس أقل. ولكي تقود الولايات المتحدة هذا النهج يجب أن تؤكد أنها تملك القوة والكفاءة للازدهار في سوق عالمية تنافسية.

## الطاقة

سوق الطاقة العالمية هي مظهر آخر من مظاهر التكامل. في هذا المجال، أيضاً، يختلف الوضع نوعياً. فالولايات المتحدة، إذا كان هناك شيء مفرط في تكامله ضمن سوق الطاقة العالمية، تواجه مهمة سد الفجوة الكبيرة بين ما تنتجه وما تستهلكه. إن هذا الاندماج هو في الواقع شكل مُكلف من أشكال الاعتماد على الغير، وهو يُضعف الأسس التي تقوم عليها الفرصة.

تنتج الولايات المتحدة أكثر قليلاً من سبعة ملايين برميل من النفط يومياً. هذه كمية كبيرة، ولكنها تظل كبيرة إلا عندما ننظر إليها في سياق ما تستهلكه الولايات المتحدة: أي عشرين مليون برميل من النفط يومياً. والفرق يجب تأمينه بواسطة الاستيراد. بعبارة مختلفة، تنتج الولايات المتحدة قرابة 10٪ من إنتاج النفط في العالم ولكنها تستهلك ما نسبته 25٪. وحقيقة أن الصلة بين مستوى استخدام الطاقة في الولايات المتحدة والناتج الاقتصادي (يسمى غالباً "قوة الطاقة) أدنى من مستواه في معظم أنحاء العالم،

لا تغير هذا الواقع. ثم إن الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج من الغاز الطبيعي، مع أن الفجوة هنا (وما ينتج عنها من حاجة إلى الاستيراد) أصغر كثيراً. إن أنواع الطاقة الأخرى، ومن ضمنها الفحم، والطاقة النووية، والكهرباء المولدة من مساقط المياه، والريح، والطاقة الشمسية، لا توفر إلا نسبة ضئيلة نسبياً مما يستهلكه الأمريكيون.

إن المستويات العالية لاستعمال الطاقة والاعتماد على الطاقة المستوردة تنطوي على تكاليف كبيرة للولايات المتحدة والشعب الأمريكي. وهذه التكاليف العالية للطاقة تشكل عبئاً على الأعمال businesses والمستهلكين على حد سواء، إذ إنها تمتص موارد على نحو ما تفعل الضرائب، وتسهم في التضخم، وتجعل البضائع الأمريكية أغلى ثمناً وأقل إقبالاً عليها في بلدان ما وراء البحار. وتسهم تكاليف الطاقة أيضاً في حدوث عجز مالي أيضاً. إن حكومة الولايات المتحدة هي إحدى كبرى الحكومات في استعمال الطاقة. وتُسهم الطاقة المستوردة أيضاً في حدوث عجز في حساب الميزان التجاري الحالي في الولايات المتحدة (أساساً التجارة)، وبذلك تزيد قابلية الاقتصاد الأمريكي للتعرض للأذى ويتشكل ضغط على الدولار. يتطلب الوضع الراهن أن تحول الولايات المتحدة أكثر من 100 بليون دولار سنوياً إلى الخارج ثمناً للطاقة التي تستوردها. وهذا المبلغ يشكل قرابة 10٪ من مجموع العجز التجاري. ثم هنالك الاعتبارات البيئية. فاستعمال النفط، والغاز

الطبيعي، والفحم يُفاقم في ارتفاع حرارة الكرة الأرضية. بإمكان المرء أن يناقش مدى التغير في المناخ ولكنه لا يستطيع أن ينكر جدياً أن التغير في المناخ يحدث فعلاً وأن عواقبه العامة ستكون مسيئة لمعظم الأمريكيين(85).

الاعتماد الأمريكي على الغير في مجال الطاقة يشوه أيضاً سياسة الولايات المتحدة الخارجية وأمنها القومي. هنالك من يحاجّ أن ما هو أهم من التعرض إلى زيادات في الأسعار هو التعرض لانقطاع التموين. فعدم الاستقرار في بعض أجزاء العالم هو مسألة تستوجب الاهتمام إنسانياً. عدم الاستقرار في مناطق النفط الحساسة يعرض للخطر الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات في العالم. وإن ما يحدث في الشرق الأوسط بمعناه الأوسع وفي بعض البلدان الأخرى له شأن أكبر كثيراً مما يمكن أن يكون لولا ذلك، أي لو أن الولايات المتحدة والعالم أقل اعتماداً بنسبة كبيرة على ما تستورده من النفط والغاز المنتج في الشرق الأوسط.

لسوء الحظ أن النفط والغاز يوجدان غالباً في بلدان لا يمكن اعتبار الاستقرار والإنتاج فيها أمراً مفروغا منه. إن ما يقرب من ثلثي مصادر النفط والغاز المعروفة في العالم موجود في الشرق الأوسط الأكبر وفي بلدان كالمملكة العربية السعودية، وإيران، والعراق، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وليبيا. من بين البلدان الأخرى وفيرة الإنتاج فنزويلا (وهي بلد يحكمه شخص من الصعوبة أن يوصف بأنه صديق للولايات المتحدة، وآبار النفط في

هذا البلد تعاني من تكرار توقف العمال عن العمل)، وروسيا (وهي بلد الحكومة فيها على خلاف مع شركات إنتاج النفط في أغلب الأحيان) ونيجيريا (وهي بلد يجتاز درجات متباينة من الصراع المدني). إذا أخذنا في الاعتبار التوازن الوثيق بين الإمدادات العالمية والطلب، فإن أي انقطاع في الإنتاج مهما صغر في أي مكان يمكن أن تكون له عواقب اقتصادية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وللعالم.

إحدى الآليات الموجودة للتخفيف من عواقب الإنقطاعات في التموين هي الوكالة الدولية للطاقة. لقد أنشئت هذه الوكالة في عام 1974 وتضم الآن في عضويتها الولايات المتحدة وخمسة وعشرين بلداً آخر. ومطلوب من كل بلد من هذه البلدان أن يحافظ على مخزون من النفط يعادل ما لا يقل عن تسعين يوماً من الاستيراد الصافي، وفي حالة حدوث خلل في التموين النفطي بنسبة سبعة بالمئة أو أكثر يطلب من وكالة الطاقة الدولية أو من بلدان بمفردها، أن تستعمل المخزون النفطي وأن تحد من الطلب الداخلي، وأن تتحول قدر الإمكان إلى أنواع أخرى من الوقود وتزيد الإنتاج المحلي من النفط، وأن تتشارك في النفط مع الدول الأخرى الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية. هذا مجال تكامل فيه العالم بصورة مفيدة في إطار الطاقة - جزئياً للتوازن مع كارتل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك)، وهذا شكل من أشكال التكامل

أضيق حجماً ويخدم مصالح الأعضاء وليس مصالح المجموعة الدولية الأكبر.

سلكت الولايات المتحدة طريق الصواب في متابعتها سياسة تنويع الإمداد. فمن الصواب أن تنتج نفطاً في أكبر عدد ممكن من البلدان وأن تستورد النفط من أكبر عدد ممكن من البلدان. وهذا التنوع الطبيعي أو الجغرافي يخفف من أثر انقطاعات الإمداد من أي مصدر واحد، مع أن الانقطاع من المملكة العربية السعودية (أكبر منتج في العالم) من شأنه أن يكون له أثر هائل. إن استراتيجية من هذا القبيل لها حدود إذا أخذنا في الحسبان مكان تمركز حقول النفط والغاز.

يجادل بعض الناس مطالبين بزيادة امدادات الطاقة في العالم. ويُقال إن مزيداً من النفط والغاز ومزيداً من النفط بصورة عامة يساعد على إبقاء الأسعار منخفضة وهو أيضاً حماية ضد فقدان التموين من أي مصدر بمفرده. ولكن التوسع في الإنتاج يكلف كثيراً جداً، ثم إن المناطق الواعدة باستكشاف النفط هي في الغالب في نفس البلدان التي لها منذ الآن حصة الأسد من الإنتاج العالمي. إننا نزيد اعتمادنا عليها. والمكاسب التي يمكن أن تتحصل من فتح المنطقة البرية الوطنية للجوء في القطب الشمالي بألاسكا ستكون متواضعة ولن تغير الحقائق المتعلقة بمصادر حصول الولايات المتحدة على حاجتها من الطاقة.[86] أكثر من ذلك أن الطلب العالمي على النفط والغاز سيستمر في الازدياد إذ إن

الصين، والهند، وبلداناً أخرى تصبح أكثر تطوراً وأوفر نشاطاً صناعياً. ولذلك لا بد من عمل كبير حتى يتمكن الإمداد من مسايرة الطلب، كما أن الأمل بأن تتفوق إمدادات النفط والغاز تفوقاً كبيراً على الطلب (وبذلك تنخفض الأسعار مما يجعل الولايات المتحدة وبقية العالم أقل تعرضاً لآثار انقطاع الإنتاج) هو أمل بعيد التحقيق إلى أقصى حد.

لذلك يجب أن يكون هدف أية استراتيجية خاصة بالطاقة وجديرة بهذا الاسم أن ينخفض الطلب على الطاقة وأن ينخفض استعمال الطاقة وفي المقدمة استعمال النفط والغاز. هذه هي الوسيلة الوحيدة لتخفيض أثمان السياسة الحالية مالياً واستراتيجياً وبيئياً. بعض ذلك يمكن أن يتأتى من شكل ثان لتنويع مصادر الطاقة، وهذا يعني إيجاد مصادر بديلة للطاقة. والنتائج ذات المعنى لن تحصل إلا بتطور السياسات (أي أن يكون بالإمكان بناء منشآت جديدة للطاقة النووية) وان يكون هناك استثمار كاف وأن تبرهن التكنولوجيا على أنها قابلة للحياة.

إزاء هذه الطموحات غير المضمونة هنالك إمكانية مضمونة لزيادة كفاءة الطاقة وتخفيض استعمال الطاقة[87] هذا يمكن عمله بدون حدوث تأثير عكسي على الاقتصاد الأمريكي. لقد تحسنت كفاءة الطاقة في الماضي بدون أن تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. تقول إحدى الدراسات إن استهلاك الولايات المتحدة للنفط انخفض بين عام 1977 وعام 1985 بنسبة 17٪ بينما ارتفع

الناتج العام المحلي بنسبة 27٪ [88] المطلوب إجراء تبديلات في قانون الولايات المتحدة، بدءاً من تغيير النص الذي يصنف سيارات (SUV) بأنها شاحنات خفيفة خارج نطاق القوانين الفيدرالية التي تفرض مستوى أعلى من كفاءة الوقود. إن إثارة متطلبات كفاءة الوقود بصورة عامة ستكون لها نفس التأثير. والضرائب الأعلى على الغاز ولين هي وسيلة أخرى لتخفيض الاستهلاك، أما إذا كان ذلك غير مقبول سياسياً فيمكن استخدام مغريات لجعل الأمريكيين يشترون سيارات هجينة أو سيارات أخرى قادرة على توفير كفاءة أعلى في الوقود.

إن سياسة الطاقة تبرز العديد من المواضيع التي يتناولها هذا الكتاب. العالم شديد التكامل ولكن الولايات المتحدة يجب أن تعمل مع البلدان الأخرى لحماية نفسها من الجوانب العكسية للعولمة. إن المحافظة على النظام في مناطق إنتاج الطاقة هي أولوية عالية. ولكن أهم منها القيام بخطوات تضمن بقاء القوة الأمريكية، والتي تتطلب في هذا المجال تقليص تعرض الولايات المتحدة للعولمة. إن الاعتماد على الغير في مجال الطاقة أصبح بمثابة كعب آخيل للولايات المتحدة. بعد هذا الكلام، نقول إن الفرصة قائمة لعمل شيء في هذا الشأن، وهي فرصة إذا استُغلت ستنتج تأثيراً ثلاثياً يُعطي فوائد اقتصادية وبيئية وفوائد أمن قومي.

# الفصل السادس

# القوى الكبرى الأخرى

ليست الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي لها مصلحة في أن ترى نشوء عالم عالي التكامل. فالقوى الكبرى الأخرى معرضة بالمثل للتهديدات التي تطرحها العولمة، بل هي أقل قدرة على مواجهة هذه التهديدات بمفردها، كما أنها ليست في وضع يمكنها من تحدي الولايات المتحدة مباشرة. وما تحتاجه هو فترة ممتدة من الاستقرار الدولي لكي تتمكن من التركيز على التنمية الاقتصادية والنمو (في حالة الصين، وروسيا، والهند، واليابان) والتطور السياسي (في حالة أوروبا) والروابط الحسنة مع الولايات المتحدة هي مقياس جوهري لتحقيق ذلك.

"الصين والولايات المتحدة مصيرهما أن تكونا عدوتين بالترافق مع نمو قوة الصين". هذه نبوءة محلل محترم.[89] هذا التكهن ليس له ما يبرره. الناتج المحلي العام في الصين يبلغ ما يقرب من نصف ما هو في الولايات المتحدة، ولكن نظرا لعدد سكانها الكبير، فان حصة الفرد من الناتج المحلي العام لا يتجاوز 5000 دولار، أي سبع أو ثمن حصة الفرد في الولايات المتحدة. (من المعقول النظر إلى عدد السكان الكبير في الصين البالغ 1.3 بليون إنسان باعتباره بشكل عبءاً بقدر ما يشكل مورداً) والصين تنفق نحو 60 بليون دولار على جهازها العسكري، أي نحو 15٪ من المبلغ الذي تنفقه الولايات المتحدة. وفي الصين مساحات شاسعة تضم مئات الملايين الذين يعيشون في مناطق زراعية ولا يزالون فقراء ولم يكتمل تطورهم. ثمة فجوة كبيرة لا تزال تفصل بين ازدهار الصين

اقتصاديا من جهة ونظامها السياسي شديد الوطأة والذي يعاني من متاعب (المقصود الحزب الشيوعي) في الدفاع عن استمرار جدواه.

شدّد قادة الصين، من جانبهم، على الحاجة إلى عقود من الاستقرار لكي تتمكن الصين من تركيز اهتمامها على النمو الاقتصادي. ويتوافق مع هذا التشديد الإعلان في الأعوام الأخيرة عن نظرية "النهوض السلمي" في الصين في هذه المرحلة من تاريخها. إن هذه النظرية (التي ربما كانت مسبوقة بصيغة " التطور السلمي") يقصد بها إعطاء إشارة إلى جيران الصين بأن قوة الصين الاقتصادية المتصاعدة ( وقوتها العسكرية) لن تستخدم في محاولة لتثبيت هيمنتها في المنطقة. فالصين لا تريد أن تجافي جيرانها والولايات المتحدة، ولا تريد أيضا أن تحول حصة الأسد من مواردها البشرية والمالية إلى القطاع العسكري بدلا من الاستثمارات الأكثر إنتاجية بل تحتاج الصين إلى بيئة سليمة تتيح لها أن تصدر السلع المصنعة وأن تستورد الطاقة والاستثمار الأجنبي، متجنبة سباق التسلح الذي يكلف كثيرا ،أو حدوث نزاع يحول مواردها إلى غير ما تريد ويوقف التدفق التجاري والاستثماري الذي هو بمثابة الوقود للتنمية في الصين.[90]

روسيا في الوضع ذاته إلى حد كبير، ولعلها أكثر من الصين في هذا الوضع. إن روسيا قوة كبرى بالاسم فقط. ومع أن مساحة أرضها شاسعة، ومواردها الطبيعية وافرة، ولها مقعد في مجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة، ولديها مخزون من الأسلحة النووية ينافس مخزون الولايات المتحدة، فإنها من جوانب أخرى يمكن وصفها بأي وصف ما عدا أنها قوية. إنها بلد يتناقص عدد سكانه البالغ 145 مليونا (أقل من عدد سكان باكستان) والناتج المحلي العام يكاد يكون بحجم الناتج المحلي العام في البرازيل. والذكور من سكان روسيا يهلك عشرهم من جراء الإدمان على الكحول والإيدز، كما أن نظام الرعاية الصحية الذي يقصد به العناية بهم يتهاوى. إن مكانة روسيا البارزة في المستقبل، وحتى قابليتها للحياة، لا يمكن اعتبارهما أمراً مسلماً به.

ويبدو أن قادة روسيا، على غرار قادة الصين، قرروا أن السبيل الوحيد لكي تستعيد روسيا مكانتها كدولةٍ عظمى بمعنى أكثر من رمزيٍّ، يتطلب تحوّلاً اقتصادياً، وهذا بدوره يتطلَّب استقراراً مديداً في الداخل والخارج وعلاقة عملية جيدة مع الولايات المتحدة. هذا ما أوضحه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مؤتمره الصحفي بمناسبة نهاية العام (23 ديسمبر 2004)، لقد قال: "إن الولايات المتحدة أحد شركائنا ولها الأفضلية. لقد نفذنا عدداً كبيراً من المشاريع المشتركة في المجال الاقتصادي. ونحن، دون ريب، شركاء في معالجة سلسلة من المسائل اليومية والعصرية الملحّة، وفي المقدّمة مجابهة الإرهاب. بل أستطيع أن أقول إننا أكثر من شركاء، إننا حلفاء في هذا المجال."

تظلُّ هناك فوارق مهمة بين الصين وروسيا من جهة، والولايات المتحدة من جهة أُخرى، عندما يتعلّق الأمر بمسائل وآراء محدّدة حول كيفية تنظيم العالَم وإدارة شؤونه. في معاهدة العام 2001، مثلاً، اتفقت الصين وروسيا على ضمّ جهودهما من أجل المحافظة على "توازن استراتيجي عالمي..."[91] يمكن قراءة ذلك على أنه تعبيرٌ عن الاهتمام بالتفوّق الأميركي. مع ذلك فإن هذا الكلام أكثر جدارةً بملاحظته بسبب ما لا يُفصِح عنه: أي أنه لا يوجِّه نقداً مباشراً إلى الولايات المتحدة، ولا توجد مادة جوهرية للعلاقة الصينية-الروسية، التي لا تُشبِه بأيّ حال تحالفاً أو جهداً كلاسيكياً لمجابهة القوة والثروة الأميركيتين. فليس في قدرة روسيا والصين أن يكونا خصمين لأميركا - وهما يعرفان ذلك.

أمّا الهند فلا تزال أقرب إلى الولايات المتحدة. بدايةً نقول إن الهند (بخلاف كلٍ من الصين وروسيا) بلدٌ أصيلٌ في ديمقراطيته، وفي حين أنها لم تكن أبداً خصماً للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، كانت (بالرغم من مجاهرتها بعدم الانحياز) غير منحازةٍ إلى الاتحاد السوفييتي ضدّ الولايات المتحدة. غير أن انتهاء الحرب الباردة جعل هذه النقاشات أمراً فات أوانه. وبالتوافق مع ذلك وبدعمٍ من التصميم على الانضمام إلى الاقتصاد العالمي والإفادة منه ومن نحو مليونين من الهنود الأميركيين، تخلَّت الهند لحدٍّ كبير عن معاداة أميركا علماً أن هذه المعاداة ترتد على من يرتكبها، والتي اتصفت بها سياستها الخارجية خلال مدةٍ طويلة من الحرب

الباردة. لقد بلغ التغيير في الموقف الهندي حداً جعل رئيس وزراء الهند مانوهان سينغ يتحدّث عن "مصلحة متبادلة وتكاملٍ في الأهداف الكبرى" يوفران أساساً لشَراكةٍ أميركية-هندية مستمرة ومكرسة "لبناء نظامٍ لعالَمٍ مستقر، وآمن، ومزدهرٍ، وعادلٍ.[92] هذه لغة بلدٍ يسعى للاندماج كقوةٍ كبرى.

الهند بحاجة إلى التركيز على النمو الاقتصادي وذلك لأنها رغم احتوائها أكبر طبقة متوسطة في العالم، تضمُّ أيضاً عدداً من الفقراء أكبر منه في أيِّ بلدٍ آخر بمفرده. نتيجةً لذلك، حصة الفرد من الناتج المحلّي العام تقلُّ عن 3.000 دولار سنوياً، أي أقل من حصة الفرد في روسيا بنحو 1.000 دولار وأقل منها في الصين بألفي دولار. وسيفوق عدد سكان الهند خلال بضعة عقود عدد سكان الصين ليصبح الأكبر في العالم. هذا كلُّه يشير إلى الحاجة لنموٍ اقتصاديٍّ دائم يقارب 8-10 بالمائة أو يبلغ هذا المستوى، وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلاّ باجتذاب الهند الرأسمال والتكنولوجيا من الولايات المتحدة وإلاّ إذا تمكنت من دخول السوق الأميركية.

إن ما يجدُر ذكره أن مواقف اليابان وأوروبا، وهما العضوان المحتمل انتسابهما إلى التفاهم وصادف أنهما حليفتان للولايات المتحدة، هي أكثر تعقيداً من مواقف الصين، وروسيا، والهند. وهذا ليس مفاجئاً، إذ إن الحلفاء هم الذين يجب عليهم إجراء التكيُّف الصعب مع خسارة المبدأ المنطقي والعزيمة اللذين جمعت بينهما إثر تخلّي عصرٍ جيوبولوتيكي عن المكان لعصرٍ آخر.[93]

لكن توجد فوارق مهمّة بين اليابان وأوروبا. قد تكون الحرب الباردة انتهت، ولم يعد وجودٌ للاتحاد السوفييتي. لكن معظم اليابانيين لا يزالون ينظرون إلى العالم كما كان مخططاً وينظرون إلى الولايات المتحدة كصديقٍ نافعٍ. تواجه اليابان بصورةٍ مباشرة المجهول فيما يتعلَّق بكوريا الشمالية التي تطوِّر أسلحة نووية وتُجري تجارب على صواريخ يمكنها أن تصل إلى طوكيو. وهنالك أيضاً خِلافات مع روسيا لم تُحَل حول بعض المناطق، وهناك التحدّي المتمثّل بالصين الناهضة. إزاء هذه الخلفية، لا علاقة بتردّد اليابان في الارتباط مع الولايات المتحدة بصورةٍ أوثق، بالعداء لأميركا (ولو أن هناك بالتأكيد شيئاً من هذا العداء)، بل علاقة هذا التردّد هي مع النقاش الداخلي الذي لم يصل إلى نتيجة حول دور اليابان في العالم، وإلى أي مدى يجب أن تظلَّ اليابان حالةً خاصة بسبب التَركِة التي خلَّفتها لها الحرب العالمية الثانية، أي تركة العدوان المسلَّح. مع ذلك، فإن التوجُّه السائد واضح: إنه توجُّهٌ نحو أن تصبح اليابان أوفر نشاطاً في العالم وأكثر من مجرَّد قوةٍ اقتصاديةٍ ذات بعدٍ واحد.[94]

هنالك من يُجادِل بأن أوروبا الشريك المقبل للولايات المتحدة الأكثر تعقيداً. لقد انساقت أوروبا وراء نهجٍ تاريخيٍّ أفضل وصفٍ له هو تكاملها الخاص. والحقيقة، أن تجربة أوروبا عبر نصف القرن الماضي تشكّل مثالاً ملفتاً للنظر (وباعثاً على الأمل) لكيفية تقارب البلدان وتعاونها بالرغم من عداء سابق وعدم المساواة راهناً.

غير أن هذا لا يعني الإيحاء بأن ما يَجري في أوروبا يَصلُح نموذجاً يُؤخَذ به في أيّ مكان آخر. إن تكامل أوروبا حميميٌّ أكثر من اللازم وبيروقراطيٌّ مفرِطٌ في البيروقراطية وما يَجري فيها الآن هو إلى حدٍّ كبير نتيجة تاريخها الفريد، بحيث لا تصلُح أوروبا أن تكون نموذجاً لمناطق أُخرى وأقل من ذلك للعالم بأكمله.

وليس مفاجئاً أن العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا تمرُّ في حالة اضطرابٍ، وهذا ليس بالأمر الجديد: إن الروابط عبر الأطلسي كانت عاصفةً في أكثر الأحيان، على حدّ ما يوحي به عنوان كتاب هنري كيسينجر، هذا الكتاب الذي يُعتَبَر مَعلَماً وعنوانه "الشَراكة المضطربة".[95] مع ذلك ثمة شيءٌ مختلف حول المشاكل الراهنة. إن انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفييتي قد أزالا الغِراء الذي كان يوفِّر المبدأ المنطقي الأساس للتحالف العسكري. أما وأن أميركا وأوروبا لم يعودا بحاجةٍ لتأكيد وجود جبهة مشتركة معادية للشيوعية، فقد شَعَرا بحرية استكشاف اختلافاتهما، وثَبَتَ أن العثور على هذه الاختلافات هو من السهولة بمكان. إن التغيير بين أجيالٍ كان له تأثيره. فالولايات المتحدة بالنسبة للأوروبيين تحت سن الستين عاماً ليست في نظرهم البلد الذي حرَّر القارة خلال الحرب العالمية الثانية بل يرَون فيها زعيمةً مثيرةً للجدل لتحالفٍ هاجم العراق، وينظرون إليها كدولة رافضة لمحكمة الجنايات الدولية، وبروتوكول كيوتو. ثم إن الخِلافات حول مسائل اجتماعية (من بينها عقوبة الإعدام، والإجهاض، وسياسة

المخدرات) قد زادت تفاقُم أسباب التوتر عبر الأطلسي. بل إن نجاح أوروبا قد يكون مصدر صعوبةٍ، من حيث أن العديد من الأوروبيين بطبيعتهم ينظرون إلى العالَم من خلال عدساتٍ إطارها مستَمَدٌّ من تجربتهم الخاصة في الآونة الأخيرة، في حين أن الأميركيين ينظرون إلى العالَم في أكثر الأحيان نظرة المقاتِل. إن مراقِباً فرنسيا متبصراً قال: لقد انتقلنا من شكلٍ للحرب الباردة كيانه غربٌ واحد وأوروبتان فصرنا في العالَم الراهن بأوروبا واحدة وغَربَين.(96)

غير أن تاريخ السنوات الأخيرة ليس رواية عن الافتراق يرويها جانب واحد. في العام 1990، بعيد النهاية المفاجئة للحرب الباردة وفي أعقاب غزو العراق للكويت واحتلالها، تضافرت جهود الأوروبيين والأمريكيين لمقاومة عدوان صدام حسين وإرغامه على التراجع، وخلال نفس العقد من السنين أفلح الأمريكيون والأوروبيون في جسر خلافاتهم وتعاونوا لحماية سكان البوسنة وكوسوفو. وأحدث من ذلك أنهم وجدوا طريقة لتوسيع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وإعادة توجيهها لكي تزداد صعوبة الإرهابيين في تنفيذ أنشطتهم، ولنشر الاستقرار في أفغانستان عقب الحرب هناك.

إن الأساس المنطقي للتعاون بين الولايات المتحدة وأوروبا أساس قوي. فكل منهما يحتاج الآخر(وحاجة أوروبا أكبر نظرا لضعفها النسبي) لكي تتمكن من مواجهة تحديات العَولمة

والاستفادة من منافعها. ثمة الكثير مما ينبغي للولايات المتحدة أن تفعله، وفي بعض الحالات الكثير مما ينبغي أن تتنازل عنه. ولكن لا يقل عن ذلك شرطا مسبقا أن يقاوم الأوروبيون إغراء اتخاذهم موقف المعارضة للولايات المتحدة. هنالك ثلاثة أفكار متعارضة بشأن دور أوروبا في العالم: فكرة تقول إن أوروبا شريكة للولايات المتحدة، وفكرة ثانية توازن أوروبا مع الولايات المتحدة، والفكرة الثالثة أن أوروبا جزيرة، أي أنها منطقة تقع معظم خياراتها في تعهدات دولية عسيرة وتركز على نوعية الحياة في القارة الأوروبية. ومع أن الخيارين الثاني والثالث هما من نوع الكلام البلاغي أكثر مما هما حقيقتان - بالرغم من الدعوات الفرنسية بين الحين والآخر إلى عالم متعدد الأقطاب، يفتقر الأوروبيون إلى وسيلة لتحقيق الخيار الثاني، وسيكون من السذاجة أن يعتقدوا بأن الخيار الثالث يمكن أن يوفر لهم أمنا قابلا للاستمرار-ولذلك فان الخيار الأول (الذي ينافح عنه رئيس وزراء المملكة المتحدة طوني بلير) ليس مضمونا بأي حال. والتحدي أمام السياسة الخارجية الأمريكية يتمثل في العمل لكي يكون الخيار الأول، أي أوروبا شريكة، هو الفائز. ولا يقل عن ذلك تحديا للأوروبيين المسؤولين أن يسعوا لنجاح هذا الخيار. إن الشَراكة عبر الأطلسي يمكن أن تسود ويجب أن تسود.ومما يبعث على الاطمئنان أن البيان الرئيسي للاتحاد الأوروبي حول الأمن ينحو هذا المنحى. "لا شيء يحل محل العلاقة عبر الأطلسي. فالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يمكنهما بالعمل

معا، أن يكونا قوة رهيبة تعمل لخير العالم. إن هدفنا يجب أن يكون قيام شَراكة متوازنة وذات تأثير مع الولايات المتحدة."[97] ولكن هذا البيان يجب أن يقرن الأقوال بالأعمال، مع تغذية متنامية للرأي الشعبي في أوروبا من قبل القادة الأوروبيين. إن الشَراكة حيوية جدا ولا يجوز أن تتلاعب بها السياسة.

## الخيارات الأمريكية

لا يمكن أن تتعاون حكومات القوى الرئيسية في العالم مع الولايات المتحدة إلا في سياق رؤية الرأي العام في تلك القوى أن مصالحها الوطنية الأساسية محمية. فالتكامل لن يمضي بعيدا إذا كان الرأي فيه أنه يخدم فقط أو على الأغلب مصالح الولايات المتحدة، وعندما صادف تكافؤ هذه المصالح إلى حد كبير مع مصالح البلدان الأخرى، كان لا بد من توجيه الاهتمام أيضا إلى أولويات تلك الحكومات.

فيما يتعلق بالصين، المسألة الطاغية هي تايوان. فالصين لا تعتبر هذه المسألة شأنا من شؤون السياسة الخارجية بل تعتبرها أمرا داخليا في صلب هويتها كدولة - أمة. تعتبر الصين تايوان جزءا لا يتجزأ من البلد، والسؤال الوحيد عند قادتها هو متى وكيف تتحقق إعادة وحدة البلد.

لا تتحدى الولايات المتحدة مباشرة فكرة كيان صيني سياسي واحد يتضمن تايوان. لقد وافقت إدارة نيكسون على ذلك في شهر

فبراير عام 1972 في ما سمي بلاغ شنغهاي الذي أرسى الأساس للعلاقات بين واشنطن وبييجين ( كانت تسمى آنذاك بيكين): "تعترف الولايات المتحدة بأن جميع الصينيين على كلا جانبي مضيق تايوان يؤمنون بأنه لا توجد إلا صين واحدة وأن تايوان جزء من الصين. ولا تتحدى الولايات المتحدة هذا الموقف." ومنذ ذلك الحين كررت كل إدارة أمريكية سواء أكانت من الحزب الجمهوري أم الحزب الديمقراطي، هذه المقولة ( مانترا) الأساس، التي تؤكد موقف الولايات المتحدة الذي يحافظ على علاقات دبلوماسية رسمية مع البر الصيني الرئيسي فقط.

تحافظ الولايات المتحدة في الوقت ذاته على التزامات تجاه تايوان (جمهورية الصين)، الجزيرة المتبقية من الصين الوطنية (أي غير الشيوعية). إن هذه التزامات يجسدها قانون العلاقات مع تايوان الصادر في عام 1979، وهو ينص على "أن قرار الولايات المتحدة إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية يستند إلى توقعها أن يتقرر مستقبل تايوان بوسائل سلمية" وأن سياسة الولايات المتحدة تقضي بالمحافظة على قدرة "مقاومة أي لجوء إلى القوة أو أي شكل آخر من الإكراه من شأنه أن يعرض للخطر أمن شعب تايوان أو نظامه الاجتماعي أو الاقتصادي." ويتضمن القانون أيضا مطلب "أن توفر الولايات المتحدة لتايوان ما يلزمها من المواد والخدمات الدفاعية بكميات تمكنها من الاحتفاظ بقدرة كافية للدفاع عن نفسها" وبالتوافق مع هذه التزامات

أصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لأسلحة تايوان، ووفرت لها عمليا ما قيمته بلايين الدولارات من الأسلحة خلال السنين الماضية.

لقد سعت الولايات المتحدة منذ أكثر من ثلاثة عقود – ونجحت معظم الوقت– لإقامة توازن بين هذه المجموعة من الالتزامات المتضاربة إن لم نقل المتناقضة. كانت الولايات المتحدة تثني الصين عن استخدام القوة العسكرية لتوحيد البلد، وكانت تثني حكام تايوان عن إعلان الاستقلال أو اتخاذ خطوات معادلة لمثل هذا الإعلان ومن شأنها أن يكون لها أثر محتمل باستدعاء رد عسكري من البر الصيني الرئيسي. وليس بإمكان البر الرئيسي للصين أن يستبعد احتمال أن ترد الولايات المتحدة عسكريا إذا استخدم هو القوة العسكرية. كما أن قادة تايوان لا يستطيعون التأكد من أن بوسعهم الاعتماد على مساعدة الولايات المتحدة لا سيما إذا كان عمل استفزازي من جانب تايوان لتغيير الأمر الواقع هو السبب في حدوث أزمة.

غير أن سياسة " الردع من خلال الغموض" بدأت تذوي. إن تايوان، التي تزداد ديمقراطيتها تسير ببطءٍ نحو الاستقلال. ومنذ سنوات كان في تايوان إجماع على أن هناك صيناً واحدة فقط، وأن حكومة تايوان وليست حكومة بيجين هي الحكومة الشرعية. ويطرح الآن قادة تايوان، على نحو متزايد، ما يشبه سياسة دولتين صينيتين. في هذه الأثناء كانت جمهورية الصين الشعبية ماضية

بثبات نحو بناء القوة العسكرية التي من شأنها أن تحدث أثرا في تايوان، وكـــانت في الوقت ذاته تصـــدر بانتظام إنذارات وترسل إشارات بأنها لن تغض الطرف عن استقلال تايوان.[98]

كانت إدارة جورج دبليو بوش على حق بتحذيرها قادة تايوان من عدم السير إلى أبعد مما يجب في اتجاه الاستقلال. لقد تحدث الرئيس بوش بتاريخ 9 ديسمبر، 2003، بحضور رئيس وزراء الصين دين جياباو الذي كان يزور الولايات المتحدة فقال "إننا نعارض أي قرار أحادي الجانب تتخذه الصين أو تايوان لتغيير الوضع القائم، وإن أقوال زعيم تايوان وأعماله تشير إلى أنه قد يكون مستعدا لاتخاذ قرارات أحادية الجانب لتغيير الوضع القائم، وهذا ما نعارضه.....إن سياسة الولايات المتحدة هي سياسة صين واحدة". ينطوي ضمنيا هذا التوبيخ لقيادة تايوان على وجهة النظر القائلة إن تقرير المصير ليس ولا يمكن أن يكون حقا عالميا شاملا. لقد مضينا مسافة طويلة منذ عصر الاستعمار ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما كانت مطالبة الكثيرين بدولة مستقلة ادعاء مباشرا نسبيا. بالمقابل، كانت جميع البلدان المرشحة افتراضيا لأن تكون دولا (من ضمنها كردستان، وفلسطين، والتيبت) يمكن أن تفجر حربا إذا أقدمت من جانب واحد على تأكيد استقلالها، وأن تواجه مسائل حقيقية من حيث قابليتها للبقاء أو كلا الأمرين. نقتبس من اتفاق كامب ديفيد، الذي إضافة إلى تقريره أحكام السلام بين إسرائيل ومصر، أوضح مبادئ الاهتمام بطلبات النزعة

الوطنية الفلسطينية في سياق المحافظة على أمن إسرائيل، فنجد في هذا الاقتباس أن لتايوان حق المشاركة في تقرير مصيرها بشرط أن لا تقرره بمفردها.

في هذا الكلام شيء من السخرية، إذ أن التأني من جانب قادة تايوان قد يكافأ عندما يصبح البر الصيني الرئيس أكثر انفتاحا وبالتالي أكثر شبها بتايوان. وإعادة التوحيد التي تسفر عن صين تشبه تايوان أكثر من شبهها بالبر الرئيس ممكن بمرور الزمن، ولكن ليس واضحا أن قادة تايوان سيقبلون بذلك. وإذا ما اجتازت تايوان خطا أحمر - كإعلان نفسها رسميا دولة منفصلة ذات سيادة- سيكون من المهم عدم الاعتراف بها، ويجب أيضا أن تواجه عقوبات اقتصادية وسياسية. وفي الوقت ذاته يجب ثني البر الصيني الرئيسي عن استخدام القوة، وهذا يتطلب من الولايات المتحدة عدم استبعاد القيام بعمل ما دفاعا عن تايوان. ومساندة ذلك بقوات توحي بالصدقية. يجب أن يكون الهدف معالجة الأزمة دون الدخول في حرب والعودة الى الوضع كما هو الآن.

إذا عمد البر الصيني الرئيس إلى استخدام القوة العسكرية يجب عدم السماع له بالنجاح في إعادة توحيد البلد. إذ أن السماح له بذلك سيشكل سابقة مرعبة للمنطقة ولما هو أبعد منها. إن هذا السماح يمكن أن يطلق موجة من إعادة التسلح بل وانتشار الأسلحة النووية، إذ أن عددا من الحكومات في المنطقة سينعكس الأمر عليها خوفا من الصين وشكا في الوثوق بأمريكا. مع ذلك، إذا ما

أقدمت الصين على استخدام القوة وتسببت بحرب، يجب أن تخاض هذه الحرب بطريقة تهدف إلى إبقائها محدودة قدر الإمكان من حيث أنواع الأسلحة والأهداف. إن السماح لأية مجابهة بأن تتصاعد إلى نزاع عام بين الولايات المتحدة والصين سيكون كارثة. ويجب ألا تكون النتيجة أي تغيير في وضع تايوان السياسي. وينبغي للولايات المتحدة أن تستمر في معارضة إعادة التوحيد بواسطة القوة والاستقلال، والهدف هو تجنب أغراء تايوان باختلاق أزمة (أو مكافأتها عليها إذا فعلت، وفي الوقت ذاته تجنب اكتساب عداوة دائمة من جانب 1.3 بليون صيني على البر الصيني الرئيسي.

الكلام في هذه الأمور أسهل من العمل، ولذلك يجب أن تكون الأولوية المباشرة الاستمرار في منع حدوث أزمة. وإحدى الوسائل للقيام بذلك هي إبلاغ المواقف والسياسات الموصوفة أعلاه إلى كل من الصين وتايوان تحاشيا لأي سوء فهم. أحيانا يكون تعميم فكرة الردع من خلال الوضوح أصح من تعميمها من خلال الغموض والشك. ويجب على الولايات المتحدة أن تفعل كل ما في وسعها لتشجيع الروابط الاقتصادية والعلاقات في مجال النقل والحوار المنتظم بين الصين وتايوان. إن بإمكان تايوان أن توقع الولايات المتحدة والصين في نزاع مسلح. فهي، أكثر من أية مسألة أخرى تهدد فرصة دمج الصين في نظام عالمي بقيادة الولايات المتحدة من أجل إعادة تكييف العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين وبناء أساس لسلام دائم.

إن الاختلال الضخم في توازن العلاقات التجارية والثنائية هو لمصلحة الصين-162 بليون دولار لمصلحة الصين في عام 2004 وحده- مع إمكانية تقويضه احتمالات التعاون الصيني-الأميركي ودمج الصين إذا ما تبنّت الولايات المتحدة على سبيل الرد سياسات الحماية. من المهم في هذا الصدد عدم ردّ الفعل على الأعداد الثنائية، التي تعكس كل شيءٍ من مرحلة التنمية في الصين إلى القيمة العالية للدولار بالنسبة للرنمنبي Renminbi، العملة الصينية. العجز في العلاقة الثنائية مع الصين ستَقلُّ أهميتها إذا أمكن تعويضه من فوائض تجارة الولايات المتحدة مع بلدانٍ أُخرى. ويجب على مسؤولي الحكومة الأميركية والكونغرس التركيز على ضمان تمتّع الصادرات الأميركية بفرصة عادلة، وأن تتصرّف الصين طبقاً لالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية. إذا أمكن تحقيق كل ذلك، يجب عندها "إنهاء الشكل الثنائي للاهتمامات التجارية وترك معالجتها إلى منظمة التجارة العالمية."

وسيكون من الحِكمة أن ينظر الأميركيون نظرةً بعيدة المدى إلى تطوّر النظام السياسي في الصين. فالعمل السياسي في الصين لا يزال يوَجّه بشدةٍ من فوق. وهكذا فإن المجتمع أكثر انفتاحاً إلى حدٍّ كبير مما كان قبل خمس عشرة سنة أي في زمن الحملة القاسية على ساحة تيانانمين. ثمة احتمالٌ بأن يكون مرةً أُخرى أكثر انفتاحاً في السنين القادمة. ولعلَّ أفضل وسيلةٍ لتشجيع هذا التطوّر هي مواصلة دعم انفتاح الصين اقتصاديا وبرامجها التي تعزّز حكم

القانون. وقد تكون مساعدة الصين في تطوير هذه البنية التحتية أكثر أهمية بكثير من الانتقادات الصادرة بقراراتٍ عُليا لسجل الصين في مجال حقوق الإنسان.

تُقدِّم روسيا مجموعة طلباتٍ مختلفة من الولايات المتحدة. فأسئلةٌ من مثل إلى أيّ حدٍّ توفّر الولايات المتحدة الأمن للأسلحة والمواد النووية الروسية، وبأية روحٍ من المسؤولية تعمل لاحتواء القدرات النووية لكلٍّ من إيران وكوريا الشمالية، وكيف تتصرّف إزاء جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة التي تشكّل في نظر روسيا "خارجها القريب"-هذه الأسئلة كلُّها يمكن أن يكون لها، وسيكون لها، تأثيرٌ على المصالح والأهداف الأكثر أهمية للولايات المتحدة.هنالك حدودٌ لما تستطيع روسيا أن تفعله بالمعنى الإيجابي في العالَم، أما قدرتها على أن تكون مخربةً فإنها ضخمة.

على الأميركيين عند تعاملهم مع روسيا أن يكونوا على عِلمٍ بشعور روسيا التاريخي بأنها قوةٌ مهمّة. ويجب على الولايات المتحدة أن تُعامل روسيا باحترام، لا سيما في العلاقات مع البلدان التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي وتُشكِّل الآن "خارج روسيا القريب." ينبغي للولايات المتحدة ألاّ تُعامِل هذه المناطق وكأنها ضمن مجال النفوذ الروسي-لقد أصابَت إدارة بوش بدعمها حقّ أوكرانيا في إجراء انتخاباتٍ حرّة وسليمة في أواخر عام 2004، ولكن يجب أن تأخذ في الحسبان اهتمامات روسيا الشرعية. كذلك يجب أن تفكّر الولايات المتحدة مرتين قبل إقامة قواعد عسكرية

في تلك البلدان القريبة من روسيا، وهذا أمرٌ يجب أن تحذَره بأي حال إذا أخذنا بالاعتبار السياسات الأوتوقراطية والفاسدة التي تتصف بها تلك البلدان. وينبغي للولايات المتحدة ألاّ تكرّر، إلاّ في ظروف نادرة، أسلوب الحرب الباردة، من حيث الإشراف على الطبيعة الداخلية لتلك البلدان لمجرّد أنها تقف إلى جانبنا في مكافحة الإرهاب.

وسيكون من الحكمة أيضاً أن تضع الولايات المتحدة في ذهنها التركيز على التجارة في جانبٍ كبير من السياسة الخارجية الروسية. فعلى الرغم من الطفرة في أسعار النفط والغاز، لا يزال الاقتصاد الروسي هشاً، والسعي وراء الأرباح يشكّل سياسة روسيا الاقتصادية بشكلٍ حاد. وفيما يخص إيران، لا يوجد سبب وجيه لإصرار الولايات المتحدة على أن ترفض روسيا بيع مفاعلٍ نووي إلى إيران. بدلاً من ذلك، ينبغي للولايات المتحدة أن تكتفي بالعمل مع روسيا لكي تحتفظ روسيا أو المجموعة الدولية بالرقابة على أي وقودٍ نووي تحصل عليه إيران، وتتخذ الخطوات التي تقلّل إلى الحدّ الأدنى أيّة فوائد تصبّ في برنامج الأسلحة النووية في إيران.

يجب ألاّ تعمل الولايات المتحدة لعزل روسيا. إن توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) كان عبارة عن سياسة يمكن أن تؤدّي إلى مجافاة روسيا. لحسن الحظ أن ذلك لم يحدث. أحد السُبُل لضمان عدم حدوثه مستقبلاً هو إشراك روسيا أكثر فأكثر في ما

تفعله الناتو. روسيا الآن عضوٌ في "الشَراكة من أجل السلام" وهي مجموعة من نحو ثلاثين بلداً تأسست في العام 1994 لإعداد البلدان الأوروبية لاحتمال عضويتها في الناتو، وإذا تعذّر ذلك، لتحسين قدراتها العسكرية لتكون في وضعٍ يتيح لها التعاون مع الناتو. هنالك أيضاً مجلس روسيا-منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو هيئة استشارية خاصة تأسست في العام 2002 لتخفيض الاحتكاك بين أنشطة الناتو كمنظمة موسعة من جهة وروسيا الحساسة من جهةٍ أُخرى. ويجب عدم استبعاد عضوية روسيا في الناتو مستقبلاً إذا كان ذلك شيئاً سترغب فيه روسيا وإذا التزمت بمعايير منظمة الحِلف، بما في ذلك أن يكون أيّ بلدٍ راغبٍ في الانضمام إلى الحِلف متمتعاً بقدرٍ كافٍ من الديمقراطية. تختلف الناتو الآن اختلافاً كبيراً عمّا كانت عند تأسيسها. وقد ساعَدَت الدول الأعضاء سابقا في الكتلة الشرقية على تحديث نفسها وعلى الدمقرطة، ولا سبب يمنع أن يكون لها تأثير مماثل على روسيا. إضافةً إلى ذلك أصبحت أقل فأقل من كونها منظمة دفاعية تهدف إلى حماية أراضي أعضائها من دولةٍ عدوانية أو تحالفٍ على غرار الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو. وفي حدود بقاء الناتو في نطاق الدفاع المشترك، تبقى هكذا في سياق الدفاع ضدّ الإرهاب الذي ترتكبه جهاتٌ ليست دولاً كالقاعدة. إن المرة الأولى والوحيدة التي نفّذَت فيها الناتو التزام "الهجوم على واحد هجومٌ على الجميع" كان في أعقاب هجمات 11 سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة.

والناتو هي بصورةٍ متزايدة منظمة أمنٍ جماعيٍّ (المادة الرابعة حسب تعبير منظمة حلف شمال الأطلسي) وغايتها الحقيقية هي التصدّي لتحديات الأمن الصادرة من خارج منطقة المعاهدة، أي، ما وراء أوروبا من بلدان مثل أفغانستان (حيث يتولّى جنود الناتو الآن دوراً ذا معنى) أو العراق (حيث يجب أن يتولوا مثل هذا الدور). هذه المهمّات تميل إلى أن تكون استثنائيةً من حيث أنها تشمَل بعض وليس كلّ أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي الستة والعشرين. وهذا ما يمكن أن يصدق في روسيا إذا ما أصبحت عضواً.

على أن ما هو أهم من دمج روسيا في الناتو هو دمجها في الاقتصاد العالمي. إن منظمة التجارة العالمية هي إحدى الآليات لتحقيق ذلك. وروسيا في سياق التفاوض على ما يسمّى اتفاقية اللحاق بمنظمة التجارة العالمية (كلّ بلدٍ يتوق لأن يكون عضواً في المنظمة يجب أن يتوصّل أولاً إلى اتفاقٍ مع مسؤولي منظمة التجارة العالمية والدول الأعضاء فيها، بشأن جدولٍ زمنيٍّ للتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية). ثمّة رابطة أُخرى محتملة بل هي أعلى قيمةً، والقصد هو أن ترتبط روسيا بالاتحاد الأوروبي. إن اتفاقاً حول التجارة الحرّة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا على أساس الحلف التجاري المعقود في شهر مايو عام 2004 هو أكثر عقلانيةٍ في هذا الصدد. وجليٌّ أن هذا ليس بالأمر الذي تستطيع الولايات المتحدة أن تحسمه. ولكن يجب أن لا يبقى لدى روسيا والأوروبيين

أيّ شكٍّ في أن الولايات المتحدة تعتبر هذه العلاقة بناءةً وتؤيّد تطورها.

وكما هي الحال مع الصين يبرز السؤال عن مدى بروز التطورات الداخلية لدى روسيا في حسابات الولايات المتحدة وكيف ينبغي للولايات المتحدة أن تسعى وراء أهدافها. هذا أمرٌ ذو علاقةٍ خاصة إذا أخذنا في الاعتبار حرب روسيا المستمرة مع ثوار الشيشان وتقليص المجتمع المدني، واستقلال الشركات، والقيود والتوازنات السياسية التي يتسم بها على نحوٍ متزايد حكم فلاديمير بوتين.

كل الأسباب لترويج الإصلاح الديمقراطي تنطبق على روسيا. فعلاوةً على الحُجة القائلة إن وجود بلدانٍ ديمقراطية أمر مرغوبٌ فيه "من حيث المبدأ" لأنها توفّر مزيداً من الحماية لحقوق الأفراد ومزيداً من الفرص، هنالك السجل التاريخي الذي يشير إلى أن الديمقراطيات التي في طَور النضوج وفيها العديد من القيود والتوازنات هي بالنسبة للمواطنين الدوليين أفضل من أنظمة الاستبداد التي تجنح إلى العدوان. ولكن ليس سهلاً على الأميركيين أو أية جهة خارجية أن تقوم بالترويج للإصلاح الديمقراطي في روسيا أو أي مكانٍ آخر، وأقل من ذلك سهولة أن تفرض هذا الإصلاح الديمقراطي. إن إقامة مؤسسة ثابتة لاقتصاد السوق ولسيادة القانون يمكن أن تثمر مع مرور الزمن. ومطالبة أي بلد بأن يطبّق كل المعايير السياسية كشرطٍ مسبقٍ للارتباط الكامل تُلغي

استخدام الارتباط والدمج كآلية لمساعدة البلد على تطبيق معايير أعلى.

ويجب على الولايات المتحدة كذلك أن تستجيب لمصالح روسيا المشروعة، من قبيل وحدة الأراضي الروسية. ليس للشيشان حقٌّ أصيل في تقرير المصير. والقادة الروس يعارضون إيجاد سابقة للانفصال، ومعارضتهم مفهومة. هنالك أيضاً مسألة الأولويات. من السُخف أن تجعل الولايات المتحدة علاقتها الأوسع مع روسيا بما في ذلك، مثلاً، سياسة روسيا بشأن برنامج إيران النووي رهينةً لما بفعله بوتين داخل بلاده.ولا تملك الولايات المتحدة ترف إدارة سياسة خارجية تجاه روسيا تهتم فقط أو على الأغلب بتنمية الديمقراطية زيادةً عمّا تفعله تجاه الصين، إذا أخذنا بالاعتبار أهمية الاستعانة بالصين في الجهود الرامية إلى التعامل مع التحدّي النووي الكوري الشمالي.

السياسة الخارجية الجيدة ليست ولا يمكن أن تكون الكل أو لا شيء. من الممكن أن تكون هناك حساسية تجاه الرغبة الروسية في المحافظة على الوحدة الوطنية ومن الممكن في الوقت ذاته ومن المهم أيضاً أن تكون السياسة الخارجية انتقاداً لأساليب روسيا الطبيعية وافتقارها إلى مسار دبلوماسية مكثفة في بلاد الشيشان. ويجب عدم السماح لروسيا بأن تكون مسيطرةً أو أن يكون لها الدور القَصري في مناطق نفوذ في أوكرانيا أو غيرها في "الامتداد السوفييتي" السابق. وبالمثل يمكن للمسؤولين الأميركيين (مع

غيـرهم في البلدان الديمقـراطيـة الأُخـرى) بل يجب أن ينتـقـدوا أسلوب بوتين في تجميع السُلطة بيديه كما يفعل أشخاصٌ روسيون بارزون كثيرون. إن هذا الانتقاد صحيحٌ في المبدأ، ويعطي شرعيةً للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتنمية الديمقراطية في أماكن أُخرى، ويمكن أن توفّر بعض المعارضة لجموح بوتين. ولكن ليس من الحكمة التلويح بعقوبات أو جعل التعاون في أماكن أُخرى متوقفاً على ما تفعله روسيا في هذا النطاق. إن تجزئة المسائل مستحسنة في السياسة كما في العلاقات بين البشر.

يبدو دمج الهند احتمالا قويماً نسبياً إذا أخذنا في الاعتبار أن الهند دولة متينة في ديمقراطيتها، وشريكة استراتيجية طبيعية تزداد ارتباطاً اقتصاديا بالعالم. ثم إن هنالك جماعة مزدهرة من الأمريكيين-الهنود. الحقيقة (كما هي الحال دائماً) تصير أكثر تعقيداً.

لقد وفرت نهاية الحرب الباردة فرصة للتحرك إلى ما بعد كل ذلك، كما أن نمو الروابط الاقتصادية بين الهند والولايات المتحدة وفر صابورة حقيقية لدمج الهند. بلغت قيمة التجارة بين الولايات المتحدة والهند، مع حلول العام 2004، نحو 18 بليون دولار سنوياً، أي بزيادة سبعة بلايين دولار عما كانت عليه قبل عقد من السنين. ويعتبر الاستثمار الأمريكي المباشر في الهند، وهو في نطاق 250 مليون دولار سنوياً، كبير الحجم، ولو أنه دون حجم الاستثمار الأمريكي في الصين. مع ذلك، لا تزال هناك ثلاث مسائل لا بد من الاهتمام بها لكي تتحقق إمكانية دمج الهند.

المسألة الأولى تتعلق بأسلحة الهند النووية. لقد فجرت الهند في عام 1974 "جهازاً نووياً سلمياً" ثم أجرت تجارب على عدة رؤوس حربية في عام 1998، لكنها لم يُعترف بها كواحدة من الدول الخمس التي امتلكت أسلحة نووية، من قبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولم توقع الهند أبداً هذه المعاهدة، إذ اعتبرتها تمييزية في صلبها. ولا توجد فرصة لأن توافق الهند على التراجع عن برنامجها الخاص بالأسلحة النووية ما دامت الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وبريطانيا العظمى، وفرنسا تملك أسلحة نووية. وكون باكستان تملك بدورها أسلحة نووية إنما يجعل احتمال تخلي الهند عن أسلحتها النووية أبعد إلى حد كبير.

الدمج يتطلَّب جدلاً قبول هذه الحالة. وهذا لا يتطلب محاولة إجراء تعديل رسمي في المعاهدة ذاتها، إذ أن هذه المحاولة من شأنها أن تفتح كل أنواع الخلافات غير القابلة للحل وتبرهن في النهاية أنها مثيرة للمتاعب أكثر مما تستأهل. ولكن الولايات المتحدة لا بد لها من قبول واقع كون الهند قوة نووية والعمل مع الهند ليس فقط لتحقيق استقرار في علاقتها النووية مع باكستان بل لتجعل الهند أيضاً عضواً في جميع الترتيبات المتعلقة بإحباط مزيد من انتشار الأسلحة النووية في دول أخرى أو وصولها إلى جماعات إرهابية. وهذا يعني أيضاً إسقاط العقوبات الاقتصادية (على نحو ما فعلت إدارة بوش إلى حد كبير في خريف العام 2004) التي طُرحت عندما أجرت الهند تجربتها النووية عام

1989. هنالك ثمن يجب دفعه لقاء هذا التنازل أمام الواقع، من حيث أنه يعزز المفهوم القائل أن مقاربتنا لموضوع انتشار الأسلحة النووية ليست متماسكة. حسناً، هذه هي الحقيقة! لقد كانت سياسة الولايات المتحدة تمييزية منذ اليوم الأول، إذ أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تُقر بأن البلدان الخمسة، دون غيرها من البلدان، مخولة (على الأقل مؤقتا) بامتلاك أسلحة نووية.

لقد غضت الولايات المتحدة الطرف أيضاً عن أسلحة إسرائيل النووية، راضخة للواقع وإنما كذلك لأن إسرائيل ادعت حقها في امتلاك هذه الأسلحة نظراً للتهديدات والعداء الذي واجهنه من معظم العالم العربي طوال وجودها. ومع أنه من الصواب معارضة نشوء دول جديدة تملك أسلحة نووية في كل الظروف، فمن الصواب أيضاً معارضة ذلك في بعض الظروف أكثر من سواها. إن سمة نظام الحكم وسلوكه-أي سجله في مجال العدوان، وتاريخه في تأييد الإرهاب، واستقراره، وسجله من حيث منع تصدير التقنيات الحساسة، وسواء أكان نظام حكم ديمقراطياً، أو كان متورطاً في نزاع مع بلد مجاور يمكن أن يؤدي إلى نزاع تستخدم فيه بالتالي أسلحة نووية- كل ذلك يمكن بل ويجب أن يؤثر في شدة معارضة الولايات المتحدة والعالم لانتشار الأسلحة النووية ويؤثر في ما ينبغي للولايات المتحدة والبلدان الأخرى أن تكون مستعدة لعمله لمنع الانتشار أو مقاومته. وفي حين أن نشوء إيران نووية وسويسرا نووية مثير للقلق في الحالتين، لكن ليس بنفس القدر من القلق.

يتطلب دمج الهند أيضاً من الولايات المتحدة أن تساند الفكرة القائلة إن الهند في الحقيقة قوة كبرى. بعض هذه المساندة يمكن إنجازها على صعيد ثنائي، ولكنها تتطلب أيضاً دعم رغبة الهند بأن تصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ثمة صعوبة سياسية في إصلاح مجلس الأمن، الأمر الذي من شأنه إن يعزز الحجة القائلة أن الولايات المتحدة ودولاً أخرى تساند بدون لَبْسٍ الهدف المفهوم الذي ترمي إليه الهند، هذا البلد الذي سرعان ما سيكون البلد الأكثر سكاناً في العالم، والهدف هو الانضمام إلى أعضاء مجلس الأمن الدائمين.

ما يتبع ذلك ضرورة معاملة الهند كبلد رئيسي بحق ذاته وليس كجزء من معادلة "الهند-باكستان." بالإمكان دعوة الهند، بل يجب دعوتها إلى اجتماعات دولية معينة حتى ولم تُدعَ باكستان. ولكن كلٌّ من الهند والولايات المتحدة لها مصلحة كبيرة في كل ما يحدث في باكستان وكل ما يحدث لها: إن الهند لن تحقق الإمكانيات المتوفرة لها إذا جرى تحويل مواردها إلى التنازع مع باكستان. وعلاوة على مشكلة التعامل مع الإرهاب المدعوم من باكستان، فإن الحرب من أي نوع ولا سيما الحرب النووية ستكون كارثة. فالهند، بسكانها الذين بينهم 150 مليون مسلم، يجب أن تتنبه أيضاً إلى العواقب الداخلية لازدياد التوتر بين الهند ذات الأغلبية الهندوسية من جهة وباكستان الإسلامية من جهة أخرى. هذه حجة تهيب بالولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى أن تفعل ما في وسعها لتعزيز

الاستقرار داخل باكستان ولتأييد التطبيع التدريجي بين الهند وباكستان. ولكن البلدين ليسا متساويين ويجب عدم النظر إليهما كمتساويين. إن الهند مستعدة وجاهزة للقيام بدور قوة كبرى. أما باكستان فإنها، بالرغم من التقدم الاقتصادي الذي حققته مؤخراً، ليست بعد على طريق ضمان النجاح.

لا توجد مسائل رئيسية يجب التغلب عليها بين اليابان والولايات المتحدة. إن اليابان مندمجة اندماجاً كاملاً في العالم اقتصاديا، وهي أحد البلدان الموقعة على جميع المعاهدات الدولية الرئيسية لمكافحة الإرهاب، وهي شريك بالكامل في الجهود الرامية إلى مكافحة تبييض الأموال. واليابان عضو في مبادرة أمن الانتشار، وإذا حكمنا عليها من تاريخها فإنها ليست بحاجة إلى دروس من أية جهة حول القوة التدميرية للأسلحة النووية. واليابان ثانية أكبر دولة مساهمة مالياً في ميزانية الأمم المتحدة (الأولى الولايات المتحدة) وتحافظ على رابع اكبر ميزانية دفاعية في العالم بالرغم من وجود نص دستوري يمنعها من المحافظة على قوات برية، وبحرية، وجوية.

وإذا كان هناك دليل على عدم رضا اليابان فهو يتعلق بعدم كونها عضواً دائما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا أمر، كما هي الحال مع الهند، يجب على الولايات المتحدة أن تضغط لتغييره. لكن المسألة الكبرى مع اليابان تتعلق بسياستها الداخلية أو باستعداد اليابان للقيام بدور دولي أكبر يتجاوز حساب

عدد المبادرات من جانب الولايات المتحدة وغيرها. إن العقبة الرئيسية على طريق قيام اليابان بدور يتناسب مع مواهبها ومواردها هي المادة التاسعة من دستورها (التي بموجبها "ينبذ الشعب الياباني إلى الأبد الحرب كحق سيادي") والمقاومة القوية من جانب الشعب والنخبة في اليابان لأي شيء تشتم فيه رائحة تجدد الروح العسكرية.

بيد أن قادة اليابان يتوسعون تدريجياً في ما هو مقبول. فاليابان، مثلاً، كانت في مقدمة الجهد الدولي لتقديم مساندة اقتصادية إلى حكومة أفغانستان. وأرسلت اليابان أيضاً قوات بحرية إلى المحيط الهندي لتوفير الوقود وغيره من المساندة اللوجستية لقوات الولايات المتحدة وغيرها من القوات العسكرية المشاركة في ما يسمى "عملية دوام الحرية في أفغانستان". ولعل الأهم، إذا أخذنا في الاعتبار عدم وجود تفويض دولي واضح أو تفويض من الأمم المتحدة أن اليابان قدمت أشكالاً متنوعة من المساندة لجهود الولايات المتحدة والجهود الدولية في العراق، بما في ذلك نحو ألف جندي مشاركين على الأرض وبلايين الدولارات كمساعدة لإعادة الاعمار. أوسع من ذلك، أن اليابان قد أرسلت أفراداً إلى ثماني عمليات لحفظ السلام تقوم بها الولايات المتحدة وخمس عمليات إغاثة دولية. إن هذا النوع من المشاركة التي تمثل ياباناً أكثر نشاطاً وأشد تأكيداً لوجودها يجب تشجيعها والترحيب بها. وخطر عودة الروح العسكرية اليابانية هامشي. وقدرة اليابان

على أن تكون شريكاً إقليمياً وعالمياً للولايات المتحدة هي قدرة كبيرة.

ضمن كل ذلك هنالك أهمية المحافظة على علاقة عمل جيدة وشراكة استراتيجية مع اليابان. ومن الواضح أن آسيا هي المنطقة الأكثر ديناميكية في العالم. وعلينا أن ننتظر لنرى هل يمكن لكل هذه الديناميكية أن توظف سلمياً وبصورة فعالة. يوحي لنا التاريخ أن القوى الاقتصادية الناجحة لا تستطيع في الغالب أن تقاوم إبداء هذه القوة في المجالين السياسي والعسكري. لن يكون أمراً سهلاً تجنب سباق تسلح آسيوي، نظراً لتنامي القوة الاقتصادية الفعلية والممكنة للصين وغيرها، والندرة النسبية للمؤسسات المحلية التي لها القدرة على إدارة المنافسات السياسية والعسكرية (لا يوجد في آسيا شيء يشبه ما هو موجود في أوروبا)، ووجود خلافات وتوترات تعود إلى ما قبل عقود من السنين، وإمكانية عدم الاستقرار بل وإمكانية الحرب الناشئة عن برنامج كوريا الشمالية النووي ومسألة تايوان. أمام الولايات المتحدة فرصة أفضل كثيراً لإدارة هذا المستقبل إذا احتفظت بروابط وثيقة مع اليابان وبقيت حساسة إزاء شعور اليابان بعدم الأمن بسبب ما تفعله كوريا الشمالية في المجال النووي ومجال الصواريخ وبسبب نهضة الصين. إن ما يجب تفاديه بأي ثمن أن تشعر اليابان أنها أساساً تعتمد على نفسها، وهذا مفهوم يمكن أن يؤدي بمرور الزمن إلى التقارب مع الصين، أو الانطواء داخلياً، أو حتى التفكير بالقيام بدور أكثر عدوانية بالنسبة لها في المنطقة.[99]

إن دمج أوروبا بالكامل في الشؤون الدولية لمواجهة تحديات الزمن قد تثبت صعوبته كصعوبة أي تحد أخر. لا يمكن أن تُدعى أوروبا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ما دامت فرنسا وبريطانيا محتفظتين بمقعديهما الوطنيين، ولا يبدو أن أية منهما توشك أن تتخلى عن ذلك. ولكن يجب ألا يقف هذا عثرة على طريق رفع مستوى وتكرار المشاورات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على المسائل الاستراتيجية والاقتصادية. ومن المعقول أيضاً أن تجري الولايات المتحدة ودول أوروبية مختارة مشاورات حول المسائل الكبرى التي تواجههما.

يدور نقاش في الأوساط السياسية الأمريكية حول كيفية رد فعل الولايات المتحدة على المزيد من "التجمع" الأوروبي في مجاليّ السياسية الخارجية والدفاع. البعض واجه ذلك بقدر من الترحيب أقل، خشية أن تمضي أوروبا الأشد وحدة وقدرة في طريقها الخاص وأن تعمل ضد الولايات المتحدة. إن كتاباً صدر مؤخراً جاء فيه أن "أوروبا الأشد توحداً لم تعد مصلحة أمريكية غير مشروطة."[100] هذا الاهتمام في غير محله إلى حد كبير. إن وجود أوروبا أقوى وتسير أحيانا في اتجاهات تثير تساؤلات لدى الولايات المتحدة، هو أفضل من أوروبا ضعيفة وليست في وضع يسمح لها أن تكون شريكا نافعا حتى ولو كانت ميالة أن تكون هكذا. لقد أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية على هذه النقطة في خطاب ألقته في باريس في العام 2005: " يتطلب جدول الأعمال

العالمي شراكة عالمية.... ولهذا ترحب الولايات المتحدة قبل كل شيء بتنامي وحدة أوروبا. أمريكا تربح كل شيء من وجود أوروبا أقوى كشريكة في بناء عالم أكثر أمنا وأفضل."[101]

المسألة الحقيقية في هذا الصدد هي الإرادة الأوروبية أكثر مما هي السياسة الأمريكية. إن الدول الأعضاء الخمس والعشرين للاتحاد الأوروبي تنفق معاً أكثر من 160 بليون دولار سنوياً على الدفاع. ولكن المجموع بكامله أقل كثيراً من مبلغ الأجزاء، إذ أن هناك الكثير من التشابك والقليل جداً من التخصص المنسق. تعترف إحدى وثائق الاتحاد الأوروبي الهامة المتعلقة باستراتيجية الأمن الأوروبي بأن "الاستعمال المستمر للموجودات المشتركة سيخفض التكرار والنفقات الإدارية وسوف يزيد الإمكانيات على المدى المتوسط"[102] إضافة إلى ذلك قلما يوجد تفكير بالأدوار الدولية التي تستطيع أوروبا القيام بها بأسلوب نافع، كأن تتقدم الصفوف في تقديم قوات شرطة وقوات عسكرية للتعامل مع ذلك النوع من عدم الاستقرار الداخلي الذي نشأ بصفته خاصية أساسية من خصائص العالم المعاصر.

هذا لا يعني أنه يجب على الولايات المتحدة أن تضع مكافأة للوحدة الأوروبية قبل التعاون الفعلي في ظروف معينة. وعندما يُفتقد الإجماع داخل أوروبا - وهذا احتمال تزايد بعد أن توسع الاتحاد الأوروبي فضم 25 بلدا وهو مرشح لضم المزيد مع مرور الزمن. يجب أن تشعر الولايات المتحدة بحريتها في توجيه الدعوة

إلى بلدان بمفردها للعمل معها إذا شاءت هذه البلدان. وليس القصد بهذا أحداث انقسام في أوروبا، وإنما القصد هو التسليم بأنها ستتقسم في بعض الأوقات - وقد لا يكون ذلك الانقسام وفق الخطوط التى تمثل أوروبا " القديمة " و " الجديدة" حسب قول وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد-والالتفاف من حولها.

لا سبيل للالتفاف على واقع أن العلاقة عبر الأطلسي لن تؤدي عملها في هذه الحقبة مثلما أدته خلال الحرب الباردة بدون التماسك الذي استدعاه المفهوم المشترك على نطاق واسع بوجود تهديد سوفيتي. ثم إن هنالك حقيقة أن جميع التحديات التي سنواجهها ستكون خارج أوروبا. هذا يؤشر إلي تبدل كبير. إن أوروبا بالمعنى الجغرافي كانت "إحدى" ساحات المعارك وغالبا "ساحة المعركة" خلال جانب كبير من القرن العشرين. وحقيقة كون أوروبا الآن يسودها السلام بكاملها تقريبا، وأنها ديمقراطية ومتكاملة اقتصاديا على نحو وثيق يعني أن خطوط خطأ التاريخ في المستقبل المنظور ستكون في مكان آخر. المسألة الاستراتيجية هي ما الذي يبدي الأوروبيون استعدادهم لعمله خارج أوروبا للتأثير في هذا التاريخ. إن هذا التبدل في السياق الجغرافي السياسي إلى جانب توسيع كل من الناتو والاتحاد الأوروبي سيكون معناه بالتأكيد أن التحالف سيتصرف بصورة أقل كتحالف في المستقبل. بدلا من ذلك سيكون أكثر واقعيا أن نتوقع شراكات انتقائية تنشأ بين الولايات المتحدة ومجموعات مختلفة من البلدان الأوروبية، وهذا

يتوقف على طبيعة التحديات القائمة. والهدف بالنسبة للولايات المتحدة لا يتغير، سواء في العمل مع مجموعات من الدول الأوروبية أو مع الاتحاد الأوروبي بمعنى التكامل في محاولة لترويض التحديات المتأصلة في العولمة وعالم ما بعد الحرب الباردة.

☆ ☆ ☆

# الفصل السابع

# التكامل ودروس العراق

التكامل ليس ولا يمكن أن يكون مجرد عمل يتعلق بالسياسة، فإذا كان لا بد من حدوثه، يجب أن يكون له شأن الوسيلة، أو النهج. من المفيد التفكير بالنهج بطريقتين: الأولى، أن يكون وسيلة اتفاق القوى الكبرى وغيرها على ما هي المبادئ التي تنظم العلاقات الدولية المعاصرة. والثانية هي ما يجب أن يكون الرد في حالات محددة عندما تنتهك تلك المبادئ. وما من حجم من المشاورات المسبقة سيضمن الاتفاق والتعاون في ظروف محددة . إن إعطاء شيك أبيض أمر نادر في الدبلوماسية كما في مجالات الحياة الأخرى. والتعاون المفيد بين القوى الكبرى يتطلب ليس فقط اتفاقا على المبادئ بل التزاما بالنهج.

تتطلب المبادئ التنظيمية في أي جهد عالمي مشاركة عالمية ومحاولة خلق إجماع - بعبارة أخرى تتطلب دبلوماسية. ولا بد من مناقشة الأفكار في ندوات رسمية وغير رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف، علنية ومحاطة بالسرية. والتشاور شرط مسبق ضروري للتفاوض. ولذلك، فإن جزءاً مهماً من دمج البلدان الأخرى هو إشراكها بأسلوب مفيد في عملية وضع القواعد والمؤسسات التي يقصد بها تشكيل العالم. ومشاورات من هذا النوع توفر فرصة لإقناع الآخرين بوجهة نظر معينة - وتقليص إمكانية حدوث مفاجأة عندما توضع المبادئ موضع الاختبار.

تُمضي وزارة الخارجية الأمريكية والحكومة الأمريكية بمفهومها الأوسع وقتا طويلا في مناقشة المشاكل المباشرة أو في

التفاوض على اتفاقيات محددة وتمضي وقتا أقل مما يجب في محاولاتها لإعداد هيكليات إبداعية وسياسات للتعامل مع كيفية تنظيم العالم وإدارة العلاقات الدولية. وإذا كان هناك إجماع على سبب كون أحد أشكال التدخل مقبولا من حيث المبدأ، فإن هناك فرصة أكبر لوجود تأييد صريح لتدخل معين خلال الممارسة. إن غياب مثل هذا الإجماع يفسر لنا جزئيا اتساع وعمق الخلاف بين الولايات المتحدة وجانب كبير من بقية العالم حول العراق. هنالك أيضا فائدة في مجرد التأكد من أن الحكومات الأخرى واعية لاهتماماتك. ويمكن لهذه الإشارة أن تكون وسيلة لتكييف سلوك الحكومات الأخرى وتقليص احتمال المفاجآت والحسابات الخاطئة.

إحدى المقاربات للنهج الدولي هي أن يكون لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دور مركزي. هذه هي الأفضلية الروسية كما أوضحها وزير الدفاع الروسي عندما قال: " الأمم المتحدة وحدها هي القادرة على إعطاء تفويض باستخدام القوة العسكرية عبر حدود معترف بها دوليا. وأي عمل تقوم به الناتو بدون موافقة الأمم المتحدة يجب أن يعتبر غير شرعي - بما في ذلك (الحروب الوقائية) كحرب العراق"[103] ووفق هذه المقاربة ينبغي للقوى الكبرى أن تتفق على عدم التصرف في مجالات السياسة المهمة بدون موافقة أو تفويض من مجلس الأمن. على سبيل المثال يجب أن لا يكون هناك تدخل إنساني أو رد على دولة تساند الإرهاب أو تتجاوز عتبة الانتشار ما لم يصدر عن الأمم المتحدة ضوء أخضر.

غير أن هنالك العديد من المشاكل الكبرى في هذه المقاربة. المشكلة الأولى لها علاقة بتكوين مجلس الأمن من حيث من هو ممثل فيه ومن هو غير ممثل. إن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يمثل ما اعتقدت الدول الحليفة أنه سيكون شكل العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وتكوين المجلس يقوم على أساس اعتبارات ذاتية كما على أساس التنبؤ. وهذا ما يفسر سبب عضوية فرنسا في المجلس بعد إضعافها كثيرا - واستبعاد كل من ألمانيا واليابان. أما الهند فكانت لا تزال مستعمرة بريطانية.

لو كان إنشاء مجلس الأمن في هذا الوقت لكان من المستحيل الدفاع عن تكوينه الحالي - الأعضاء الخمس ذات العضوية الدائمة. فأعضاء المجلس ومن ضمنهم الصين يمثلون أقل من ثلث شعوب العالم. وليس هناك أي بلد من أمريكا اللاتينية أو إفريقيا أو الشرق الأوسط، أو جنوب آسيا يحظى بمعقد دائم في هذا المجلس الذي يحتوي على خمسة عشر معقدا. (المقاعد العشرة غير الدائمة يشغلها بالتناوب أعضاء الأمم المتحدة.) وأكثر من 90٪ من بلدان العالم لا تشغل مقعدا في أي وقت من الأوقات. المفارقة أن أوروبا ( التي لها مقعدان دائمان ) ممثلة زيادة عن الحد. من المؤكد أن اليابان، والهند، وألمانيا، وربما الاتحاد الأوروبي، وبلدان أخرى كالبرازيل وإندونيسيا وجنوب إفريقيا لديها حجة قوية لتحظى بالعضوية. أما الجهات من غير الدول فليس لها أي دور. ولذلك ليس مفاجئا أن استحضار عضويات بديلة لأعضاء

دائمين هو أشبه بصناعة الأكواخ في الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية. والأمر المشترك بين هذه الأفكار هو توسيع حجم مجلس الأمن، إما بإضافة أعضاء جدد دائمين لا يملكون حق الفيتو بواسطة تغيير التناوب بحيث تتمكن بلدان معينة من دخول المجلس مراتٍ أكثر ولمدة أطول من سنتين، أو بصيغة تتضمن الحالتين.(104)

بالرغم من كل هذا النشاط فإنه من غير المحتمل أن يتحقق تبدلٌ ذو مغزى في أيّ وقتٍ قريب. إن إعادة تشكيل المجلس من شأنها أن تساعد حتماً بعض البلدان وأن تُلحق الأذى ببلدانٍ أُخرى. فالدولتان الأوروبيتان العضوان في مجلس الأمن ستقاومان إبدال مقعديهما بمقعد للاتحاد الأوروبي. وإذا أُعطيت ألمانيا مقعداً ستتفاقم مشكلة التمثيل الأوروبي الزائد عن الحد. وستُبدي باكستان معارضةً قوية للهند، وسيحدث مثل ذلك بين الأرجنتين والتشيلي، وبين المكسيك والبرازيل، وبين نيجيريا وجنوب إفريقيا (والعكس بالعكس). أما الشرق الأوسط فستكون له مشاكله الخاصة، نظراً للمنافسات بين الدول العربية إضافة إلى مسألتي إيران وإسرائيل. وفي حين أن الآسيويين قد يقبلون باليابان ولكن من المؤكد أن إندونيسيا (رابع أكبر بلد عدد سكانٍ في العالَم) سترغب في الحصول على مقعد، وكذلك الأمر مع كوريا الجنوبية وأستراليا. ولا ريب في أن بلداناً أُخرى ستكون راغبةً في مقعد. كل ذلك يطرح السؤال المربك: كيف تستطيع هيئةٌ تفتقر بحدّ ذاتها إلى الشرعية في نظر الكثيرين أن تمنح هي الشرعية لغيرها؟

ولكن مشكلة وضع مجلس الأمن في صُلب العلاقات الدولية والخلط بين الشرعية والأمم المتحدة عامةً ومجلس الأمن خاصةً إنما يتجاوز موضوع تكوين المجلس. هذا يُحيل المشكلة إلى الافتقار لإجماعٍ بين الأعضاء الخمسة الدائمين حول ما يشكّل الغاية الشرعية في العالم. فالأعضاء الخمسة لا يمنحون الأمم المتحدة شيئاً يشبه السُلطة في المجال السياسي-العسكري كالسُلطة التي تملكها منظمة التجارة العالمية في مجال التجارة الدولية. كان هذا جليّاً خلال التوطئة لحرب العراق، عندما كانت فرنسا وروسيا، وربما الصين، غير مستعدة لمساندة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ولكن لم يكن أقلّ جلاءً قبل ذلك ببضع سنوات أن لا الصين ولا روسيا كانت مستعدةً لمساندة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بدعم التدخّل في كوسوفو-أو عندما ساعدت الولايات المتحدة في إحباط ردّ فعلٍ دوليٍّ لدى تكشّف المأساة في رواندا. ومن المحتمل أن يظهر عدم الإجماع إذا ما ألحّت الولايات المتحدة الآن على فرض عقوباتٍ (دعك عن عملٍ عسكري) على كوريا الشمالية، أو إيران، أو السودان.

في لُبِّ المشكلة، أن ما من قوةٍ كُبرى-ليس الولايات المتحدة فقط- تُوافق على حقِّ قوةٍ كُبرى أُخرى في استخدام حق النقض (الفيتو) ضدّ إجراءٍ مقترحٍ عندما تعتقد أن مصالحها الوطنية الحيوية في خطر. إن هذا الغياب للإجماع الكامل، والقواعد المتبعة في مجلس الأمن، وتكوينه هي التي تجعل من مجلس الأمن والأمم

المتحدة أداةً سريعة الانكسار وبالغة الضيق بحيث لا يصلُحان لأن يكونا مركز أيّة محاولةٍ في هذا الوقت لبناءِ عالَمٍ أكثر تكاملاً .قد يتغيّر هذا الوضع في المستقبل، ولكننا الآن لسنا في المستقبل. يجب ألاّ نتحاشى مجلس الأمن-عندما يكون هناك إجماعٌ، على نحو ما كان بعد غزو العراق للكويت في العام 1990 أو في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، عندها لا يكون هناك منتدىً أفضل، ولكننا لا نستطيع أن نتوقّع منه أن يكون المصدر الوحيد للشرعية في العالَم.

كثيرون سيخالفون وجهة النظر هذه. والحكومات الأقل قوة تميل إلى إشغال نفسها أكثر بالنهج، إذ أنه يوفر لها وسيلةً ليكون لها تأثير أكبر في كل ما يجري في العالم وللحدّ من نفوذ الولايات المتحدة والبلدان القوية الأُخرى. ولكن دعنا ننظر في قضية رواندا. لو كان هناك في ذلك الحين تدخلٌ خارجيٌّ لمنع حدوث الإبادة الجماعية، لكان مئات الآلاف من الأشخاص الأبرياء قد نجوا من الموت. ولكان هذا هو العمل الصحيح. ولكان ذلك شرعيّاً بسبب ما حدث وليس بسبب موافقة الأمم المتحدة. ولهذا كان تقرير اللجنة الدولية الخاصة بالتدخّل وبسيادة الدولة التي شكّلها كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة قبل عدة سنوات، متطرِفاً. إن ذلك التقرير إذ يعترف بأن أوضاعاً كذلك الوضع الذي نشأ في رواندا عندما أخفقت الأمم المتحدة في القيام بعملٍ مع أنه كان يجب عليها أن تتصرّف، يمضي قائلاً "إنها سؤال حقيقي يطرح في هذه

الظروف: أين يكمن الضرر الأكبر: في تخريب النظام الدولي إذا تمّ تجاوز مجلس الأمن أم في إلحاق الضرر الذي يصيب النظام عندما تذبح الكائنات البشرية بينما يقف مجلس الأمن متفرجاً.[105] ولكن هذا يجب ألاّ يكون سؤالاً حقيقياً. من الواضح أننا نُخطئ عندما نخلط بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والشرعية أو نُساوي بينهما وعندما نسمح لهَلاك أُناسٍ أبرياء نتيجةً لهذا المبدأ.

إن تقرير الهيئة عالية المستوى التي عيّنها الأمين العام كوفي عنان في شهر ديسمبر عام 2004 وقع في نفس فخ مساواة النهج (مساندة مجلس الأمن) والشرعية في هذه الحالة المتعلقة بهجماتٍ وقائية.

"الجواب المقتضب هو أنه إذا كانت هنالك حُججٌ مقنعة للقيام بعملٍ عسكريٍّ وقائيٍّ مع دليلٍ مقنع لتأييد هذه الحجج، يجب أن تُعرَض على مجلس الأمن، وهو بإمكانه أن يسمح بهذا العمل إذا رأى أن يفعل ذلك. أمّا إذا لم يفعل ذلك، سيكون هناك، تحديداً، وقتٌ لمتابعة استراتيجيات أُخرى، من ضمنها الإقناع، والتفاوض، والردع والاحتواء-والرجوع مرةً أُخرى للخِيار العسكري. أمّا الذين نفد صبرهم مع هذا الرد، فلا بدّ أن يكون الجواب أنه في عالَمٍ حافلٍ بالتهديدات المحتملة والمرئية صار الخطر الذي يتعرّض له النظام العالمي وعُرف عدم التدخّل الذي يستمر يشكّل الأساس للنظام العالمي خطراً كبيراً جداً بحيث لا يُمكن قبول شرعية العمل الوقائي من جانبٍ واحد، وهو عملٌ يختلف عن العمل الذي أُقِرَّ جماعياًّ. إن السَماح لواحدٍ بالتصرّف هو سَماحٌ للجميع."[106]

كل الحُجج لها وزنها-أما التي ستصمد حتماً فهي غريزة أية دولة ذات سيادة بعدم التنازل عن سلطةٍ صُنع القَرار إلى الأمم المتحدة وأن تجعل من قدرتها على التصرّف باسم ما تعتبره مصالحها الحيوية متوقفةً على مساندة الدول الأُخرى.

يبدو أن هذا يُهيئ لحدوث مأزق. ولكن الواقع يوفّر على الأقل مخرجاً جزئياً. "الشرعية" لا يجوز فهمها بأنها مُطلَقة. إنها أمرٌ يتعلّق بالإدراك الحسّي بقدر ما هي مفهومٌ قانونيٌّ. وهنالك إمكانية أن تكون هناك شرعية جزئية (أو ما هو دون الشرعية الكاملة) وأن يكون هناك ما هو غير شرعي. ويجب أن يكون هناك التزام من جانب الولايات المتحدة ودولٍ أُخرى بالسعي للتوصّل إلى أوسع قدرٍ ممكن من الاتفاق الدَولي قبل الإقدام على عملٍ، ولا سيّما إذا كان عملاً ينطوي على القوة العسكرية. تتمتع الأمم المتحدة بالفخار بمكانتها في عالم المسائل السياسية والعسكرية. والأمم المتحدة لها شأن إن لم يكن لأي سبب آخر، فلأن كثيرين من الناس في سائر أنحاء العالم يرون أن لها شأناً ولأن الحكومات تتقيد على نحو متزايد بأفكار شعوبها. وهكذا، فإن الحصول على موافقة مجلس الأمن على أي عمل تنوي إحدى الدول القيام به، يستحق الجهد الذي يُبذل في سبيله. وإذا ظهر أو ثبت أن هذا مستحيل فلا ضرورة أن تكون هذه نهاية الطريق. إن الأمم المتحدة مجرد مصدر واحد لتعددية الأطراف. من الأفضل التفكير في تعددية الأطراف على أنها ظاهرة انتقاء، وليست خياراً واحداً. وهذه الظاهرة تشمل

مجال اختيار الأمم المتحدة، والناتو، وعدد من المنظمات الإقليمية ومجموعة الدول الثماني. ومن حيث المبدأ يمكن أن تتحول مجموعة الثماني إلى منظمة لها أمانة سر (سكرتاريا) وتعقد اجتماعات أكثر تكراراً باشتراك مسؤولين من مستويات مختلفة. وما يمكن أن يكون بديلاً لذلك، هو التوصل إلى صيغ جديدة ولكنها موسعة: مجموعات ثماني تشمل عدة بلدان مهمة وليست أعضاء فيها حالياً، مثلاً، أن تصبح مجموعة العشر بإضافة الصين والهند إلى المجموعة. بإمكان المرء أن يمضي إلى أبعد من ذلك لإنشاء مجموعة العشرين مثلاً، التي تشمل مجموعة العشر وتضاف إليها بلدان كالمكسيك، والبرازيل، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، وإندونيسيا، وباكستان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، والمملكة العربية السعودية، ومصر. ولكن ما من بلد من هذه البلدان يمكن أن يكون بلسماً شافياً إذ من المستحيل تجنب أسئلة الشرعية المتعلقة بمن يجب ضمه من البلدان، ومشكلة ما العمل عندما يفتقد الإجماع.

أهم اللاعبين في الجانب الاقتصادي هم مؤسسات مالية دولية كبيرة-صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، والتجمعات غير الرسمية مثل مجموعة الدول السبع. لكل من المنظمات الكبيرة ميثاق خاص بها. بعد كل ما قلنا، هنالك دعوات متزايدة لإجراء تغيير كبير وخاصة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.[107] هنالك أيضاً إجماع متزايد على أن مجموعة السبع ليست كافية إذا أخذنا في الاعتبار انحياز شمال

الأطلسي بشأن عضوية اليابان (اليابان هي الاستثناء الوحيد). بإمكان المرء أن يتصور أي عدد من البدائل لمجموعة السبع. وكما هي الحال في المجال السياسي، هنالك فكرة لصيغة موسعة تشمل الصين، والهند، وغيرهما (بما في ذلك عدد كبير من البلدان النامية)، لضمها إلى مجموعة العشرين.[108] أو هنالك اقتراحات لنموذج "مُقلّص" وفق مجموعة الأربع التوجيهية (مؤلفة من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين) يكملها مجلس يضم خمسة عشر بلداً إضافة إلى قادة المؤسسات المالية الدولية الكبرى والأمم والمتحدة.[109] ثمة حاجة لشيء وفق هذه الخطوط.

إن مجموعة السبع التي تأسست في العام 1978 لم تعد تفي بحاجات العالم المختلف جداً الذي نشأ في ظل العولمة ونهضة آسيا. ببساطة تامة نقول إن جانباً كبيراً جداً من سكان العالم ومن نشاطهم الاقتصادي ليس له تمثيل.

هنالك بديل آخر هو التحول إلى أو إيجاد تجمعات دولية أكثر تخصصاً مؤلفة من تلك البلدان وغيرها ممن لها علاقة خاصة بتحدٍ من نوع محدد. إن منتدى القوى الست بشأن كوريا الشمالية (الولايات المتحدة، والصين، واليابان، وروسيا، والكوريتان) هو أحد تجمعات من هذا القبيل، كما هي مجموعة "6 +2" (الولايات المتحدة وروسيا، والبلدان المجاورة مباشرة لأفغانستان) التي لعبت دوراً بناءً في أفغانستان. وهكذا هي الحال مع "الرباعية" المؤلفة من

الولايات المتحدة، وأوروبا، وروسيا، والأمم المتحدة، التي دعمت جهود السلام في الشرق الأوسط. بإمكان المرء أن يتصور مجموعة مماثلة للتعامل مع تحدي إيران النووي (توجد فعلاً مجموعة كهذه تضم عدة حكومات أوروبية، وروسيا، والولايات المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية) أو للتعامل مع أزمة إنسانية كأزمة دارفور. إن هذه التجمعات (توصف أحياناً بأنها "مجموعات اتصال") تنحو نحو اكتساب الشرعية والعلاقة بالموضوع إذا شملت معظم أو كل البلدان والجهات الأخرى (حتى ولو كانت هذه الجهات منظمات غير حكومية ذات علاقة بالمؤسسات الدولية أو الشركات) التي تدعو إليها الحاجة لحل تحدٍ قيد المعالجة. إنها تتجه لأن تكون أكثر فاعلية إذا كانت منذ الآن في المكان الصحيح. وهذا يمنحها السلطة والفرصة لمنع حدوث أزمة ما، أو يضعها في وضع أفضل لمعالجة الأزمة. أن مجموعات دائمة من هذا النوع هي أكثر مما تسمى تحالفات بالإرادة، التي تميل إلى أن تكون أضيق بالمقارنة، وصاحبة ردود فعل بطبيعتها، ونتيجة لذلك تفتقر بشكل ما إلى الشرعية المنظورة.

قد يجادل البعض، مثلاً، بقولهم إنه كان أمراً حسناً وصائباً عندما وفرت الناتو الأساس السياسي والعسكري للتدخل المسلح في كوسوفو عندما لم يكن مأمولاً حصول إجماع في الأمم المتحدة. والواقع أن المادة 53 من الميثاق وقفت في الطريق: "ما من تنفيذ لعمل سيتم بإشراف ترتيبات إقليمية أو من قبل هيئات إقليمية إذا

لم يصدر تفويض من مجلس الأمن..." وسيكون من الأفضل كثيراً إذا لم تكن منظمات إقليمية معينة مثل الناتو بحاجة إلى مباركة مسبقة من مجلس الأمن، كما شاهدنا في حالتي رواندا ودارفور، لأن تفويضاً كهذا قد يكون بطيئاً صدوره أو قد لا يصدر أبداً، مما يسمح بحدوث أوضاع رهيبة.

إن الحاجة إلى مقاربة براغماتية تتناول قضية بعد أخرى هي حاجة ثابتة. ولا بد دائما من النظر في حالة "عدم" اتخاذ أي إجراء في سياق معين إذ لم يكن هناك إجماع بين القوى الكبرى. إذا أخذنا في الاعتبار المصلحة على المدى الطويل في تشجيع ونشوء عالم تعمل فيه القوى الكبرى لغايات مشتركة وليس لغايات عابرة. ثمة بعض الخطوط الإرشادية الممكنة من أجل الإبحار في هذا التبادل الذي لا يمكن تجنبه. ومن المهم إعطاء النهج فرصة طيبة والسماح بوقت طويل لكي يتحقق الإجماع في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولا بد من أن تكون المشاورات صادقة وليست مجرد محاولة الإصرار على سياسة سبق أن أقرت. وقرار الاختيار من خلال تعددية الأطراف الرسمية يجب أن يصدر عندما تكون هناك حاجة ملحة للعمل. كما يجب أن يكون للقضية وزن كاف أو خطورة تبرر القيام بالعمل. وهذا يصح خاصة عندما يكون التدخل عسكريا بطبيعته. إن استعمال القوة العسكرية لغايات وقائية (مقابل غايات إجهاضية) يجب أن يبقى استثناءً نادراً. وعندما يختار بلد أن يمضي في طريقه الخاص يجب أن يبذل أقصى الجهد لشرح

موقفه، في الجلسات السرية كما في العلن، لدى أكبر عدد ممكن من الحكومات الأخرى. ومن المهم ألا تكون هناك منفعة فريدة مثل التمكن من الحصول على النفط، أو الحصول على عقود لشركات، أو إقامة قواعد عسكرية تصبح حقا للولايات المتحدة أو للبلد المعني لئلا يعتبر التدخل شيئا لم يستوجبه المبدأ أو الضرورة. وأي بلد يقرر العمل بدون الحصول على مباركة من الأمم المتحدة يجب أن يعود بأسرع ما يمكن إلى العمل الدبلوماسي الرسمي وأن يقوم بالأعمال اللاحقة مستندا إلى أكبر قدر ممكن من المشاركة والتفويض العالميين أو الإقليميين.

الفائدة التي يجنيها بلد كالولايات المتحدة إذا اتبع هذه المفاهيم هي أن البلدان المعارضة للعمل موضع البحث ستوافق على عدم مقاومته فعليا. إن الاستعداد لغض الطرف أو قبول السياسات التي كان الرأي أنها خاطئة أو سيئة التوجيه هو أمر دقيق بالنسبة لنجاح الدمج أو صيغة من التوافق. ولا يمكن أن نتوقع من البلدان أن تكون سلبية عندما يتبين لها أن مصالحها الوطنية الحيوية في خطر، ولا يمكن أن نتوقع منها الصمت إذا كانت مخالفة. أما توقع عدم معارضتها الفعلية وعدم إقدامها على إحباط سياسات بعضها بعضاً في أوضاع أقل أهمية فهو شرط مسبق للتعاون الدولي من أجل الوصول إلى مستوى أعلى.

## الحالة العراقية

الأزمة الأخيرة حول العراق هي حالة دراسية قيّمة تبين مصاعب ترجمة هذه المواضيع إلى سياسة. لقد تصرفت الولايات المتحدة تصرفا يتناقض مع هذه الخطوط الإرشادية قبل حرب العراق وبعدها. لم يكن ذلك، كما ادعى كثيرون آنذاك ومن بعد، لأن الولايات المتحدة أقحمت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في المسألة في مطلع العام 2003. ليس واضحا أبدا أنه لو أتيح مزيد من الوقت لكان تولّد الكثير من الإجماع الدولي على العمل. على العكس من ذلك، كان الأرجح أنه لو استمر إخفاق المفتشين في العثور على أسلحة دمار شامل (وهذا ما نعرف الآن أنه كان سيحدث) لكان من شأن ذلك أن تستنتج حكومات أخرى كثيرة أن هذه الأسلحة لا وجود لها وأن تجادل بعدم وجود أي سبب يدعو الولايات المتحدة للجوء إلى القوة. الحجة المعاكسة التي تقدمت بها الحكومتان الأمريكية والبريطانية بأنه لم يكن منتظرا أن يعثر المفتشون على الأسلحة لأن العراق لم يقدم إلى الأمم المتحدة السجل المطلوب لبرامج أسلحته والمواد المستوردة ذات العلاقة، هذه الحجة المعاكسة كانت لها ميزات المشروعية والمنطق، لكن معظم الناس والحكومات لم يصلوا إلى مستوى تبرير الحرب. إن الدفاع عن الحرب الوقائية يتطلب برهانا للأمر الإيجابي أي وجود المشكلة، بينما عدم القدرة على إثبات الأمر السلبي أي عدم امتلاك بلد ما أسلحة نووية، لم يكن كافيا لإقناع العديد من الدول الأخرى بمساندة استخدام القوة العسكرية وقائياً.

في مثل هذه المواقف يكون أمام الولايات المتحدة أو أي بلد غيرها أربعة خيارات. بإمكانها أن تنقل المسألة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لتحصل على التأييد، فتقوم بالعمل. هذا ما حدث في أزمة الخليج عام 1990- 1991في أعقاب غزو العراق للكويت. وبإمكانها أن تختار عدم الذهاب إلى مجلس الأمن أو أن تعمل بمفردها أو مع مجموعة أخرى دائمة أو خاصة. هذا يذكرنا يتدخل الولايات المتحدة في غرينادا في عام 1983. ويمكنها أن تذهب إلى المجلس لتكتشف أنها لا تحظى بتأييد كاف، وتتجنب اقتراحا رسميا تكون الخاسرة فيه، وتقدم على العمل. وهذا ما فعلته الولايات المتحدة في مطلع العام 2003 في حالة العراق عندما اتضح أن مجلس الأمن لن يصدر قرارا ثانيا يسمح تحديدا باستخدام القوة العسكرية ضد العراق وما فعلته الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة قبل ذلك ببضع سنوات إبان أزمة كوسوفو. الخيار الرابع هو عرض المسألة على الأمم المتحدة وخسارة الاقتراح ولكن مع المضي في العمل بغض النظر عن الخسارة. النهج الأخير كان موضع دراسة لدى إدارة بوش خلال أزمة العراق في مطلع العام 2003، ولكن الحكمة اقتضت رفضه على أساس أنه سيؤدي إلى احتجاج دولي شديد ومعارضة أقوى مما يمكن أن يحدث إذا لم يتوفر تفويض جديد وصريح من الأمم المتحدة.

من المستحيل بحث هذه البدائل بدون إجراء مناقشة حول الشرعية (بمعنى التزام القانون (Legality)) والمشروعية

(Legitimacy) إن الشرعية تعبير فني ضيق يعكس ما إذا كانت دولة ما تعمل بالتطابق مع القانون، وفي هذا السياق مع نص ميثاق الأمم المتحدة. أما المشروعية فهي تعبير أوسع وأكثر إستنسابية في أساسه ويأخذ في الاعتبار أمور السياق، والقصد، والوسيلة. يمكن أن يجادل بعضهم بالقول، مثلا، أن القرار الخاص بأزمة كوسوفو كان يفتقر إلى الشرعية بمعنى الالتزام بالقانون (من حيث تجاوزه لمجلس الأمن) ولكنه كان يتمتع بمشروعية كبيرة. فقد أقرته منظمة إقليمية ذات علاقة وكان الدافع إليه أزمة إنسانية مرعبة، ولم يكن هناك خيار آخر، والذين استخدموا القوة العسكرية لم يفعلوا ذلك بدافع مصلحة أنانية ضيقة. بعكس ذلك كان ما فعلته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في العراق عام 2003 قانونيا، أو بأي حال أقرب بالتأكيد إلى العمل القانوني من عملية كوسوفو، إذ كان العراق قد سبق له أن انتهك أكثر من دزينة من أوامر مجلس الأمن منها القرار 687 الذي وضع أحكام وقف إطلاق النار بعد حرب الخليج والقرار 1441 الذي طلب من العراق التعاون الكامل مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، وإلا واجه عواقب خطيرة. أما مشروعيته فمسألة قابلة للنقاش. والواقع أنه كان ينظر إليه على نطاق واسع باعتباره فاقد المشروعية وعاد على الولايات المتحدة بعواقب دراماتيكية، من ضمنها انخفاض دراماتيكي بمقياس التأييد الدولي الذي كان مقبلا وارتفاع لا يقل دراماتيكية في مستوى معاداة أمريكا في العالم. الأمر المجهول هو إلى أي حد

يمكن أن يعقّد هذا العمل حمل القوى الأخرى على التعاون مع الولايات المتحدة عند نشوء حالات طارئة في المستقبل-وإلى أي حد يمكن أن يسهم في استخدام القوى الأخرى القوة العسكرية في مناسبات مستقبلية تفضل الولايات المتحدة عندها عدم استخدام هذه القوة.

ولكن، في نهاية الأمر، المشكلة مع سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق لها علاقة وتكتيكات مجلس الأمن أقل من علاقاتها بالقرار الأساس بأن الوضع الراهن لا يُطاق وأن الحرب الوقائية أسلوب عمل ضروري. وعندما وصلت الأمور إلى موضوع الأسلحة النووية، لم تؤيد المخابرات في ذلك الحين القيام بعمل لأن العراق لم يكن يملك أسلحة نووية بل ولم يكن عنده برنامج للأسلحة النووية يستحق هذا الاسم. ولم يكن أمراً مفروغاً منه أن العراق سيتمكن بمرور الزمن من تطوير أسلحة نووية نظراً للعقوبات الدولية المطبقة عليه. فإذا فعل، كانت هناك دائما إمكانية العمل بشكل وقائي أو إجهاضي إذا أظهرت المخابرات أن العراق كان بشكل ما يطور أسلحة نووية -وهذا شيء كان من العسير على العراق أن يفعله خفية في ظل الظروف التي كانت قائمة- أو كان يستعد لاستعمالها.

الحجة الأُخرى والأقوى لشن حرب وقائية على عراق صدام حسين اعتمدت على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والفرضية التي اتخذ على أساسها في ذلك الحين قرار الحرب هي أن صدام

كان يملك أسلحة كيميائية وبيولوجية، وكان هذا هو التفسير السائد لرفضه التنفيذ الكامل لمختلف قرارات مجلس الأمن التي طلبت منه تقديم سجل كامل بأية مواد أو تقنيات في حوزة العراق لها علاقة بأسلحة الدمار الشامل، وأن يكون تعاونه كاملا مع المفتشين الدوليين. التفسيرات البديلة، وكان من ضمنها الرغبة في ردع دول أخرى (أبرزها إيران) عن مهاجمة العراق بدافع الخوف من إمكانية استعمال صدام حسين أسلحة دمار شامل أو لحرصه على تبييض وجهه، كانت لها مصداقية ضئيلة في ذلك الحين، مع أنها إذا رجعنا إلى الماضي تبدو أنها أقرب إلى الحقيقة.كان هناك قلق مفهوم من احتمال استخدام صدام أسلحة كيميائية أو بيولوجية ضد شعبه أو جيرانه، وقد سبق له أن فعل كلا الأمرين. القلق الأخطر بعد الحادي عشر من سبتمبر كان أن صدام يمكن أن ينقل هذه الأسلحة أو هذه الإمكانيات إلى إرهابيين. هذا لم يكن غريباً عن صفاته في ضوء روابط العراق مع الإرهاب التي تلاشت في معظمها مع ميل صدام إلى فرض رقابة. ولو كان بالإمكان إظهار صحة نقل هذه الأسلحة والقدرات لكانت الولايات المتحدة في موقفٍ أقوى لكسب المساندة الدولية للقيام بعملٍ على غرار ما فعلته مع طالبان في أفغانستان عقب الحادي عشر من سبتمبر.

كانت هنالك أيضاً إمكانية أن يكون صدام قد نقل عناصر بيولوجية وكيميائية كان يُعتَقَد أنه يملكها إلى إرهابيين بدون علم الولايات المتحدة والعالَم. ولذلك كان ثمة خطرٌ افتراضي في حالة

عـدم الإقـدام على عـملٍ وقـائي. لقـد كـان بإمكان الأشـخـاص العَقـلانيين والمفكرين أن يختلفوا بل هم اختلفوا فعلاً حول حجم هذا الخطر وأهمية التصرّف لمنع حدوثه. لكن حصة الأسد من هذه الحُجّة الداعية إلى القيام بعملٍ وقائيٍّ كانت متوقفةً على امتلاك صدام فعلاً أسلحة كيميائية وبيولوجية. ولذلك فإن قضية التصرُّف بأُسلوبٍ وقائيٍّ ليس لها وجود مع عدم امتلاكه هذه الأسلحة، ولهذا السبب تأتي أهميّة إخفاق المخابرات، ولهذا السبب تكون أهمية المخابرات الناجحة أساسيّة بالنسبة لحجة الحرب الوقائية.

بل إن الأسس المنطقية الأُخرى لحرب العراق كانت أضعف. صحيحٌ أن صدام كان أحد كبار المسيئين لحقوق الإنسان. لكن اللحظة المناسبة لتدخلٍ إنسانيٍّ واسع كانت في عام 1988، عندما استخدم ذخائر كيميائية ضدّ الأكراد. بعد ذلك أيضاً أقامت الأسرة الدولية مناطق حظرٍ للطيران تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 688 لكي يتمكّن تحالُف حرب الخليج بقيادة الولايات المتحدة من أن يرصد بصورةٍ أفضل أعمال صدام وأن يتخذ خطواتٍ لحماية الشعب العراقي. لم يسوِّغ وضع حقوق الإنسان في العراق عام 2002 تدخُّلاً مسلحاً. كانت الروابط بين العراق والقاعدة (ومع الإرهابيين بصورةٍ أعم) هامشية، ولم تكن هناك أيّة بيِّنةٍ تربط بين العراق أو صدام وهجمات الحادي عشر من سبتمبر. إن الإقدام على الحرب من أجل إحلال الديمقراطية في العراق (ومن خلال

العـراق في المنطقـة) لا يُشكِّل أسـاسـاً منطقـيّاً سليمـاً، مهـما كـان الإطناب عليه كهـدفٍ، نظراً للثمن البشـري والمالي لتحـقـيق هذا الهـدف، واحـتـمـالات النجـاح غـيـر المضـمـونة، وتوفُّـر أدواتٍ بديلة للدعوة إلى التغيير الديمقراطي، والسـابقة الخطرة في العـلاقات الدوليّـة. إننـا لا نريد أن نجـعل اسـتـخـدام القـوّة لهـذه الأغـراض مقبولاً، خشية أن نستعيد عالَماً يصبح فيه استخدام القوة العسكرية شيئاً مألوفاً.

بديل الذهاب إلى الحـرب في العـام 2002 لم يكن التـقـاعس عن العمل بل اسـتـمرار الاعتمـاد على العقوبات بـاعتبـارها الجـزء المركـزي في سياسـة الولايات المتحدة والسيـاسة الدوليـة. وكمـا نعلم الآن، كـانت العـقـوبات التي فُـرضَت فـي أعقـاب غـزو العـراق للكويت في عـام 1990 ناجـحـةً من حـيث حـرمـان العـراق من قـدرة إعـادة تشكيـل أسلحـة الدمـار الشـامل لديهـا. أكـثـر من ذلـك أن العـقـوبات كـانت مـؤهلة لنجـاحٍ أكبـر. لقـد جـعلت إدارة جـورج دبليـو بوش العـقـوبات "أذكى" فـقط بمعنى السـمـاح للعـراق بـاسـتـيـراد سلسلةٍ واسـعة من السلـع الاسـتـهلاكيـة، وبذلك أزالت الحُـجّة المزوّرة ولكنهـا فعّـالة سـيـاسـيـاً بـأن العـقـوبات لا تُلحِق الضـرر بالعـراقيين الأبرياء. كـان يمـكن بل يجب أن تكون العـقـوبات أذكى بمعنىً آخـر، أي أن توقِف تجارة العراق غير الشرعية (معظمها النفط مقابل الدولارات التي استخـدمها صدام للمحـافظة على المسـاندة السياسـية الداخلية وشـراء مـواد من السـوق السـوداء) مع الدول المجـاورة للعـراق. كـان

باستطاعة الولايات المتحدة أن تقدِّم الدعم للاقتصاد التركي والاقتصاد الأردني-الذي كان سيكلِّف نحو 500 مليون دولار سنوياً، وهذا ثمنٌ رخيص إذا قورن بتكاليف الحرب-مقابل تقليص معظم تجارة البلدين غير الشرعية مع العراق. كان بالإمكان استخدام القوة العسكرية التقليدية أو ربما العمل السرّي لإقفال خط أنابيب النفط بين العراق وسوريا الذي كان مصدراً مهمّاً للعائدات المالية التي يحصل عليها صدام حسين (ما يقرب من ثلاثة بلايين دولار على مدى اثني عشر عاماً) خارج نطاق الرقابة الدولية. نحن نعلم الآن أن 84 بالمئة من العملة الصعبة التي حصل عليها صدام حسين خلال سنوات العقوبات كانت فعلاً (1991-2003) عبر ترتيبات تجارية مع الأردن، وسوريا، وتركيا، ومصر أو نتيجةً لأعمال التهريب. نسبة 16 بالمئة فقط كانت نتيجة اتفاقاتٍ غير شرعية وإساءاتٍ أُخرى لبرنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي كان تحت إشراف الأمم المتحدة، وبموجبه استطاع العراق أن يبيع النفط ويستورد سلسلةً واسعة من السلع.(110)

لو كانت الولايات المتحدة قد تمسكَّت بالعقوبات وتخلَّت عن الحرب لكان من المؤكد تقريباً بقاء صدام في السلطة حتى الآن. كثيرون طرحوا السؤال هل صار العراق والعالَم أفضل بدون صدام حسين. إن العالَم أفضل ونحن أفضل، ولكن هذا ليس بالسؤال بالغ الفائدة، إنه مثيل السعي في نطاق الأعمال التجارية للحصول على إيراداتٍ وإهمال النظر في النفقات. المهم في هذه الأعمال كما في

السياسة الخارجية هو التوازن أو العلاقة بين التكاليف والمنافع. هذا التقييم يقود إلى الحكم على الحرب ضدّ العراق بأنها لم يكن لها مسوّغ. إن التكاليف المباشرة التي تحملتها الولايات المتحدة حتى تأليف هذا الكتاب-1700 جندي أميركي قتيل، وأكثر من 10.000 جرحى إصاباتهم خطيرة ودائمة أما مبلغ 200 بيليون دولار وامتصاص نسبة مئوية عالية من قوة الولايات المتحدة العسكرية فقد كانت وهي حتى الآن عالية جداً إذا حسبنا حساب ما هو في هذا الرهان. إن الجهد الأميركي في العراق امتصَّ موارد كان بالإمكان استخدامها بأسلوبٍ أفضل في أماكن أُخرى وفرض ضغوطاً إضافيّة على الأسس الاقتصادية والعسكرية للقوة الأميركية والتي هي مجهدة منذ الآن. لقد كرَّس كبار المسؤولين في الحكومة الأميركية جانباً كبيراً من وقتهم وطاقتهم للعراق، والتحديات الأشد خطورة والمباشرة التي تواجه رفاه الولايات المتحدة، ومن ضمنها التحديات النووية من جانب إيران وكوريا الشمالية، وتثبيت الاستقرار في أفغانستان، وجهود السعي للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والعلاقات مع القوى الكبرى الأُخرى، هذه كلُّها لم تنل ما تستحقه من الاهتمام.[111] هنالك أدواتٌ وسياسات أُخرى لتغذية التغيير السياسي والاقتصادي في سائر أنحاء العالَم العربي. أما الحرب على العراق فكانت ضروريةً فقط لإحداث تغييرٍ سياسيٍّ فوريٍّ في العراق. إن خوض حربٍ وقائية بدون أن تكون مضمونةً، يؤثّر سلباً وبصورة مباشرة في قدرة

الولايات المتحدة على إيجاد الفرصة المتاحة والافادة منها من أجل عالَمٍ تعمل فيه القوى الكبرى الأخرى مع الولايات المتحدة للسعي نحو أهدافٍ مشتركة، كما أنه يخفض الرادع الذي يقلّل من رغبة بلدان أُخرى في شن هذه الهجمات ضدّ دول تعتبرها خطيرةً، كما أنها تُبعِد الحكومات والرأي العام عن الولايات المتحدة، مما يجعل التعاون أصعب في مجالاتٍ أُخرى. ثم إن تجربة العراق المكلفة قد تثير معارضةً داخلية أوسع في الولايات المتحدة لأي دورٍ أميركيٍّ نشط في العالَم، إذ سَرعان ما أخذ المواطنون يتساءلون بصورةٍ متزايدة عن تكاليف سياسة خارجيّة الدافع إليها هو الخَيار وليست الضرورة. ووفقاً لما كتب هانس مورغنتاو "إن الدوافع الجيدة تُعطي ضمانةً ضدَّ السياسات السيئة المتّبعة عن عمد. إنها لا تضمن الجودة الأخلاقية والنجاح السياسي للسياسات المُستلهَمة منها."(112)

لم يكن عمل الولايات المتحدة أفضل كثيراً في أعقاب الحرب. إن عملاً ينفرد به إلى حدٍّ كبير طرفٌ واحدٌ من نوع العمل الذي أقدمت عليه الولايات المتحدة في العراق يجب أن تتبعه بأسرع ما يمكن محاولة مخلصة للحصول على مشاركة أكبر عددٍ ممكن من القوى الكبرى الأخرى ومن المجموعة الدولية. كانت إدارة بوش، بعكس ذلك بطيئةً في إشراك الأمم المتحدة واجتذاب الدول الأُخرى إلى صفها، وقاومت صدور قرارٍ جديدٍ كان من شأنه أن يوجِد أساساً لمشاركةٍ مهمةٍ من جانب الولايات المتحدة وعلى

الصعيد الدولي في إعادة إعمار العراق سياسياً، واقتصادياً، وطبيعياً. إن قرار مجلس الأمن رقم 1546 الذي كانت الموافقة عليه في شهر يونيو عام 2004 كان يمكن بل كان يجب طرحه وتبنيه قبل ذلك بأكثر من عام. إذا استعرضنا الماضي نرى أن أسباب التأجيل كانت مدعاةً للسخرية. لقد كان في بعض أوساط الحكومة الأميركية شعورٌ بأن الولايات المتحدة تحمّلَت العبء الأكبر من تكاليف الحرب ولذلك يجب ألاّ ترحب في العراق بالذين لم يؤدوا قسطهم في الحرب، أو، وهذا هو الأسوأ، عارضوا الحرب. كانت تسيطر على هذا التفكير مقولة "الغنائم من نصيب المنتصر." لقد عزّز هذا النمط من التفكير التقييم (الذي تبيّن أنه خاطئ على نحوٍ مأساويٍّ) القائل إن العاقبة لن تكون صعبة إلى حدٍّ مزعجٍ ولن تكون مكلفة، وأنه نتيجةً لذلك بإمكان الولايا ت المتحدة أن تنجح إذا تلقت قدراً قليلاً من المساعدة الخارجية. وكان هناك خوفٌ من أن الإشراف على ما بعد الحرب (مع تأثيرٍ حاسمٍ على تسلُّم العراقيين السلطة) يمكن التنازل عنه إذا تولَّت الأمم المتحدة مكانة قيادية في العراق. لقد عبَّر ديفيد فروم وريتشارد بيرل عن ذلك بقولهما "ما أن يسيطر البيروقراطيون الدوليون على مجتمع فإنهم لن يتخلوا عن هذه السيطرة."[113]

كان قرار تأجيل إعطاء الأمم المتحدة وغيرها دوراً ذا جدوى في أعقاب الحرب سيئ التوجيه، لقد هُدرت فرصة إصلاح الخلافات الدبلوماسية كذلك ضيّعت فرصة جعل الآخرين يتحملون

قسطاً كبيراً من العبء العسكري والمالي المترتب على تحقيق الاستقرار في العراق وإعادة بنائه. ما لبث العديد من العراقيين أن رأوا في الوجود الدولي احتلالا أمريكياً. لكي تكون لسياسة الدمج أية فرصة نجاح فإنها بحاجة لتوسيع المشاركة الدولية في المهمات ذات الأهمية، وحتى لو كان الثمن بعض الخسارة في الاستقلالية وحرية التصرف: لقد كان من مصالح الولايات المتحدة أن تقدم هذا التنازل في حالة العراق، وكان من المعقول أن تعطي الأوروبيين وغيرهم دوراً ذا جدوى في عملية تحرير أفغانستان.

وكان أيضاً من المستحسن أن يلاقي الآخرون الولايات المتحدة في منتصف الطريق. في هذا الصدد تستحق فرنسا وحكومات أخرى حصتها من الانتقاد. وكما سبق أن قلنا، فإن عقيدة الدمج وجهود بناء تفاهم دولي أولي لن تحرز تقدماً إلا إذا تنازل مخالفو سياسة معينة عن خيار معارضتهم الفعلية لها. بهذا المقياس كان على فرنسا أن تجادل في الأوساط الخاصة دفاعاً عن سياسة مختلفة، بل وأن تنتقد السياسة علناً، ولكن ما كان ينبغي أن تهدد باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد هذه السياسة.

لا شيء من ذلك يبدل من أهمية نجاح الولايات المتحدة والتحالف (والأسرة الدولية بمفهومها الأوسع) في العراق. النجاح يعني إقامة بلد يؤدي مهمته مع درجة من الحقوق السياسية وقدر كاف من الاستقرار لكي تستقيم الحياة السياسية والاقتصادية بأمان. العراق ليس بحاجة لأن يكون نموذجاً متفوقاً للديموقراطية.

ولكن أية نتيجة تعطي انطباعاً بأن الإرهابيين سيحملون الولايات المتحدة على الهرب من العراق (وهذا عكس أن تطلب منها حكومة عراقية منتخبة أن تغادر العراق) ستكون بمثابة نكبة للسياسة الخارجية، ليس فقط للولايات المتحدة بل لسائر القوى الكبرى والعالم. إنها ستؤدي إلى تراجع احتمالات نجاح الفرصة التي هي لب هذا الكتاب. وإضافة إلى الثمن البشري، والاقتصادي، والاستراتيجي المباشر في العراق، ستشجع هذه النتيجة الجماعات الإرهابية والراديكالية في مناطق أخرى من المنطقة لتقويض معنويات واستقرار أنظمة حكم معتدلة نسبياً وتدير بلداناً لها إمكانية التحول إلى كيانات سياسية واقتصادية منفتحة إلى حد ما ولها في بعض الحالات سيطرة على موارد أساسية. تأثير الدومينو كان مبالغاً فيه قبل جيل في جنوب شرق أسيا، غير أنه يمكن تطبيقه هنا. وعند نقطة ما سيؤدي الاستثمار والانخراط إلى خلق رهاناتهما الخاصة في الأمن الوطني. وسواء أكان ذلك للأفضل أم للأسوأ فهذه هي الحال الآن في العراق.

لقد برهن العراق أيضاً أنه لا يكفي أن يملك بلد ما جهازاً عسكرياً قادراً على القتال في حروب حديثة، بل إنه لأمر جوهري أن يكون الجهاز العسكري قادراً على تثبيت السلام. ومهمة تثبيت السلام ليست أقل تطلباً بقدر ما هي مختلفة. لا يمكن الافتراض أن قوات مدربة ومجهزة لخوض قتال واسع النطاق تملك القدرة المتأصلة للتعاطي مع أوضاع تنطوي على أشكال قتال غير تقليدي

في بيئة المدن. ثمة حاجة إلى مزيد من الجنود المدربين تدريباً مختلفاً ولهم خبرة في فن المناورات الحربية ولديهم تجهيزات مختلفة، على نحو تعريف البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) بأنها عمليات عسكرية ولكنها غير الحروب، أى عمليات فهمها الأفضل أنها "لصنع السلام" وليس "لحفظ السلام".[114] هذه المهمة تتطلب مزيداً من الموارد المالية وربما قوات مكرسة لها. [115] وهي أيضاً مهمة يمكن بحكم طبيعتها أن تشارك فيها قوات من أوروبا وأماكن أخرى بالتضافر مع منظمة إقليمية، أو الأمم المتحدة، أو تحالف ذي صفة رسمية أقل يضم القادرين والمستعدين. إن تعاوناً من هذا القبيل سيكون نموذجاً مهماً آخر للتكامل قيد العمل.

☆ ☆ ☆

# الفصل الثامن

# الضرورة

عنوان هذا الكتاب"الفرصة" لأن الخصائص المميزة لحقبتنا- وفي المقام الأول أن النزاع بين دولتين أو أكثر من القوى الكبرى أمر مستبعد، وهذا تطور يعطي الحرية لكل من الصين، وروسيا، واليابان، والهند، والبلدان الأوروبية للعمل مع الولايات المتحدة لمعالجة تحديات مشتركة- وهي تحديات حميدة على غير العادة. وهذه توفر الإمكانية لإعادة هيكلة العلاقات الدولية بأسلوب مختلف، وإيجابي، ودائم نوعياً.

كان من السهل أن يكون عنوان هذا الكتاب "الضرورة". فالتحديات الرئيسية لهذه الحقبة-انتشار أسلحة الدمار الشامل وبالأخص الأسلحة النووية، والإرهاب، وتجدد الحماية التجارية، والأمراض المعدية، والمخدرات، وتغير المناخ- يجب مواجهتها جماعياً وإلا فإنها ستطغى على الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى وتسم هذه الحقبة بميسمها.

سواء أكان العنوان الفرصة أو الضرورة، فإن ما نعرفه أن النظام العالمي لن يتحقق بجهده الذاتي. التاريخ يقول لنا العكس: بدون جهد مركز تبذله القوى الكبرى في هذا الزمن، سيتفسخ العالم إلى زمر متحاربة وتكون الحرية Liberty والازدهار أولى الضحايا. إن دور الولايات المتحدة دقيق. فقيادة الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تملك إمكانية أن تكون فعالة وسخية بما يكفي لإقناع القوى الكبرى الأخرى بالتلاقي وبناء عالم أكثر توحداً وقادر على التصدي لتحديات نواجه السلام والازدهار المشترك.

ستكون الولايات المتحدة بحاجة إلى تعديل سياستها الخارجية ليزداد تعاونها مع البلدان الأخرى، إذا أردنا أن نتحاشى العودة إلى السياسة الكلاسيكية، سياسة توازن القوى التي تستنزف موارد ثمينة ينبغي أن تخصص إلى مجالات أخرى. ولهذا السبب كان هدف توحد القوى الكبرى في هذا العصر في جهود وترتيبات دولية ترمي إلى مكافحة الأبعاد الخطرة للعولمة هدفاً حيوياً جداً. إن تجنيد الآخرين في حملة ضيقة ضد الإرهابيين والذين يساندونهم لا يكفي في ضوء سلسلة التحديات التي تجابه الولايات المتحدة وبقية العالم.

التكامل لا يمكن حصره بالقوى الكبرى، مهما كانت أهميتها بالنسبة للمستقبل. إذ يجب أن يضم القوى الوسط كالبرازيل، وجنوب إفريقيا، ونيجيريا، وكوريا الجنوبية، واستراليا، وإندونيسيا، وغيرها، وهذه البلدان كلها لها نفوذ كبير في المناطق التي تنتمي إليها، وأحياناً إلى أبعد منها. ويجب بذل جهد مركز أيضاً لدمج أولئك الذين أُهملوا كثيراً في الجوانب الحميدة للزمن المعاصر والذين يطوق حياتهم الفقر. نصف هذه المشكلة سينال الاهتمام إذا واصلت الصين والهند السير على درب النمو العالي فيهما. أما الآخرون فإنهم سيحتاجون إلى مزيج من المساعدة بأسلوب تبني الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي ثبتت صحتها، وتوفير المساعدة لها لمكافحة الأمراض، والتخلص من الإجراءات التجارية التي تحد أو تحول دون وصولها إلى أسواق البلدان الغنية. من

الصواب بالمعنى الإنساني، ومن الصواب أيضاً فيما يتعلق بالأمن العالمي أن نحول دون إخفاق الدول أو أن نساعد الدول التي أخفقت بأن لا تتحول إلى بلدان مصدرة للنزاعات والإرهاب: هنالك حقيقتان موجودتان ضمنياً في كل ذلك. الحقيقة الأولى هي أنه لا سبيل أمام الولايات المتحدة لكي تحمي نفسها وتدافع عن مصالحها إذا انسحبت من العالم. العزلة هي كلمة في غير أوانها في حقبة عالمية.

الحقيقة الثانية هي أن الولايات المتحدة، بكل ما تملك من قوة، لا يوجد أي شيء تتمكن من عمله بصورة أفضل بمعزل عن الآخرين. الولايات المتحدة بحاجة إلى شركاء، والأحادية قلما تكون خيارا قابلا للبقاء، والولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا يمكنها أن تختار الذهاب إلى حرب بدون أن تستعين بقواعد والفضاء الجوي لبلدان أخرى. ولكي تقطع الولايات المتحدة دابر الإرهاب فإنها بحاجة إلى حكومات أخرى تتبادل معها المعلومات المخابراتية لكي تنشط أجهزة تطبيق القانون لدى تلك الحكومات. وليس بإمكان الولايات المتحدة منفردة أن تضمن عدم انتقال التقنيات والمواد اللازمة لصنع أسلحة نووية أو المواد المتفجرة التي هي عنصر هذه الأسلحة الرئيسي إلى الأيدي الخطأ.

ومع كل ما تملكه أمريكا من ثروة وقوة لا تستطيع حاليا إعادة بناء أفغانستان، والعراق، والدول الأخرى المعوزة بدون مشاركة واسعة النطاق من جانب حكومات أخرى ومن الأمم المتحدة.

وسلطات الولايات المتحدة غير قادرة على حماية مواطني تلك البلدان من مرض السارس ونقص المناعة المكتسبة/ الإيدز/ بدون تعاون من مؤسسات الصحة العامة في البلدان الأخرى. كما أن القيام بخطوات ذات جدوى لإبطاء تغير المناخ العالمي يتطلب مشاركة عالمية. إن تدفق السلع والخدمات ورأس المال التي تحرك الاقتصاد الأمريكي ومستوى معيشة الأمريكيين، تولده جزئيا حكومات ومنظمات وشركات أخرى. أما العقوبات فيكون لها مفعول إذا فرضها الجميع عمليا. ونتيجة لذلك يجب ألا يكون النقاش الحقيقي حول السياسة الخارجية لاختيار أحادية العمل أو تعدد الأطراف في العمل، بل يجب أو يكون النقاش حول كيفية الاختيار الحكيم من بين مختلف أشكال تعدد الأطراف، أي بين التوجه إلى الأمم المتحدة أو التوجه إلى تجمعات قائمة أخرى من الدول، والتحالفات، والتجمعات الإقليمية، أو التحالفات لأغراض معينة تتضمن الراغبين في الانضمام إليها. والمبدأ المرشد يجب أن يهدف إلى أشكال من التعاون واسعة النطاق ورسمية قدر الإمكان - واختيار أشكال ضيقة (أقل شمولا) وغير رسمية من التعاون عند الحاجة فقط.

القدرة على جعل الآخرين يتعاونون مع الولايات المتحدة سيعتمد في الأغلب على إقناعهم بفوائد السياسات التي هي قيد النظر. غير أن السياسة الخارجية، كما سبق القول في إطار آخر، ليست عملاً اجتماعياً، وليس بإمكان الأمريكيين أن يتوقعوا مساندة

الحكومـات الأخـرى للولايات المتـحـدة كنوع من العـمل الخـيـري أو بدافع النـيـة الطيـبـة. هنـالك عدد من العـوامل التي تؤثـر في سلوك الحكومـات الأخـرى عندمـا يتعلق الأمـر بارتبـاطها بقيـادة الولايات المتـحـدة، بما في ذلك مدى تجـاوب الولايات المتـحـدة مع اهتـمـامـات الحكومـات الأخـرى عنـدمـا تكون المصـالح الحـيـوية لـهـذه الحكومـات لهـا حســـاب. ولا يســـتطيع المســـؤولون الأمـريكيـون أبدا أن يغفلوا عن أن السيـاسـة الخـارجيـة تصـاغ في سيـاق مـا، وأن جـمـيع العـلاقات (حتى العـلاقات بين طرفـين غير متسـاويين) يجب أن تكون متبـادلة.

لا يجوز أن تقع مسؤولية تحقيق الفرصة على عاتق الأمريكيين وحـدهم. صحـيح أن جزءا كبـيرا من هذا الكتـاب مـوجه لـلأمـريكيين ومـوجـه إلى الحكومـات الحـاليـة والمسـتـقبليـة فـي الولايات المتـحـدة. ولكن الولايات المتحـدة لا تستطيع باعتمـادها على ذاتها أو تنجح في جعل العـالم أكثـر أمنا ورخاءً وعـدلا. إنها بحـاجة إلى شركـاء، ويجب أن تعـتـرف بذلك، ولكن الشـركـاء المقـبـلين يجب بدورهم أن يعـتـرفوا أيضـا. هذا يعني أن يكون كـلا الجـانبين قـادرين ومـسـتـعـدين للعـمل، أحـيـانا عسكريا، وأحـيـانا أخـرى دبلومـاسـيـا أو اقـتـصـاديا، بأسلوب يجعـل النهوض بالأمن أكثـر أهمـيـة من تحـقـيق ربح فوري أو شـعـبـيـة. وهو يعني أيضـا استبـعاد العـمل الفـاعل ضد قـوة كبـرى زميلة إلا في الحـالات النـادرة عندما تكون المصـالح الوطنية الحـيـوية فـعـلا مـوضع تنـازع.

كيفية إدارة الولايات المتحدة لسياستها الخارجية لها أيضا أهمية كبيرة. والولايات المتحدة ليست البلد الوحيد الذي يوجد فيه رأي عام داخلي يؤثر ويحد من الخيارات في السياسة. لا يجوز أن تكون الدبلوماسية كلمة قذرة. اللهجة لها أهمية. وينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن تتجنب لفظ كلمة " لا" فقط، وعليها بدلا من ذلك أن تتقدم ببدائل جدية عندما يكون حكمها على ترتيب دولي مقترح من نوع بروتوكول كيوتو أو محكمة الجنايات الدولية، أنه ترتيب غير مقبول. وعلى الولايات المتحدة كذلك أن تحرص على العمل وفق أهدافها الخاصة المعلنة. من الصعب أن يكون المرء متحدثا يوحي بالصدق في دعوته إلى التجارة الحرة إذا كانت الولايات المتحدة في الوقت نفسه مستمرة في دعم منتجاتها التي تصنعها أو مستمرة بحمايتها بأسلوب غير منصف من المنافسة الخارجية. ولا يقل أهمية العمل بالتوافق مع المبدأ. إن الإساءات التي ارتكبت في سجن أبو غريب تقوض قدرة الولايات المتحدة أن تكون منافحة فعالة في العالم عن حقوق الإنسان واحترام حكم القانون.

يجب أن تكون المشاورات متتابعة وحقيقية وأن تتوجه إلى مسائل العصر الكبيرة، من ذلك عندما يكون استعمال القوة العسكرية له ما يبرره. ما الذي يجب عمله عندما تتهيأ دول لها تاريخ من العدوان ومساندة الإرهاب لامتلاك أسلحة دمار شامل.وما الذي يمكن عمله لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. وما

هي مسارات العمل المقبولة عندما تصل المنظمة إلى مأزق. وما الذي يجب إقراره كالتزامات سيادة. وما الذي يمكن ويجب عمله عندما تفشل إحدى الحكومات في الوفاء بالتزاماتها إما نحو مواطنيها أو نحو العالم. إن إثارة مثل هذه الأسئلة في خضم أزمة يكون متخلفاً عن أوانه. المناقشات الأساسية حول شرعية استخدام القوة وكيفية تنظيم العالم تنظيما أوسع لا يجوز تأجيلها.

أفكار الآخرين عن الولايات المتحدة وسياستها الخارجية لها أهميتها أيضا. العداء لأمريكا ليس بدون ثمن. إنه على المدى القصير يؤثر في مقدار ما يمكن توليده من التعاون وتقاسم العبء. هذه مسألة حساسة لسببين: معظم المسائل العالمية تتطلب استجابات عالمية. وسير الولايات المتحدة في طريقها منفردة سيثبت أنه ليس عديم الفعالية فحسب بل هو مكلف أيضا، ومع مرور الزمن من شأنه أن يسبب تآكل أسس قوة أمريكا التي لها جزئيا دور في وجود الفرصة. هنالك ثمن على المدى الطويل لا بد من دفعه لقاء مواقف معاداة أمريكا لأن الناس اللذين ينشأون على كره الولايات المتحدة سيصلون يوما ما إلى موقع السلطة وقد انعدمت ثقتهم بالولايات المتحدة، أو ما هو أسوأ من ذلك. وهذا من شأنه فقط أن يزيد صعوبة الجهود التي سيبذل في المستقبل لتنظيم ردود جماعية على مسائل مشتركة.

تحتاج الولايات المتحدة إلى سلسلة كاملة من أدوات السياسة الخارجية. هنالك حاجة إلي قوات عسكرية حديثة تثني الدول عن

الحـــروب ويكون لهـــا الفـــوز إذا وقـــعت الحـــروب. ولكن القـــوات والتجهيزات التي تدعو إليها الحاجة في ساحة المعركة لا يمكن أن تتحول بسهولة ولا بطريقة آلية للتعاطي مع المواقف المعقدة بعد حدوث النزاع، هذه المواقف المتزايدة في عالم اليوم. وليس بإمكان الولايات المتحدة النجاح في نهاية الأمر عالميا بواسطة الاعتماد على القوة العسكرية. نستعيد في الذاكرة كلمات أوتو فون بسمارك عندما قال: "يمكنك أن تفعل كل شيء بالحراب، ولكنك لا تستطيع الجلوس عليها." القوة العسكرية ليست ذات علاقة عند التعامل مع مرض أو تبدل في المناخ العالمي أو حماية تجارية أو التعامل مع الفقر على نطاق واسع أو التعامل مع عدم المساواة. بدلا من ذلك تكون الأدوات ذات العـــلاقـــة في بعض المواقف أقـــرب إلى الدبلوماسية والمساعدة الخارجية، وتدفق التجارة والاستثمار، وتوفير التعليم والتدريب. إن جمع وتبادل المعلومات المخابراتية قد يكون أثمن أداة لمكافحة الإرهاب في زمننا. والإصلاح في مجال التعليم والاقتصاد قد يثبت أنه الأكثر أهمية لمنع الإرهاب في المستقبل. وفي معظم الحالات قد لا تكون القوة العسكرية أكثر فعالية من المعلومات التي توجهها. علاوة على ذلك، القوة العسكرية مكلفة بشريا وماليا؟ومن المؤكد أنها أكثر تكلفة من الدبلوماسية. إن أحد التحديات الرئيسية في السياسة الخارجية هو منع المشاكل من الوصول إلى مرحلة يكون فيها الرد العسكري هو الرد الوحيد المتبقي.

هنالك من يدعو إلى درجةٍ من التواضع. والرد على مشاكل تسببت بها حكومةٌ ما قلما يكون المطالبة بزوال تلك الحكومة. تبديل نظام حكمٍ في أيِّ بلد يميل لأن يكون صعباً، وأن يكون مُكلِفاً بكل المقاييس، حتى إذا انطوى على هزيمة البلد المعني واحتلاله. ولا يمكن الاعتماد عليه في تحقيق التأثير المرغوب على المدى القصير. هذا يعني أن التأثير في سلوك حكوماتٍ صعبة المراس أو خطرة يتطلّب سياساتٍ أُخرى تشمل في العادة تقديم رزمة من المحفّزات والعقوبات المرتبطة بتغييراتٍ معيّنة في السلوك. إن دمج البلد "المستَهدَف" مع بلدانٍ أُخرى في محاولة تكوين سياساته سيكون على الأرجح هو السبيل الأنجح.

من الأمور الجوهرية ألا تغيب الأولويات عن البال. الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان أمرٌ جيّدٌ وضروريٌّ، ولكنه قلَّما يُتاح له أن يجمع من حوله أهدافاً أُخرى. وهذا يصحُّ خاصةً عندما يتعلَّق الأمر ببلدانٍ مثل الصين، وروسيا، وباكستان، حيث يجب أن تكمُن الأولوية في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. كما أن الشرق الأوسط لا يمكنه أن ينتظر حلول الديمقراطية قبل تحقيق السلام. لابدّ من الترويج للديمقراطية ولكن هذا لا يمكن أن تكون له الأسبقية دائماً-حتى عندما تكون له الأسبقية فإن أفضل وسيلةٍ لتحقيقه تكون في أغلب الأحيان بتشجيع الإصلاح الديمقراطي وإعداد الدساتير بدلاً من مظاهر الانتخابات.

زمننا هو زمن تفكيرٍ جديدٍ مبدعٍ يحتضن القوى الأُخرى كشركاء وليس كخصوم. وثمة حاجة إلى مؤسسات وترتيبات دولية لمعالجة تحدياتٍ معيّنة. هنالك حاجة إلى أشكالٍ جديدة من الإدارة الاقتصادية لتنظيم العلاقات بين العملات. هنالك أيضاً من يدعو إلى وضع ترتيباتٍ جديدة في نصف الكرة الأرضية الغربي، من ضمنها ترتيباتٍ تؤدّي إلى إقامة "مجموعة" شمال أميركية أكثر توحداً وأقدر على تشجيع النمو الاقتصادي والتعامل مع تحديات الأمن، والبيئة، والطاقة، واليد العاملة. لم يعد بالإمكان السماح للحكومات بأن تختبئ وراء السيادة وتُسيء معاملة شعوبها. وإذا فعلت ذلك، وعندما تفعله، يكون للأسرة الدولية الحق والالتزام بالتصرّف لحماية الناس الأبرياء. والحكومات التي تُساند الإرهاب أو تنقل إلى غيرها أسلحة دمارٍ شامل أو تستخدم هذه الأسلحة، إنما تتنازل عن ميزات السيادة وتعرِّض نفسها مرة أُخرى لعقوبةٍ دوليّة، بما في ذلك التخلُّص من هذه الحكومات.

التفكير الجديد حول السيادة ليس الخاصية الوحيدة ذات العلاقة التي تتسِّم بها سياسةٌ خارجية تشغل نفسها بالتطورات الداخلية في بلدانٍ أُخرى. من الواضح أن ما يحدث "هناك" يمكن أن يؤثر بما يحدث هُنا. قد يتطلَّب ذلك أحياناً تورطاً خارجياً في أمورٍ كالإصلاح في مجالات التعليم، والسياسة، والاقتصاد. علينا أن نستوعب فكرة أن فشل بلدانٍ أُخرى في توفير الفرصة السياسية والاقتصادية لمواطنيها ليس مجرَّد مشكلة إنسانية أو

أخلاقية بل هو مشكلة استراتيجية أيضاً، إذ أن مجتمعاتٍ من هذا القَبيل تفَرِّخ في أغلب الأحيان راديكاليين وإرهابيين.

سيتطلَّب النجاح في العالَم أيضاً أن تعمل الولايات المتحدة لترتيب بيتها. يخطر في البال هُنا عددٌ من الأشياء، من ضمنها تخفيض العجز المالي الذي يستنزف بمرور الزمن موارد متوفرة للالتزاماتٍ وراء البحار. وهذا من المحتمل أن يتطلَّب مزيجاً من زياداتٍ في الضرائب وما هو أهمُّ من ذلك أي تخفيض التزايد في الإنفاق الفيدرالي، الذي بدوره سيتطلَّب إصلاحاً. إن سياسة المدافع، والزبدة، والضرائب المخفَّضة ليست قابلة للدوام. ينبغي لحكومة الولايات المتحدة أيضاً تطبيق سياسات تُشجِّع الاقتصاد في الإنفاق. ولا يقلُّ عن ذلك أهميّةً الاقتصاد في استهلاك الطاقة الذي يُفسِد السياسة الخارجية الأميركية، ويُضعِف الدولار، ويُسهِم في تغيير المناخ العالمي. كذلك فإن تحسين نوعية التعليم وتبنّي سياساتٍ تُشجِّع التعلُّم مدى الحياة والأبحاث المستمرّة، ستساعد أيضاً الأميركيين على التنافس في أسواقٍ عالمية وبناء تأييد الرأي العام للسياسات التي تحتضن العَولمة بدلاً من أن تُقاومها. سيكون لإصلاحٍ كهذا في الداخل مردودٌ آخر، وهو أن الجهود الأميركية لإقناع الآخرين بترتيب بيوتهم سيكون حظها من النجاح أوفر إذا كانت النظرة الأوسع إلى الولايات المتحدة كنموذجٍ، أي كولةٍ تُمارس ما تُبشِّر به.

هنالك ما يتطلَّب الإسراع في كل ذلك. فالفرصة المتوفرة الآن ليست دائمةً. إنها مع مرور الزمن ستَضعُف أو تتلاشى نهائيّاً. قد يكون العالم على حافة نقطة افتراق في معركة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي معركة تستغرق عقوداً من السنين. والإرهابيون يزدادون عدداً ويزدادون في الوقت ذاته بكل تأكيد حُنكةً وقدرةً على التسبب بأذىً كبير. والعِداء لأميركا، الذي يزيد صعوبة إقناع الآخرين بالاشتراك في حمل الأعباء حاليّاً، هؤلاء قد يصلون بمرور الزمن إلى مواقع السُلطة ويكونون قادةً لها وتكون نظرتهم إلى العالَم مشوبةً بالشكِّ في قوة أميركا، وتصبح الأخطار قابلةً للانتشار ودائمة. إن القوة الاقتصادية التي هي أساس كل ما تفعله الولايات المتحدة في العالَم تواجه خطراً، نظراً للفجوة الكبيرة بين ما تنفقه حكومة الولايات المتحدة وما يأتيها من دخل. واقتصاد الولايات المتحدة قابلٌ للتأثُّر بتقلبات أسواق العملات وبعدم الحصول على تموينات كافية من النفط والغاز، أو كِلا الأمرين. قد يكون لمصير المفاوضات التجارية حاليا تأثيرٌ ضخمٌ على النمو الاقتصادي في العالَم.

والنتيجة هي أن الفرصة تتعايش مع الضرورة والاستعجال. لا مفرَّ من أن تكون الأمور صحيحة. يمكن أن تصبح هذه الحقبة بسهولة مثيلة للحقبة الأخيرة التي اتسمت بالحرب الباردة، أو أسوأ من ذلك أن تتسم بالفوضى. ولكن هذه الحقبة يمكن أن تكون بالسهولة نفسها حقبة واعدة جداً، تتسم بالسلام الدائم وبتحسن

مستويات الحياة وبحريّاتٍ أكبر. هنالك القليل من حيث حدود الموارد أو الحواجز المؤسسية التي تمنع الولايات المتحدة من اختيار مثل هذا المسلك. ستكون لدى أجيال المستقبل أسبابٌ لأن تكون أجيالاً ناقدةً إذا تبيَّن لها أننا فشلنا في اغتنام الفرصة المُتاحة.

☆ ☆ ☆

# كلمات شكر

ما كان لهذا الكتاب أن يرى نور النهار إلا بفضل المساندة التي لقيها من أشخاص آخرين. أود بدايةً أن أعود إلى الوراء نحو ثلاثين عاما، متذكرا العديد من أساتذتي في أوكسفورد. حالفني الحظ في أوكسفورد بأن أعمل مع ألبرت حوراني، وألاستير بوكان، ومايكل هاورد، وهيدلي بل، وبفضلهم بدأت لأول مرة أفكر منهجيا بالسياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الدولية. إن هذا الكتاب هو نتاج جهودهم المشتركة الذي تأخر ظهوره طويلا.

أود أن أتقدم بالتقدير إلى زملائي القدامى في هيئة موظفي تخطيط السياسة في وزارة الخارجية الأمريكية. لقد عمل عدد منهم - ولا سيما درو أردمان-في مراجعة المذكرات، والخطابات، ومسودات استراتيجية الأمن القومي وفي هذا العمل ظهر بعض أفكار هذا الكتاب.

وهنا، في مجلس العلاقات الخارجية، حيث عملت منذ شهر يوليو عام 2003، أود أن أخص بالذكر شخصين من بين كثر، مارغريت ونتركورن - ميكل ساعدت في تلبية طلباتي الكثيرة للحصول على مقالات ومقتطفات من كلام أشخاص فكانت عضدي في جميع الغايات ونجمة الأبحاث. أبي غيل زوبا ساعدني باحتياله

للتوفيق بين مسؤوليات وظيفتي وتأليف هذا الكتاب. مارغريت وأبي كانا القارئين المتأنيين لمسودات الكتاب الأولى قبل تهذيبها.

لقد وجد عدد من الأصدقاء، والأقرباء، والزملاء، الوقت، أو بكلام أدق اقتنصوا الوقت لقراءة المسودات التي أصبحت هذا الكتاب ولاقتراح التغييرات. لكل من جيم هوغ، وجيم لندسي، وسوزان ميركانديتي، وجامي ميسيك، وجورج بيركوفيتش، وبيت بترسون، وسامانتا باور، وجدعون روز، وباسكالاين سيرفان-شرايبر، وبن شيروود، وليز شيروود-راندال، وبن ستيل، أود أن أقول شكرا. أنا مدين ببعض الشيء لكل واحد منهم ولهم جميعا. إضافة إلى ذلك، جميع السادة الأربعة الذين تكرموا بأقوال حسنة عن هذا الكتاب، وظهرت أقوالهم على الغلاف الخارجي لدفتي الكتاب-مايكل بسلكوس، وبوب كاغان وفريد زكريا، وهنري كيسنجر-هؤلاء كانوا أيضا كرماء بما قدموا من ملاحظات ونفاذ بصيرة.

لقد استفدت أيضا من ملاحظات وتشجيع وكيلتي، استير نيوبرغ، التي تقدر الصداقة، إذا أخذنا بالاعتبار أننا منفصلان ليس فقط بأمور السياسة، بل أهم من ذلك في لعبة البيسبول، لقد رأى بيتر اوسنوس، من قسم الشؤون العامة، الامكانيات التي اشتمل عليها اقتراحي الأول، وعندئذ حثني على إنتاج كتاب يصلح لتنشيط التفكير والنقاش. كلايف بريدل هو من نوع المحرر الذي يتوق إليه كل مؤلف وقلما يحظى به: إنه شخص يتحدى تفكيره

ويُغني نشره. آخرون في فريق العلاقات العامة-مارك ميلنيك (مصمم الغلاف الخارجي)، وجين تافت (النشر)، وميشيل وين (تحرير النسخ)، وروبرت كيمزي (مدير التحرير) - أظهروا أنواعا متساوية من الموهبة والمهنية منذ البداية وحتى النهاية.

أخيراً، أود أن أشكر زوجتي وولديّ لأنهم تحملوني، أو على الأصح تحملوا غيابي عنهم عندما انهمكت في العمل في هذا الكتاب. لم يكن هذا ما راهنوا عليه عندما تركت الحكومة، ولكنهم كانوا رائعين ومتفهمين طوال الوقت.

☆ ☆ ☆

# المراجع

(1) ريتشارد هاس مسؤول الشرطة المتردد: الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة (مجلس نيويورك للعلاقات الخارجية، 1997). راجع أيضاً كتابي "الرئاسة التي هدرت" الشؤون الخارجية، المجلد 79، رقم 3 (مايو-يونيو، 2000)، 136-140.

(2) راجع على سبيل المثال كتاب نيال فيرغوسون Niall Ferguson بعنوان " عالم بدون قوة " السياسة الخارجية ( يوليو-أغسطس، 2004)، 32 - 39، وكتاب روبرت كابلان Robert Kaplan بعنوان الفوضى المقبلة: تحطيم أحلام ما بعد الحرب الباردة. (بنيويورك: راندوم هاوس، 2000).

(3) استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية (واشنطن العاصمة: البيت الأبيض، سبتمبر 2002).

(4) راجع الحرية في العالم 2004: عملية المسح السنوي لحقوق الإنسان والحريّات المدنية (نيويورك: رومان وليتيل فيلد / فريدم هاوس، 2004).

(5) للاطلاع على نموذجٍ حديثٍ لمثل هذا التفكير راجع مورتون هـ. هالبيرين، وجوزيف ت. سيغل ومايكل م. وينستين في مؤلفهم بعنوان "فائدة الديمقراطية: كيف تشجّع الديمقراطيات الازدهار والسلام" (نيويورك: روتلدج / مجلس العلاقات الخارجيّة، 2005). للحصول على تعريفٍ هام، وهو تعريف يبرز إلى أي حدٍّ تكون الديمقراطيات الضعيفة أو غير الناضجة أسيرةً بسهولة للقومية، راجع فريد زكريا في كتابه "مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الداخل والخارج" (نيويورك: و. نورتون، 2003)، 115 - 117.

(6) راجع كتاب بيتر غ. بيترسون بعنوان "الركض في الفراغ: كيف يسبب الحزبان الجمهوري والديمقراطي إفلاس مستقبلنا، وماذا يستطيع الأمريكيون أن يفعلوا بهذا الشأن (نيويورك: فراو وستراوس وجيرو، 2004)".

(7) للاطلاع على مثال حديث لتفكير من هذا القبيل راجع كتاب مورتن ه. هالبرين، وجوزيف ز سيغل ومايكل م. وينستين بعنوان "ميزة الديمقراطية: كيف تشجع الديموقراطيات الرخاء والسلام" (نيويورك:روتلديج \مجلس العلاقات الخارجية 2005). للحصول على تعريف هام يبين مدى سهولة ضعف أو عدم نضوج

الديموقراطيات عندما تسيطر عليها القومية، راجع فريد زكريا في كتابه "مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الداخل والخارج (نيويورك: و.و. نورتن، 2003)، 115-117.

(8) راجع غراهام اليسون في كتابه "الإرهاب النووي، الكارثة الأخيرة التي يمكن حدوثها" (كتب نيويورك تايمز، 2004).

(9) راجع ستفين فلين في كتابه "أمريكا المعرضة للخطر كيف أخفقت حكومتنا في حمايتنا من الإرهاب (نيويورك هاربر كولينز، 2004).

(10) هيدلي بول، المجتمع الفوضوي: دراسة حول النظام في الأمور السياسية العالمية.(نيويورك مطبعة جامعة كولومبيا، 1977).

(11) نص الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء بلير في نادي شيكاغو الاقتصادي بتاريخ 24 إبريل 1999 يمكن إيجاده في

http/www.numberio.gov.uk/output/Page 1297.asp

(12) هينري كيسنجر، عالم مستعاد: العمل السياسي المحافظ في عصر ثوري (نيويورك: غروست ودنلاب 1964) 1

(13) إضافة إلى كتاب كيسنجر المذكور أعلاه، هناك كتابان من تأليف رينيه البرخت كارييه Rene Albrecht carrie بعنوان تفاهم أوروبا (لندن، مكملان، 1968) وعنوان ( تاريخ دبلوماسي لأوروبا منذ مؤتمر فيينا، لندن، ميتوين، 1998).

(14) هذه التفاهمات يجب عدم خلطها بالمحاولة الوحيدة لجعل التفاهمات تتخذ شكلاً رسمياً وتكون صريحة، والمقصود بذلك اتفاقية "المبادئ الأساسية"، لعام 1972 الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وقد كان أثرها قليلاً على التنافس بين الدولتين العظميين ,ولعلّ السبب أنهما حاولتا فعل الكثير جداً.

(15) راجع على سبيل المثال جون ج. ميرشايمر، في كتابه بعنوان "مأساة سياسات القوى الكبرى" (نيويورك: و. و. نورتون، 2001)، وراجع تشارلز كوبتشان، في كتابه "نهاية الحقبة الأميركية: السياسة الخارجية الأميركية والسياسات الجغرافية السياسية في القرن الواحد والعشرين" (نيويورك كنوبف، 2002)، وراجع غ. جون إيكنبري في كتابه بعنوان "أميركا بغير منافس: مستقبل توازن القوى" (إيتاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2002).

(16) استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة، سبتمبر 2002، 30.

(17) هنري كيسنجر، "نظامٌ عالمي في تغيّرٍ مستمر،" واشنطن بوست، 9 يوليو، 2004.

(18) جورج ف. كينان، "مصادر السلوك السوفييتي،" في الدبلوماسية الأميركية 1900 - 1950 (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1951). هذه إعادة طبع مقال "X" الشهير الذي ظهر لأول مرة في مجلة فورين أفيرز في يوليو 1947.

(19) راجع، على سبيل المثال، نورمان بودهورتز، "الحرب العالمية الرابعة: كيف بدأت، وما معناها، ولماذا يجب أن نكون الرابحين،" تعليق بتاريخ (سبتمبر 2004). للحصول على خلفيةٍ أكثر عموميةٍ لسياسة بوش الخارجية، راجع إيفو هـ. دالدر وجيمس م. ليندسي، أميركا غير مرتبطة: ثورة بوش في السياسة الخارجية (واشنطن العاصمة، بروكنغز، 2003).

(20) الأُحادية الأميركية المستدامة، وخاصةً إذا كانت الأهداف طموحة، يمكن أن تؤدي إلى الانحدار الذي تنبأ به بول كينيدي في كتابه بعنوان نشوء القوى الكبرى وسقوطها: التغيّر الاقتصادي والنزاع العسكري ( نيويورك: راندوم هاوس، 1987).

(21) راجع خطاب جورج دبليو بوش عن حالة الاتحاد في العشرين من يناير، 2004. إنه موجود على الموقع/.news/releases/2004/01/20040120-7.html http://www.whitehouse.gov

(22) للاطلاع على منظور مختلف، راجع كتاب تشالز كروثامر بعنوان " دفاعا عن الواقعية الدمقراطية" مصلحة وطنية، المجلد 77 ( خريف عام 2004)، 15-25. راجع أيضا مقال مايكل ماكفول بعنوان " نشر الديمقراطية باعتباره قيمة عالمية " واشنطن كورترلي العدد 28 ( شتاء 2004-2005)، 147-163

(23) جون ج. ميرشايمر، مأساة سياسة الدول الكبرى ( نيويورك: و. و. نورتون، 2001 )، 402.

(24) راجع ج. جون ايكنبري في كتابه بعنوان " بعد النصر: المؤسسات والقيد الاستراتيجي، واعادة بناء النظام بعد حروب كبرى ( برنستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برنستون 2001).

(25) جسيكا ت. ماثيوس، " تبدل القوة: نشوء المجتمع المدني العالمي" فورن أفيرز 76 (يناير- فبراير 1997)، 50-66

(26) أنا مدينٌ لكلٍ من فرانسيس دنغ Francis Deng و روبرتا كوهين Roberta Cohen الذين بعملهما حول الأشخاص المشردين داخليًا عرّفوني أول مرة على الفكرة الأصيلة ومُفادها "السيادة بصفتها مسؤولية."

(27) خطاب رئيس الوزراء بلير بتاريخ 24 إبريل، 1999 أمام النادي الإقتصادي في شيكاغو موجود على موقع http://www.number10.gov.uk/output/Page1297.asp

(28) البيان الصيني - الروسي المشترك الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1999، نصه موجود في موقع http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjdt/2649/tr5793/htm.

(29) النص موجود على موقع http://www.chinahouston.org/mews/200161507223 5.html.

(30) أعلن تقريرٌ صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة خمسة معايير ينبغي لمجلس الأمن أن يأخذها في الاعتبار قبل اعطاء تفويض باستخدام القوة: أن التهديد خطير بما فيه الكفاية، وأن القصد سليم، وأن هذا هو الملاذ الأخير، وهذا يعني أن يكون تناسبياً، وأن العواقب المرتقبة من استخدام القوة ستكون أكثر إيجابيةً من عواقب الامتناع عن العمل. راجع تقرير "الهيئة عالية المستوى حول التهديدات والتحديات والتغيير، أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة" (نيويورك: الأم المتحدة، 2004)، 76.

(31) التعريف المقترح يصف الإرهاب بأنه "أي عمل يقصد منه التسبب بالموت أو بأذى جسدي خطير لمدنيين أو لغير مقاتلين، عندما تكون الغاية من هذا العمل، بطبيعته أو سياقه تخويف السكان، أو إرغام حكومة أو منظمة دولية ما على القيام بعمل أو منعها من القيام بأي عمل" ( تقرير الهيئة عالية المستوى التي شكلها الأمين العام حول التهديدات، والتحديات والتغيير، عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة، نيويورك: الأمم المتحدة، 2004، 51).

(32) راجع ريتشارد هاس، التوتر عبر الأطلسي: الولايات المتحدة وأوروبا والبلدان المشكلة (واشنطن العاصمة، بروكينغز، 1999)

(33) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب (واشنطن العاصمة، فبراير 2003 )، 12

(34) للاطلاع على تحليل مماثل، راجع بول بلار، في كتابه " الإرهاب والسياسة الخارجية الأمريكية" (واشنطن العاصمة بروكبغز، 2001). هنالك كتب أخرى مفيدة حول الموضوع من ضمنها كتاب دانييل بنجامين وستيفن سايمون بعنوان " عصر الإرهاب المقدس: حرب الإسلام الراديكاليين على أمريكا " ( نيويورك، راندوم هاوس، 2003 ) وكتاب من تحرير آدم غار فتكل، بعنوان دليل عملي للنصر في الحرب على الإرهاب، (ستانفورد، كاليفونيا :مطبعة مؤسسة هوفر،

2004) وكتاب حرره أودري كورت كرونين وجيمس م. ليودز بعنوان " مهاجمة الإرهاب: عناصر استراتيجية كبرى " (واشنطن العاصمة: مطبعة جامعة جورج تاون، 2004).

(35) أقواله جاءت في برنامج Today Show على شبكة NBC بتاريخ 30 أغسطس 2004. راجع مقال مايك آلن بعنوان " بوش يخفف حديثه عن كسب الحرب على الإرهاب "، واشنطن بوست، 31 أغسطس 2004.

(36) نقل مات بي Matt Bai كلام السيناتور كيري تحت عنوان "حرب كيري غير المعلنة" في مجلة نيويورك تايمز مغازين، 10 اكتوبر2004.

(37) تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر: التقرير النهائي للجنة الوطنية الخاصة للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة (نيويورك: و.و نورثن، 2004)، 51.

(38) (مايكل شوير) لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب (واشنطن العاصمة: راسيس، 2004). الاسم المغفل.

(39) ناتان شارانسكي، قضية الديمقراطية: قوة الحرية في مجال التغلّب على الطغيان والإرهاب (نيويورك: الشؤون العامة، 2004) 189.

(40) ملاحظات الرئيس بوش حول الديمقراطية الفلسطينية وعلاقتها بالسلام جاءت خلال مؤتمره الصحفي مع رئيس الوزراء طوني بلير بتاريخ 12 نوفمبر، 2004.

(41) تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر، 362.

(42) راجع على سبيل المثال توماس كاروثرس Thomas Carothers مهمةً دقيقة: مقالات عن الترويج للديمقراطية" (واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2004).

(43) راجع إيزوبل كولمان Isobel Coleman، "مردود حقوق النساء"، فورين إفيرز، المجلّد 83، رقم 3 ( مايو - يونيو 2004)، 80-95.

(44) إن دراسة مجلس العموم الدفاعية حول استراتيجية الاتصالات التي ورد ذكرها في الحاشية (9) تناقش العديد من هذه المسائل وتتصح بالرجوع إلى الكثير من الدراسات والتقارير الأخرى التي تعالج الدبلوماسية الرسيمة. راجع أيضاً خطاب ريتشارد ن. هاس بعنوان "نحو مزيد من الديمقراطية في العالم الإسلامي" الذي ألقاه في مجلس العلاقات الخارجية بتاريخ 4 دسمبر، 2002، ونُشر نصه في مجلة واشنطن كوارترلي(صيف علم 2003)، 137-148، ومقالات روبرت

ساتلوف Robert Satloff بعنوان "معركة الأفكار في (واشنطن العاصمة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2004) وخطاب الرئيس بوش بتاريخ 6 نوفمبر 2003، في الذكرى السنوية العشرين للتبرع الوطني من أجل الديموقراطية.

الحرب على الإرهاب: مقالات حول دبلوماسية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط".

(http:/www.witehouse.gov\nes\releases\2003\11\print\20031106-3.html)

(45) نص مذكرة رامسفلد تاريخ 16 أكتوبر 2003 نُشر في جريدة لوس أنجلوس تايمز بتاريخ 23 أكتوبر 2003.

(46) راجع كنيث والتز "انتشار الأسلحة النووية: المزيد قد يكون أفضل (لندن:IISSورقة أدلفي 171، 1981).

(47) لمعرفة خلفية ذلك، راجع مقال وليم ج. برود و ديفيد إ. سانغر بعنوان " كلما تسربت الأسرار النووية، ازداد عدد المشتبه بهم" نيويورك تايمز، 26 ديسمبر 2004.

(48) كورت م. كامبل و روبرت ج. انهورن و ميتشيل ب. رايس " نقطة التحول النووية: ما سبب إعادة نظر الدول في خياراتها النووية" (واشنطن العاصمة: بروكنغز، 2004).

(49) هنالك مجموعة استراليا التي تسعى للحد من توفر المواد الكيميائية والبيولوجية، وهنالك أيضا مجموعة التموينات النووية ولجنة زانغجر Zangger التي تدعم معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ونظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ، وترتيبات واسينار arrangement Wassenaar التي تساعد في منع انتقال تقنيات مختارة.

(50) لمعرفة خلفية هذا الموضوع افتح موقع http: //www.state.gov/t/np/rls/other/34726.htm#statement المساندة ليست شاملة عالميا. لمعرفة اعتراضات الصين راجع بيان وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية بعنوان " مباردة أمن الإنتشار" ( 29 يونيو 2004). النص موجود في موقع

http://fmprc.gov.cn/eng/wjb/zjg/jks/kjlc/fkswt/t141208.htm.

(51) لمعرفة خلفية ذلك راجع موقع http://www.state.gov/t/np/rls/fs/2002/10316pf.htm.

(52) النص الكامل لخطاب الرئيس بوش بتاريخ 11 فبراير، 2004 في جامعة الدفاع الوطني يمكن العثور عليه في موقع

http://www.cfr.org/campaign2004/print.php id=6762&type=pub.

(53) خطة عمل مجموعة الثماني حول عدم الانتشار (9 يونيو 2004) يمكن العثور في موقع

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/06/print/20040609-28.html.

(54) راجع "تقوية نظام عدم الانتشار النووي" وهي ورقة عمل قدّمتها فرنسا بتاريخ 4 مايو 2004، إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر المراجعة الذي عقدته الأطراف الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT/Conf.2005/PC/III/WP.22)

(55) لمعرفة خلفية البرنامج الكوري الشمالي راجع كتاب "برامج أسلحة كوريا الشمالية: تقييم نهائي" ( لندن، IISS، 2004 ) راجع أيضا نيكولاس ايبرستاذت و جوزيف ب. فيرغوسون في مقالهما " الكابوس الكوري الشمالي: إنه أبعد زمنا مما نظن." Weekly Standard (30 أغسطس 2004) 22-24.

(56) راجع جويل س. ديت ودانييل ب. مونمان وروبرت ل. غالوتشي، " التوجه نحو النقطة الحرجة: الأزمة النووية الكورية الشمالية الأولى ( واشنطن العاصمة: بروكنغز، 2004 )

(57) كلام مقتبس من حديث فرانكلين روزفلت الحميمي الموجّه إلى الأُمة بتاريخ 11 سبتمبر 1941. نصّه الكامل موجودٌ في "الأوراق الرسمية وخطابات فرانكلين د. روزفلت." 1941 (نيويورك، هاربر وإخوانه، 1950)، 390.

(58) راجع استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة (سبتمبر 2002)، 15. للحصول على منظورٍ تاريخي إلى استخدام القوة في تنفيذ ضربات وقائية وإجهاضية، راجع كتاب جون لويس غاديس بعنوان "المفاجأة، الأمن والتجربة الأميركية" (كامبردج، مساشوستس: مطبعة جامعة هارفرد،2004).

(59) لمعرفة خلفية التجربة الليبية، راجع أقوال ستيفان فيدلر، ورولا خلف، ومارك هفاند بعنوان "عودة إلى الحظيرة: كيف جرى إقناع القذافي بالتخلّي عن أهدافه النووية" جريدة فاينانشال تايمز، 27 يناير 2004. راجع أيضاً مقال دونالد ماهلي بعنوان "تفكيك الأسلحة الليبية: درسٌ مُستَفاد" (مقال نُشِرَ في شهر نوفمبر 2004 من قِبَل معهد الرقابة على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في مدينة واشنطن العاصمة).

(60) لمعرفة خلفية برنامج إيران النووي، راجع مقال راي تاكيه Ray Takeyh بعنوان "إيران تصنع القنبلة"مجلة سيفايفل، العدد 46 رقم 4 (شتاء 200-2005)، 51 إلى 63.

(61) لمعرفة شيء عن الجهود الدبلوماسية ذات العلاقة التي بذلت مؤخراً بشأن برنامج إيران النووي، راجع مقال دوغلاس فرانتز بعنوان "إيران تتحرك منهجياً باتجاه القدرة النووية" في جريدة لوس أنجلوس تايمز، عدد 21 أكتوبر، 2004، وراجع" برمامج إيران النووي IISS Strategic commentsن العدد العاشر رقم 9 (نوفمبر 2004)، وتقرير المدير العام بعنوان "إتفاقية ضمان معاهدة عدم الانتشار النووي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية 2004 (الأول من سبتمر 2004).

(62) للاطلاع على النقاش حول كون توجيه ضربة وقائية إلى إيران أمراً مرغوباً فيه وقابلاً للتحقيق راجع مقال جيمس فالوز بعنوان "هل ستكون إيران الهدف التالي؟" في مجلة اتلنتيك مانثلي، العدد 294، رقم 5 (ديسمبر 2004)، 99 - 110، ومقال توماس دونيللي بعنوان "استراتيجية إيران النووية" (اكتوبر 2004)، ومقال رويل مارك غيرشت بعنوان "الصراع على الشرق الأوسط" مجلة ويكلي ستاندرت (يناير من 3-10، 2005)، 22-29. غيرشت وحده كان محدثاً للفكرة.

(63) إن نائب الرئيس الأمريكي ظهر في برنامج تلفزيوني بتاريخ عشرين يناير 2005 قال فيه "حسنا، أحد اهتمامات الناس هو أن تقوم إسرائيل بالعمل بدون طلب منها، وذلك، في الواقع، إذا اقتنع الإسرائيليون بأن لدى الإيرانيين قدرة نووية كبيرة، آخذين في الاعتبار أن لدى إيران سياسة معلنة هدفها تدمير إسرائيل، ولذلك قد يقرر الإسرائيليون أن يكونوا البادئين في الهجوم ويتركوا لبقية العالم أن يشغل نفسه بتنظيف الفوضى الدبلوماسية اللاحقة." نص كلامه موجود في موقع .hptt:\\www.snbc.msn.com\id\6847999

(64) لاطلاع على مقاربة مماثلة، راجع " تقرير لجنة العمل المستقلة" بعنوان "إيران: أوان القيام بمقاربة جديدة" ( نيويورك: مجلس العلاقات الخارجية، 200). وراجع أيضا كتاب كنيث م. بولاك بعنوان " الأحجية الفارسية: النزاع بين إيران وأمريكا" (نيويورك: راندوم هاوس، 2004)، ولا سيما صفحات 428 - 375.

(65) جورج كينان، "مصادر السلوك السوفييتي" أُعيدَت طباعته في "الدبلوماسية الأميركية (1900 - 1950) شيكاغو: جامعة شيكاغو، 1971، 104 - 105

(66) راجع، مثلاً، ريتشارد ك. هيرمان وريتشارد بيد ليباو، في كتابهما بعنوان "نهاية الحرب الباردة: التفاسير السبب، ودراسة العلاقات الدولية" (نيويورك: بالغريف ماكميلان، 2004).

(67) راجع، على سبيل المثال مقال لاري دياموند بعنوان "أين كان الخطأ في العراق" في مجلة فورين أفيرز، العدد 83، رقم 5 (سبتمبر-أوكتوبر 2004)، 34-56، وراجع أيضا توماس ريكس بعنوان "مؤرّخ الجيش يتحدَّث عن الافتقار إلى خطة لما بعد الحرب" جريدة واشنطن بوست، ديسمبر 25، 2004.

(68) راجع، على سبيل المثال "إيران: مقاربة جديدة" لجنة خاصة بالخطر الراهن (ديسمبر 2004).

(69) راجع على سبيل المثال، كتاب سوزان وود ورد بعنوان "مأساة البلقان: فوضى وتفكك بعد الحرب الباردة" (واشنطن العاصمة، بروكينغز، 1995).

(70) راجع مثلاً كتاب فرانسيس فوكوياما بعنوان "بناء الدولة: الحكم والنظام العالمي في القرن الواحد والعشرين" (إيتاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2004)، راجع أيضاً كتاب "عند الحافة: الدول الضعيفة والأمن القومي في الولايات المتحدة" (واشنطن العاصمة: مركز التنمية الشاملة، 2004).

(71) وليم ر. كلاين، "السياسة التجارية والفقر في العالم" (واشنطن العاصمة، مركز التنمية العالمية ومعهد الاقتصاد الدولي، 2004)، 266.

(72) راجع روين رايت في مقاله بعنوان "مساعدة الأمم المتحدة الأشد فقراً تقتفي أثر الأهداف العالمية" في جريدة واشنطن بوست، 15 يناير، 2005.

(73) راجع مايكل أوهانلون وكارول غراهام "نصف بينيس على الدولار الفدرالي: مستقبل مساعدات التنمية" (واشنطن العاصمة، بروكينز، 1997).

(74) لمعرفة الخلفية راجع موقع mca.gov/about )-w/overview/ index.shtml.http://www

(75) كلاين،: السياسة التجارية والفقر العالمي.

(76) راجع سكوت برادفورد، وبول غريكو، وغاري كلايد هوفياور، في دراستهم بعنوان " المردود لأمريكا من التكامل العالمي" في كتاب " الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي: سياسة الاقتصاد الخارجية في العقد القادم" ( واشنطن العاصمة 2005)، 65-109.

(77) الأعمال الأخيرة التي كان فيها اطراء على قيمة التجارة هي كتاب جاغديش باغواتي Jagdich Bhagwati بعنوان " دفاعا عن العولمة" (نيويورك: أكسفورد، 2004) وكتاب مارتن وولف Martin Wolf بعنوان " ما سبب نجاح العولمة: قضية اقتصاد السوق العالمية" (نيوهافن، كونكتيكات: مطبعة جامعة ييل، 2004)

(78) للحصول على تقييم شامل لاصلاحات التجارة ومنظمة التجارة العالمية المرغوب فيها راجع مقال بيتر ساثرلاند وآخرين في مقالهم " مستقبل منظمة التجارة العالمية: الاهتمام بالتحديات المؤسسية في الالفية الجديدة" ( جنيف منظمة التجارة العالمية، 2004).

(79) فلاديمير بوتين " خطاب الى المجلس الفيديرالي للاتحاد الروسي " ( 26 مايو، 2004 ).

(80) ادموند ل. أندروز، "انتقاد الدول الغنية بسبب فرضها حواجز تجارية"، نيويوك تايمز 30 سبتمبر 2002.

(81) راجع غاري كلايد هوفباوير وبن غودريتش، "الخطوة التالية في الفولاذ: انسحابٌ أم ردّ؟" (واشنطن العاصمة: تقرير معهد الاقتصاد الدولي-PB03 10اوكتوبر 2003.

(82) جزءٌ كبير من الحجة في هذا المجال يستند إلى جاغديش بهاغواتي، وآرفيند باناغاريا وت. ن. سرينيفازان بعنوان "تشويش على إيجاد مصادر خارجية"، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 18، رقم 4 (خريف عام 2004)، 93-114، ودانييل دريزنر بعنوان "فزاعة المصادر الخارجية" مجلة فورن أفيرز العدد 83، رقم 3 (مايو / يونيو 2004) 22-34. للحصول على وجهة نظر تقول إن العولمة قد تبرّر على أقل تقدير بعض إعادة النظر في التفكير التقليدي حول مزايا التجارة، راجع بول صامويلسون في مقاله بعنوان "حيث يدحض ريكاردو وميل ويؤكدان حجج الاقتصادين الرئيسيين الذين يدعمون العولمة" مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد 18، رقم 3 (صيف عام 2004)، 135-146. راجع أيضاً آرون بيرنشتين "اهتزاز نظرية التجارة" مجلة بيزنيس ويك (6 ديسمبر 2004)، 116-120.

(83) للحصول على بحثٍ كامل في هذا الموضوع، راجع لوري كليتزير وهوارد روزن بعنوان "تخفيف عبء التعديل عن العمال في الولايات المتحدة" في كتاي بيرغستين بعنوان "الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي"، 313-341.

(84) سيدني واينتروب "المصادر الخارجية" (واشنطن العاصمة: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مسائل في الاقتصاد السياسي العالمي 51، مارس 2004).

(85) للحصول على فهم أفضل للعديد من المسائل التي تدخل في النقاش حول سياسة تبدل المناخ العالمي، راجع ديفيد فيكتور في محاضرته بعنوان "تبدل الماخ: مناقشة خيارات السياسة الأمريكية" (نيويورك: مجلس العلاقات الخارجية، 2004).

(86) للاطلاع على بحث بها الشأن والأوجه الأخرى لسياسة الطاقة التي تتبعها إدارة جورج دبليو بوش، راجع تقرير السياسة الوطنية للطاقة الصادر عن مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية (واشنطن العاصمة: مكتب الطباعة لحكومة الولايات المتحدة،2001). هذه المجموعة برئاسة نائب الرئيس الأمريكي ديك تشني.

(87) راجع تقرير اللجنة الوطنية للسياسة المتعلقة بالطاقة بعنوان إنهاء مأزق الطاقة: استراتيجية متفق عليها من الحزبين لمواجهة تحديات الطاقة في أمريكا (ديسمبر2004). نص التقرير موجود في موقع

hptt\\www.energycommission.org

(88) أموري ب. لوفينز مقاله بعنوان "كسب اللعبة النهاية للنفط: التحديث من أجل الأرباح، وفرص العمل، والامن" (سنوماس، معهد جبال روكي، 2004).

(89) جون ج. ميرشايمر " مأساة سياسات القوى الكبرى ( نيويورك: و. و. نورثون، 2001 ) 4. راجع أيضا آرون فيردبيرغ في مقاله بعنوان" نضوج للمزاحمة: إمكانات السلام في آسيا المتعددة الأقطاب" الأمن الدولي العدد 18، رقم 3 شتاء 1993-1994

(90) راجع، على سبيل المثال، جو بيان Zhou Bialفي مقاله بعنوان "عملاق لطيف" في مجلة بيكين رفيو تاريخ 7 يونيو 2004. أو "استراتيجية الصين الكبرى، ملاحظات استراتيجية " العدد العاشر رقم 9 ( نوفمبر 2004).

(91) ألكسندر لورزيوكوف، "معاهدة كبرى وإمكانيات كبرى" في Mezhdunarod-naya Zhizn أغسطس 2001.

(92) نص خطاب رئيس الوزراء سينغ الذي ألقاه في نيويورك بتاريخ 24 سبتمبر، 2004، في مجلس العلاقات الخارجية موجودٌ على الموقع

http://www.cfr.org/pub7407/Richard-n-haass-manmohan-singh-vishaka-desia/Russell-c-leffingwell-lecture-with-manmohan-singh.php.

(93) راجع مقالة جوزيف جاف بعنوان "هل هناك حياة بعد النصر؟ ما الذي تستطيع منظمة حلف شمال الأطلسي عمله وما الذي لا تستطيع عمله" في مجلة نيشنال انترست، العدد 41، (خريف 1995)، 19-25.

(94) راجع "دليل برنامج الدفاع الوطني للسنة المالية 2005 وما بعدها" و "الكتاب الأزرق الدبلوماسي 2004: الدبلوماسية اليابانية والشؤون العالمية في العام 2003" (طوكيو: وزارة الشؤون الخارجية، 2004).

(95) هنري كيسنجر، "الشَراكة المضطربة: إعادة تقييم الحِلف الأطلسي" (نيويورك، مجلس العَلاقات الخارجية، 1965).

(96) هذا التعليق جاء على لسان دومينيك موازيه من فرنسا. بشأن التوسع حول حالة التحالف عب الأطلسي، راجع كتاب روبرت كاغان بعنوان "حول الفردوس والقوة: أميركا وأوروبا في النظام العالمي الجديد" (نيويورك: كتب فانتاج، 2004)، وراجِع فيليب هـ. غوردون وجيريمي شابيرو، "حُلفاء يتحاربون: أميركا وأوروبا والأزمة بشأن العراق" (نيويورك: ماكروم هيل، 2004)، واليزابت بوند "نيرانٌ صديقة: الموت الجديد للتحالُف عبر الأطلسي" (بيتسبورغ، بنسلفانيا: جمعية دراسات الاتحاد الأوروبي، 2004)، ويدنر وايدنفيلد وغيره "من التحالف إلى ائتلاف: مستقبل العلاقات عبر الأطلسي" (ألمانيا: بيلترتلسمان، 2004)، تيموثي غارتون آش "عالَمٌ حر: ما سبب أن أزمة الغرب تكشف لنا فرصة زمننا" (لندن: بنغوين، 2004)، وروبرت كوبر "تفكك الأُمم: النظام والفوضى في القَرن الواحد والعشرين" (نيويورك: مطبعة الأطلسي الشهرية، 2003)، 155-172.

(97) أوروبا الآمنة في عامل أفضل: استراتيجية الأمن الأوروبي ( بروكسل: 12 ديسمبر، 2003)، 13.

(98) راجع الدفاع الوطني الصيني في عام 2004 (الدفاع الصيني، " كتاب أبيض") في موقع:

http://english.people.com.cn/whitepaper/defense2004/defense2004.html.

(99) راجع مايكل ه. أرماكوست و دانييل أوكيموتو في بحثهما بعنوان مستقبل تحالفات أمريكا في شمال شرق آسيا (ستانفورد، كاليفورنيا: مركز أبحاث آسيا\ الباسيفيكي، 2004)، وراجع توماس برغر في مقاله بعنوان "إعادة تعريف اليابان والتحالف الأمريكي الياباني" (نيويورك: الجمعية اليابانية، 2004).

(100) راجع ديفيد فروم و ريتشارد بيرل في كتابهما بعنوان "نهاية للشر: كيف يمكن سب الحرب على الإرهاب" (نيويورك: راندوم هاوس،2003)،، 247.

(101) خطابها في معهد الدراسات السياسية " العلوم السياسية" باريس 8 فبراير، 2003، النص على الموقع

http://www.state.gov/secretary/rm/2005/41973.htm

(102) أوروبا آمنة في عالم أفضل، 12.

(103) سيرجي ايفانوف في مقالته بعنوان " مع نمو الناتو تزداد أسباب القلق لدى روسيا" جريدة نيويورك تايمز عدد 7 إبريل 2004.

(104) راجع، على سبيل المثال، تقرير الهيئة عالية المستوى التي شكلها الأمين العام بعنوان " عالم أكثر أمنا" من 79-83.

(105) راجع غاريث ج. إيفانز ومحمد سحنون في مقالهما بعنوان "مسؤولية الحماية: تقرير اللجنة الدولية حول التدخّل وسيادة الدولة" (أوتاوا: مركز أبحاث التنمية الدولية، 2001)، 55.

(106) عالَمٌ أكثر أمناً، 63.

(107) راجع مثلاً مقال كينيت روغروف بعنوان "الشقيقات عند الستين" مجلة الإكونوميست (24 يوليو 2004)، 63 إلى 65.

(108) راجع كولن برادفورد الإبن و جوهانس ف. لِن بعنوان: "الحكومة الاقتصادية العالمية على مفترق طرق: إحلال مجموعة العشرين محل مجموعة السبع" (واشنطن العاصمة: إيجاز بروكينغس للسياسة 131، ابريل 2004).

(109) راجع بيتر ب. كنين ومن معه بعنوان" التعاون الاقتصادي والمالي الدولي: مسائل جديدة، لاعبون جدد ردود جديدة." (جنيف: المركز الدولي للدراسات النقدية والمصرفية، 2004).

(110) راجع "نظام المال والحصول عليه بالإغراء" المجلّد الأول من "التقرير الشامل الذي أعدَّه المستشار الخاص حول أسلحة الدمار الشامل العراقية" (واشنطن العاصمة: 2004). هذا التقرير سُمي تقرير دويلفير نسبةً إلى تشارلز دويلفير.

(111) حول هذه النقطة بالذات، أي ثمن الفرصة، راجع مقال جيمس فالوز بعنوان "سنة بوش الضائعة" في مجلة أتلنتيك مانثلي (أوكتوبر 2004)، 68-84.

(112) هانس ج.مورغنتاو "العمل السياسي بين الأمم: الكفاح من أجل القوة والسلام" الطبعة الخامسة (نيويورك: كنوبف، 1973)، 6.

(113) راجع ديفيد فروم وريتشارد بيرل في كتابهما بعنوان "نهاية الشر: كيف نكسب الحرب على الإرهاب (نيويورك: راندوم هاوس، 2003)، 166.

(114) راجع ريتشارد ن.هاس في كتابه بعنوان "استخدام القوة العسكرية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة" (واشنطن العاصمة: بروكينز،1999).

(115) راجع، على سبيل المثال، توماس ب. م. بارنت في كتابه بعنوان "خارطة البنتاجون الجديدة، الحرب السلام في القرن الواحد والعشرين" (نيويورك: أبناء يوتمان، 2004. مضى بارنت إلى حد الدعوة إلى وجود جيشين: قوة جبارة Lev-ithanللقتال في الحرب وقوة "إدارة النظام" لمهمات تتعلق بحفظ السلام.

# فهرس التكامل

| | الصين | الهند | أوروبا | اليابان | روسيا | الولايات المتحدة الأميركية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المنظمات العمومية** | | | | | | |
| مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة | ● | | فرنسا، المملكة المتحدة | | ● | ● |
| مجموعة الثماني | | | فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، الاتحاد الأوروبي | ● | ● | ● |
| **الدبلوماسية الإقليمية** | | | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | | | ● |
| ***المنظمات*** | | | | | | |
| منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) | | | | | | |
| التعاون الاقتصادي في آسيا والباسيفيكي (أبيك) | ● | | | ● | ● | ● |
| منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) | | | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي | | ● | ● |
| منظمة شانغهاي للتعاون (SCO) | ● | | | | ● | |
| ***مجموعات الاتصال*** | ● | | | | ● | ● |
| مجموعة ستة زائد اثنين لأفغانستان | | | | | | |
| الرباعية للشرق الأوسط | | | أوروبا الشيوعية | | ● | ● |
| محادثات الأطراف الستة حول كوريا الشمالية | ● | | | ● | ● | ● |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **الاقتصاد والتجارة والتنمية** | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي، أوروبا الشيوعية | ● | ● |
| ***المنظمات*** | | | | | |
| البنك الدولي | | | | | |
| نادي باريس | | | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● |
| صندوق النقد الدولي | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● |
| مجموعة السبع | | | فرنسا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا | | ● |
| منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) | | | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | | ● |
| منظمة التجارة العالمية (WTO) | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي، أوروبا الشيوعية | | ● |
| **الإرهاب** | | | أوروبا الشيوعية | ● | ● |
| ***المنظمات*** | | | | | |
| لجنة العمل المالي بشأن تبييض الأموال | | | | | |
| لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب | ● | | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع أعضاء مجلس الأمن | ● | ● |
| ***الاتفاقات*** | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● |
| ميثاق المخالفات وأعمال أُخرى معيّنة تُرتكب على متن الطائرات | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ميثاق كبح الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدني | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● |
| ميثاق منع ومعاقبة الجرائم بحق الأشخاص المحميين دولياً | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● |
| ميثاق دولي ضدّ أخذ الرهائن | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● |
| ميثاق حماية المواد النووية | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● |
| بروتوكول كبح أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● |
| ميثاق كبح الأعمال غير المشروعة ضدّ سلامة الملاحة البحرية | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم الاتحاد الأوروبي | ● | ● |
| بروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة ضدّ سلامة المنصات الثابتة الموجودة في الجرف القاري | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● |
| ميثاق خاص بصنع المواد المتفجرة البلاستيكية لأغراض اقتفاء الأثر | | | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● |
| ميثاق دولي لقمع التفجيرات الإرهابية | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ميثاق دولي لقمع تمويل الإرهاب | | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● | ● |
| **الإشراف على منع الانتشار والأسلحة** | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● | ● |
| ***المنظمات*** | | | | | | |
| الوكالة الدولية للطاقة الذرية | | | | | | |
| البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية | ● | | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | | |
| مجموعة موردي المواد النووية | ● | | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● | ● |
| مجموعة أستراليا | | | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي، أوروبا الشيوعية | ● | | ● |
| نظام الإشراف على تكنولوجيا الصواريخ | | | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● | ● |
| ترتيبات واسينار | | | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● | ● |
| منظمة حظر الأسلحة الكيميائية | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● | ● |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مبادرة أمن منع الانتشار | | | فرنسا، المملكة المتحدة، بعض دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● | ● |
| ***الاتفاقات*** معاهدة الحظر المحدود للتجارب النووية | | ● | المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● | ● |
| معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية | ● | | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع الاتحاد الأوروبي | ● | ● | ● |
| ميثاق الأسلحة البيولوجية | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● | ● |
| ميثاق خاص لأسلحة تقليدية معيّنة | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● | ● |
| معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية | | | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي | | ● | ● |
| ميثاق الأسلحة الكيميائية | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي | ● | ● | ● |
| **البيئة والطاقة** ***الاتفاقات*** وكالة الطاقة الدولية | | | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي | ● | | ● |
| بروتوكول مونتريال حول المواد التي تستهلك طبقة الأوزون | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي وأوروبا الشيوعية | ● | ● | ● |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ميثاق الإطار الذي وضعته الأمم المتحدة حول التغيير المناخي | ● | ● | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي وأوروبا الشيوعية |
| بروتوكول كويوتو الخاص بميثاق الإطار التابع للأمم المتحدة حول التغيير المناخي | ● | ● | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي وأوروبا الشيوعية |
| ميثاق ستوكهولم الخاص بالتلوث العضوي المستمر | ● | | ● | | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي |
| **حقوق الإنسان وحماية الإنتاج الثقافي** | ● | ● | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي وأوروبا الشيوعية |
| ***الاتفاقات*** | | | | | |
| الإعلان العالمي لحقوق الإنسان | | | | | |
| ميثاق الحماية من جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها | ● | ● | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، معظم دول الاتحاد الأوروبي |
| ميثاق منع التجارة بالرقيق والعبودية | | ● | | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي |
| ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَمة فوق القومية | ● | | | ● | فرنسا، معظم دول الاتحاد الأوروبي، أوروبا الشرقية |
| ميثاق ضدّ التعذيب وضدّ المعاملة القاسية والغير الإنسانية والمذلّة أو معاقبة مرتكبيها | ● | | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي |
| ميثاق دولي حول إزالة كل أشكال التمييز ضدّ النساء | ● | ● | ● | ● | فرنسا، المملكة المتحدة، جميع دول الاتحاد الأوروبي |

قام بتصوير الكتاب

أحمد ياسين

للمتابعة عبر تويتر

@AhmedYassin90